

حاشية ابن عسوي للعلامة زين الدين المرصفي

الكتاب

AP An 252

بسم الله الرحمن الرحيم

الهي قضيا يشووننا موجهة اليك وطوايا ضمائر نفوسنا غير
خائفة عليك ائمت بالغجتك علي جميع اجناس الموجودات و
رسمت خاصة العدم علي كل نوع من ساير المملكات ونحمدك اللهم
علي عظيم سلطانت وشكرتك علي عيم برك وضوت احسانك ونصل
وسلم علي من شرحت بهديه حقايق العرفان وكشفت بنور التصديق
بملاجه نتائج البرهان سيدنا محمدا المخصوص باعظم المناقب المميز
من بين اخوانه النبيين باكرم الوسايل والمطالب وعلي آله
المقتضي لفصل قضائية وصحبه الدين بذلوا بغوسهم في انتفاع مجتبه
ومرضاه اما بعد فيقول قائل ظلال الله وقايد زمان العقلة
والسهور زين بن احمد المرصفي الصادق اتاح له مولاه بفضل اسباب
الرشاد ان اجدي سلم يرتقي به الي غفوات غرفات العلوم واهدي
معلم تقضي لديه مناسك القصد في عرفات كل معلوم من المنطق
الذي نطقت بفضل شواهد واستت علي سماء المعارف قواعد
فكانت درة اخرجت من ظلمات بحار الغنون الحكمية وزهرة اقتطفها
انامل الافكار من عروش غروسها الفلسفية فهو وان يكن لا وابد
قواعدا قانصا الا انه قد خرج من بني فرن ودم لبنا خالصا فيقعه
بين جميع الغنون لا ينكر وفايده الاستقال به اشهر من ان تذكر
وقد اعنتني افاضل المحققين به قدما وحديثا واحسنوا في تدوين
مسائله الجلييلة حديثا فصفوا فيه ما بيني مطول طال شرحه
وموجز بني علي همام التحقيق صرحه وكانت الرسالة الاثيرة
فيه من ابهي ما يسر بصنوبها الساري مع شرحها القاضي القضاة
شيخ الاسلام زكريا الانصاري فانهما في تشابه الوصف كرضي لسان
وفي تنازع الطبع قد اقدامت عنصر الحسن والاحسان وقد تراخى علي
خدمته جميع من افاضل الاعلام ولا عروفا الموردين العذب كبير الزحام

كالهاب

كالشهاب القليوبي والهام الفيومي والعلامة الفينيس والفيهام
الرجي والجمال الحفني والمحقق الملوي والمدقق ابو السعادات الطار
سفي الله مضاجعهم غيبوت الرحمة والحقابه علي خير مع اتمام الفضل
والثمة وقد انفق كل منهم في خدمته علي قدر وسعه والكل جزاهم
الله خير الميسال جهدا في تحريره وجمعه الا ان بعضها لا يقني عن البعض
والوقوف عليه نافلة لا تقع موقع الغرض مع انه ربما عز علي الطالب تيسرها
وسر من هي لديه ان يغير وجهه ولا يغيرها ولو سبل الناس التراب
لا وشكوا اذا قبلها تواتر يملوا ويغنوا علي انه لو سير جمعها فربما
لكل طالب ربما شوشت فكرة لتفرقها في جميع المطالب فيعشني الهمة
حين وقعت عليها وعكفت بصدق التدبر والالتفات اليها الي
تخلص ما ودعوه فيها من تعاشي التحقيق وتخلص ما تفرق في
تضاعيفها اي تغريق موضحا ما تركوه يذيل الحقا مستورا ومصرحا
بما تعين التصريح به تمام يكن في خلاصها شيئا مذكورا منها علي ما وقع
لهم ما اقتضته الطبيعة البشرية مع التعويل في ذلك علي تجبيرات
الاعلام وتحريراتهم المرضية هذا مع اعترافي باعترافي من مجور معارفهم
العرفية واقصادي بقصوري عن ارتقاء قصور فضائلهم العلية فان
كان لي فضل فمنهم اخذته ولولا سنا الشمس ما بهر البدر ثم ما اطلعوه
عن العز ونهت في الغالب عليه وما كان ابو عذرة احد منهم نسبة
لاداء الامانة اليه راجيا من الله بلوغ الامل وحسن الاخلاص
في القول والعمل به وهو المسؤول ان يديم لها بين ارباب الالباب نفا
وان لا يجعلن فيها من الذي يحسون انهم يحسون صنفا فهو
حسبي ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم الحمد
مصدر حمد كسم والمصادر موضوعات للاحداث من غير الاعتبار نسبة
الي فاعل او فاعليه ويقال له القدر المشترك وهو امر غير فان الذات
لانه من مقولة الفعل الانفعال وقد يراد بها الاحداث معتبرة

فهم

من حيث نسبتها الى الفاعل وتايبه والاول المبني للفاعل والثاني المبني
للمفعول وقد يراد بها الهيئات الفارة المترتبة على الاحداث ويقال
له الحاصل بالمصدر وليس المراد به الاثر المترتب على المعنى المصدري
كالام على الضرب كما افاده الفاضل عبد الحكيم في حواشي اللاري وهي
حقيقته في الاول مجاز في غيره وقيل حقيقة في الجميع والمعنى الاخير هو
المعنون عنه تارة بالفاعلية ان اعتبرت الهيئة اثر للمبني
للفاعل وبالمفعولية ان اعتبرت اثر للمبني للمفعول ويعبر عن
الدوارة بالكون فاعلا وعن الثاني ايضا بالكون مفعولا فلذا فرق
بين العبارتين الادبال والجمال والتفصيل كما صرح به الفاضل الكليني
وغيره وهما عبارة عن نسبة قضية قابلة بان هذا فاعل او مفعول
ويصح حمل الحمد هنا على كل من الاحتمالات الثلاث اما على كون ال فيه
استغراقه فلان جميع المحامد مطلقا على الاول او جميعها الصادر منه
له تعالى او لغيره او الصادر من غيره تعالى له او لغيره على الثاني بوجهيه
او الاثار المترتبة على محامده خواص غيره كذلك على الثالث بوجهيه
او الاثار ايضا مختصة به والجنسية كالاستغراقية لانه لا فرق بين الجنس
والاستغراق في افادة اختصاص جميع المحامد له تعالى على هذه الوجوه
انما الفرق بان الجنس لا يحتاج الى مصونة المقام الخطابى بخلاف الاستغراق
كما قال الفاضل عبد الحكيم واما على كونها للمعهد فلان المعهود وهو نوع
المحامد الكامل مطلقا من غير اعتبار تقييده بصدره منه او من خواص
عباده له تعالى على الاول او نوعها الكامل الصادر منه او الصادر من
خواص عباده على الثاني بوجهيه او الاثار المترتبة على نوع محامده
او محامد خواص عباده مختصة به تعالى قال المولى ارتضا علي خان في
حواشي الحوش الزاهدية على الرواية الاستغراق لا يمكن على تقدير
ارادة المبني للفاعل لان من الحمد والحامدية ما هو صفة لغيره والام
يكنى غير محامد او كل صفة ما سواه لا يمكن اثباتها له ولا يفعل اختصاص
بها

بها واما على تقدير المجهول فلا ريب في صحة تلك الودادة اذ كل صفة
كالمية للمخلوق في بادي النظر فهي في الحقيقة له تعالى لانه هو المعطي
له ومن حمد غيره تعالى فانما يحمد مصنوعا من مصنوعاته تعالى فلا محذور
في الكون حقيقة الا وهو جل مجده اه قلنت بل لا حمد ولا حامدية
صفة لغيره تعالى ايضا اما على مذات اهل الظاهر فلما قاله الشهاب
الحقاجي وغيره من ان كل ما هو موجود في الوجود صفات وافعال
مخلقة تعالى ابتد او بوسط كل اوسط اذ هو الخالق للفعل والفاعل
والموجود لذاته تعالى والله خلقكم وما تقولون وهذا لا ينكر احد من العقلاء
فاذا احصرت المحامد فيه تعالى وقيل انه لا حمد لسواه نظر لهذا فلا ضرر
فيه وهذا مما يجري في المقام الخطابى ادعا ومبالغة فمن منع واداد انه
لا يتأتى باعتبار اللفظة وعرف الخطاب حقيقة فقد وقع في كلامهم
مرة بعد اخرى ما يدفعه فتذكر ولا تكن من الغافلين اه وقال الفاضل
عبد الحكيم في حواشي البيضاوي الحمد وان نسب لغيره تعالى كما او
خلقا لكنه في الحقيقة بكماله له تعالى فالاختصاص بالنظر للحقيقة
فهو تخصيص ادعائى بالنظر الى الظاهر تحقيقى بحسب الحقيقة
واما على مذات اهل الحقيقة فلما قاله القيصري وغيره منهم ان محامد
العباد في الحقيقة حمد الحق ايضا نفسه في مقامه التفصيلي المسمى
بالظاهر من حيث عدم مغاير فقال له فهو الحامد والمحمود جميعا وتفضيل
كما قيل لقد كنت دهر اقبل ان يكتشف الفظا خالك اني ذاك لك شاكر
فلما اضنا الليل اصحيت شاهدا بانك مذكور وذو ذكر قال الحال الحفنى
المراد بالحمد المعنى المصدري والحاصل بالمصدر وهو الحامدية والمحمودية
او المحمودية او المحمود عليه وخبرها الحامدية لما فيه من التليخ لحدث
لا حصي ثنا عليك الخ والمعنى الحامدية الكاملة مختصة به تعالى اه
واستبعد العلامة الامير ارادة الحاصل بالمصدر بتسمية قال لانها لو كان
نسيان تايبان للمصدر بل يبقى على حاله اه وعورض بما تفرست له في سمع

حواشيه الملوية ثم حمل الحمد على المحمود به من الصفات الكالية او المحمود
عليه من النعم والمزايا المرصية مما يبعد ارادته هناك لا يجني وأشار
بقوله والمعني الحامدية الخالي اعتبار عهديه ال وليس بمنقذين كما
علمت فتأمل بقى ان جملة الحمد لله علي جعلها خبرية قضائية وهي اما
شخصية ان جعلت ال عهديه او كلية ان جعلت استغراقية او جزئية
ان جعلت جنسية في ضمن فرد غير معين او مهمل ان جعلت جنسية
في ضمن فرد غير معين او مهمل ان جعلت جنسية لا في ضمن شيء ومقام
الحمد ياتي عن احتمال الجزئية وان صح في نفسه واعتبر بعضهم كون ال
جنسية طبيعية باعتبار تقين مدخولها ذهنا وتشخصه فيه وهو مبني
علي انها قسم به براسها واما علي ما ذهب اليه بعض من اندراجها في
الشخصية لان نفس الماهية من حيث انها صورة حاصلة في العقل جزئي
شخصي وما ذهب اليه بعض اخر من اندراجها كما اطال في بيانها شارح
المطالع وغيره وقد فزع فيما بعضهم فلا حاجة لجعل الاحتمال خمسة وعلي
اوسط هذه الاقوال يظهر قول محسن التهذيب تغلغل عن شيخه العدوي
ان ال ان كانت جنسية تكون القضية شخصية لان الجنس الحقيقة المعينة
في الذهب اي الشخصية فيه هو يندفع عنه اعتراض المدقق العطار لا
يساعده اصطلاحهم فان القضية الشخصية ما كان موضوعها جزئيا
حقيقيا الخ ما اطال به مما هو شبهة من لم يذهب الي اندراجها في الشخصية
اذ من المعلوم ان الجاري علي احد قولين مثلا لا يتجه الرد عليه بالآخر
فقوله لا يساعده اصطلاحهم ان اراد اصطلاح جميع المنطقيين فممنوع
لما علمت وان اراد اصطلاح من ذهب الي عدم اندراجها في الشخصية
فسلم ولكن لا يتجه الرد به فتأمل الذي فيه اطلاق المبهم عليه تعالى
والحق جواز خلافه لمن منعه لوروده في الكتاب والسنة كثيرا وحمل بعض
المحققين المنع علي ما اذا لم يقينه الصلة بأن لم تكن خاصة به وسبق قلم
المحقق الشهاب في عناية فقال في قراءة من قرأها من انعم عليهم دليل
علي

علي جواز اطلاق الاسماء المبهمة مكن عليه تعالى كما ورد في الاحاديث المشهورة
يامن بيده الخير ونحوه فلا يفرض ما نقله الحفيد عن صاحب المتوسط
من منعه اه اذ لا يجني عدم صحة اطلاقه عليه تعالى في هذه القراءة كالقراءة
المشهورة ثم من المعلوم ان الموصول وصلته في قوة المشتق اي المانع
ولم يعبر به لاقتضا المقام الاطنا ب مع ما فيه من التنبيه علي ان عطاياه
تعالى وصحة لعبده مقرر في ذهن كل احد والافتقار في جميع الاحوال
والشؤون اليه تعالى اعدل تشاهد علي ذلك فان وضع الموصول علي ان
يطلقه المتكلم علي ما يعتقد ان مخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه يحتمل
حاصل له وله اذ كانت الموصولات معارف كما هو مقرر في محله ولان مذهب
الاشعري ومتابعيه انه لا بد من التوقيف في خصوص المادة المستعملة قال
في المواقف وهو المختار للاحتياط فلا بد من الاستناد الي ان اذن الشارع
وان ذهب كثير الي الجواز علي اختلاف ارايهم في ذلك كما هو مفصل في
المواقف وغيرها من من المانع وهو الاعطاء في المصباح منحه اعطاه
والمحنة بالكسر في الاصل الشاة او الناقة يعطيها صاحبها رجلا يشرب لبنها
ثم يرد لها اذا انقطع اللبن ثم كثر استعمالها حتي اطلقت علي كل عطاء ومنحة
منها من بابي تقع وضرب اعطيته والاسم المنحة اه وفي القاموس منحه
مكنه وضربه اعطاه والاسم المنحة اه فنقول من قال انه الاعطاء بدو
مقابل اه لا وجه له الا ان يحمل تفسيره بذلك علي خصوص المقام ثم فتح
عين مضارعه قياسي وكرها سماعي فلا يرد علي الثاني قاعدة ان الفعل
اذا كانت عينه اولامه عرفا حقيقيا وكان غير ذال علي المفاخرة كسال سبال
ومنح يمنح يتعين فتح عين مضارعه فان حمل ذلك حيث لم يسمع فيه خلافا
وقد يسمع كما علمت ومنح يتعدي لمفعولي به بنفسه وتعدية بالياء هنا التقية
معني حضي خص وفاقشته الرهام بان لطفه تعالى عام لا يخص احبته اي بل
يشمل كل احد حتي الكافر قال تعالى الله لطيف بعباده فقد اطلق وصف
العبودية وهو نعم البار والفاجر واجاب عنه ارباب الحواشي بان ال في اللطف

للحال اوبان الخصوصية ليست باللفظ فقط بل به مع التوفيق وزيت
المدقق العطار الجواب الاول بانه لم ينص احد من علماء العربية علي ان
ال من معانيها الحال وان اشتهر علي السنة كثيرا قلت ال الكالية هي
بعينها العهدية حيث كان المعهود الفرد الكامل من حقيقة مدحها
كما صرح به كبير من اعلام المحققين بل هو نفسه في حواشي السلم صرح
بذلك وتضمن مخ كما في حاشية الملوي وغيره معني اكرم اسهل لعدم
احتياجه لذلك كله واما قول بعض ان الباز ايدة ولا حاجة للتضمن
فبرده انها لا تراد في المفعول قياسا وان ابدى لزيادتها الفاضل الكندي
نكتة وهي الاشعار بالعلالة علي التكرير والدوام كما في قولهم اخذت الخطام
واخذت بالخطاب فيكون فيه اشارة الي ان مخ الله تعالى دايمه غير
منقطع كما حققوه في قوله تعالى باسم ربك قدبر احبته اصله
احببه علي وزن افعله جمع قلة استعمال مجاز في جمع الكثرة بقرينة المقام
ويصح استعماله جمع القلة في حقيقة فان القلة والكثرة من الامور الا
ضائفة فالمراد بهم مطلق مومن او خصوص الكامل وقلة الاول بالنسبة
للكفار والثاني بالنسبة للعوام افاده المدقق العطار قلت وقوله ويصح
استعمال جمع القلة الخ اي بان يدعي ان جميع المومنين او اخصائهم اقل من عشرة
عدد او يكون هذا كناية عن كونهم قليلا جدا بالنسبة للكفار والعوام
كذا ينبغي فهم عبارته والاخذ بظاهرها يحمل بها كما لا يخفى والاحبة جمع
حبيب فعيل بمعنى فاعل او مفعول وفي عنانية الشهاب او معناه
استعمالا للمشتراك في معنييه بنا علي جوارحه او انه مشغول في احدها
وارادة الاخر لانه لازم له كما قيل ما جرح الحب الا يجب اه قال البيضاوي
المحبة ميل النفس الي الشيء للحال ادر كفيه بحيث يحملها علي ما تنفر به
اليه والعبد اذا علم ان الحال الحقيقي ليس الا الله تعالى وان ما يراه كما
لا يخفى من نفسه او غيره فهو من الله او بالله والي الله لم يكن حبه الا الله
وذلك يقتضي ارادة طاعته والرغبة فيما يقر به فلذا فسرت المحبة بارادة
الطاعة

الطاعة وجعلت مستلزمة لا تباع الرسول في عبادته والمحرص علي مطاوعة
ومحبة الله للعبد رضاه عنه وكشف المحجب عن قلبه فيقر به الي جناب
عزه وبواريه في جوار قدسه فعبر تعالى عن ذلك بالمحبة علي طريق
الاستعارة والمقابلة اي في نحو قولهم يحبهم ويحبونه اه يتصرف في
الشهاب في عنانيه ذهب عامة المنظرين الي ان المحبة نوع من الارادة
وهي لا تتعلق حقيقة الا بالمعاني والمنافع فيستحيل تعللها بذاته
تعالى وصفاته فاذا قيل ان العبد يحب الله فعنايه يجب طاعته وخدمة
وثوابه واحسانه واما محبة الله للعبد فعبارة عن ارادة ايصال الخير
والمنافع في الدين والدنيا اليهم وهما مجازان من اطلاق المألوم علي
اللازم او استعارة تبعية قال وقد اغتر بهذا صاحب الكشاف حتى طعن
فيمن ادعي محبة الله بهما بليق واما العارفون فقالوا ان العبد يجب
الله لذاته واما محبته لغير ذاته فدرجة نازلة قال الغزالي رحمه الله
تعالى المحبة عبارة عن ميل النفس الي الشيء المستلذذ فاذا قوي ذلك كسبي
عشقا والبغض تقرة الطبع عن المولم فاذا زاد سمي مقننا ولا يظن ان المحب
مقصود علي المحسوس وهو سبحانه وتعالى لا يدرك بالحواس ولا يمثّل
في الخيال فلا يجب لانه عليه الصلاة والسلام سمي الصلاة قرّة عين
وجعلها ابلغ المحبوبات وليس للحواس فيها حظ بل حسي البصيرة اقوي
من البصر الظاهر والقلب اشتدادا كما من العيني وجمال المعاني المعقولة بالقل
اعظم من جمال الصورة الظاهرة للابصار فتكون لا محالة لذة القلوب بما
تدركه من الامور الشريفة الالهية التي يحل ان تدركها الحواس اتم وبلغ
فلا معني للحب الا الميل الي ما في ادراكه لذة فلا ينكر حب الله الا من قبله
العصور في مرابط البهايم نعم هذا الحب يستلزم الطاعة كما قال الورد
نقصي الاله وانت تظهر حبه هذا العمري في القياس بديع لو كان حرك
صادقا لاطعته ان المحب لمن يحب مطيع وهذا معني قول البيضاوي
بحيث يحمله الخ فانه يشير الي ان ما ذكره الخ المتكلمون نظر للفظ والتعابير

المذكورة في كلامهم كالارادة تفسير باللازم اي وقوله من الله اي حدوثه
 منه وبالله اي بقاؤه به والي الله اي ماله ومراجعته اليه والحب لله اي
 لاجله او المختص به الذي امتزج مشربه من في رجا جنة كانه كوكب دري
 وهي التي بها العقول سكارى وما هم بسكارى به علي نفسه فليبيك من ضاع
 عمره وليس له منها نصيب ولا سهم اهيم وقال البيضاوي في محل اخر من
 تفسيره محبة الله للعباد ارادة الهدي والتوفيق لهم في الدنيا وحسن
 الثواب في الآخرة ومحبة العباد له ارادة طاعته والتخبر عن معاصيه
 فكتب عليه الشهاب تبع في هذا الرنحشري اذا انكر محبة العباد لله حقيقة
 بل هي مجازية من باب اطلاق السبب علي المسبب اذ لا تصور المحبة الحقيقية
 ورد ذلك علي من ادعي ذلك من الصوفية في طرف العباد اذ الطرف الآخر
 لا تراعى فيه وقد رده عليه صاحب الانتصاف واظن فيه بما حاصله ان
 اللذة الباعثة علي المحبة املحسية ظاهرة او عقلية كلذه الجاه والرياسة
 ولذة العلوم ولا علم الذواجل من معرفة الحق سبحانه وتعالى والمحبة للنبوة
 عنها محبة حقيقة متفاوتة بحسب تفاوت المعارف الانثري الي قول النبي
 صلى الله عليه وسلم للاعرابي الذي ساله عن الساعة ما اعدت لها قال
 ما اعدت لها كبير عمل ولكن حب الله ورسوله فقال عليه الصلاة والسلام
 انت مع من احببت كيف غاير بين المحبة والعمل وقال الغزالي رحمه الله بعد
 ما قرر امر المحبة المحبون لله يقولون لمن انكر عليهم ذلك ان تسخر وامننا
 فاننا نسخر منكم كما تسخرون اهروني الحواش العطارية عن عوارف العارف
 المشهور دي ان المحبة التخلق باخلاق الله ومن ظن من الوصول غير
 ما ذكرنا وتخييل له غير هذا القدر فهو متعرض لمذهب النصارى من اللاهوت
 والناسوت اه وهو يرجع لما مر كالا يخفي علي من تدبه فاحفظه والله الهادي
 باللفظ الباعلي تضمنه معنى حض داخله علي المقصور وهو الاستقبال
 العربي قال السعد في حواشي الكشاف عند قوله تخصصك بالعبادة اي بجملة
 منفرد ابها لا تعبد غيرك وهذا هو ال استعمال العربي ولو قال تخص بالعبادة
 بك

بك لكان استعمال عرفيا هو وقال في شرح المفتاح دخولها علي المقصور
 عليه عامي وعلي المقصور عربي شائع اه وقال في ش المطول غالب الا
 استعمال علي ان يكون المقصور هو المذكور بعد الباعلي طريقة قوله خصت
 فلانا بالذكر اذ ذكرته دون غيره وجعلته من بين الاشخاص مختصا لكن
 الباليست صلة له حتي يصير الاول مختصا والثاني مختصا به بل هي
 بالسيه اواله التخصيص الشيء الاول اه وقال السيد معني تخصصك بالعبادة
 تميزك وتفردك من بني المعبودين فتكون العبادة مقصورة عليه
 تعالى فتخصص شيء باخر في قوة تمييز الاخر فاما ان يجعل التخصيص
 مجازا علي التمييز مشهورا في العرف حتي صار كانه حقيقة فيه واما
 ان يجعل من باب التخصيص فلاحظ المعينان معا وتكون البيا المذكور صلة
 المضن ويقدر للمضن فيه اخري فيقال في تخصصك بالعبادة مثلا
 تميزك بها مخصصين اياها لك اه قال الفاضل عبد الحكيم وخلاصة
 ان هذا المعنى يعني جعل الشيء مختصا مستقدا من جعل التخصيص مجازا عن
 التمييز لكونه لازما له او من تضمين معني الامتياز فيه وفي كلا الوجهين
 تكلف اما الاول فلان المجاز يحتاج الي القرينة واعدا انه مجاز مشهور
 حتي صار حقيقة عرفية غير محتاج الي القرينة مما لا دليل عليه والتضمين
 محتاج الي قرينة لفظية علي اعتبار المضن كما صرح به السعد رحمه الله
 تعالى في شرح الكشاف اه وقال الشهاب اتفق ائمة اللغة علي تفسير
 التخصيص بالتفرد والتمييز وعلي ادخال الباعلي المقصور وهو الوارد
 في القران المجيد في الداعي الي ارتكاب التجوز والتضمين مع ما في الثاني من
 التكلف المخالف للمعهود في امثاله فنقول المحقق السعد هو الصواب فله
 رده والعجب من المدقق السيد بعد ما سمع هذا قال ما قال وما بعد الحق الا
 الضلال اه قلت والعجب ايض من المدقق العطار حيث عول هنا علي ما
 اتجه عليه الرد ولم يلبثت بالكلية الي ما حققه السعد واللفظ معناه
 لغة الرقة والرفق فاريد لازمها وهو الاحسان او ارادته والتوفيق

بالذكر اه قال الفاضل
 عبد الحكيم عبارة صريحة
 في ان التخصيص باق علي
 معناه اي جعل الشيء مختصا

قيل لعزته لم يذكر في القرآن الذي قوله تعالى وما توفيقي الا بالله وسيا تي
في الشك الكلام عليه وان كان غالب ارباب الحواش سارع الي الخبر هنا والله
الموفق وسيراي سهل من اليسر ضد العسر وضمير لهم للاحبة والسلوك
الدخول يقال كما في الصحاح سلكت الشيء في الشيء سلكا بالفتح فانسلت
ادخلته فيه فدخل وفيه لغة اخرى اسلكته فيه سلوكا السيل الطريق
يذكر ويوث وجمع المذكور سبل والمؤنث سبول وبطلف على السب ومنه
باليتني اتخذت مع الرسول سبيلا اي سببا والتصور صورة الشيء الحاصلة
عند العقل بلا حكم والتصديق صورته كذلك معه وسيل النظري من
الاول التعريفات ومن الثاني الاقيسة وفي السيل استغارة تضر بحجة
اصلية بتشبيه المعارف والاقيسة بالسيل والقرينة ذكر التصور والتصديق
او فيها استغارة مكينة بتشبيهها بما كان والسيل تخيل اما باق على حقيقة
او مستعمل فيما تقدم من المعارف والاقيسة على الخلاف في ذلك ويصح ان
يراد من السيل السبب اللغوي فلا يجازح اذا المعنى وسهل لهم اسباب التصور
والتصديق ويكون المراد من الاسباب اما الافكار او التعريفات والاقيسة
والاقتضار على الاول وان ارتكبه المدقق العطار غير ضروري كما لا يخفى
وفي ذكر التصور والتصديق براعة استهلال وهي ان يذكر في اول الكلام
ما يدل على ما سبق الكلام لاجله من غير تضرع بل بالطف اشارة بذكرها
الدوق السليم قال ارباب البديع ومن احسن البراعات والطفها براعة
مهيار الديلمي الكاتب رحمه الله تعالى فانها مما يضرب بها المثل في براعة
الاستهلال وكان من امره انه اتفق ان بعض السعاة وشي به في امر محال
انقل بحضرة الملك كني الدين ابي طاهر فاستدعي الي داره واعتقل ليلة
على كشف الصورة اعتقلا لاجل انكشف له ابراه من ابطال الساعي
وقم بصحة قوله وافرج عنه فقال يمدح الملك المذكور ويعرض بالساعي
وانشدها بحضرة يوم عيد الغطرمئة ثلاث وعشرين واربع مائة
اما وهواها عذرة وتنصلا لقد نقل الواسي اليها فاحمد

سعي

سعي جهده لكن تجاوز حده وكثر فارتابت ولو شاقلا
فقال ولم يقبل ولكن لسببه علي انه ما قال الا يقبل
وطارحها ان سلوت فهل يد له الويل مثلي عن هو مثل كمال
انقض طوعا جرها عن جواحي وان كان حبا للجواخ متقلا
ابي الله والقلب الوفي بعهد والعا اذا عدا الهوي كان اول
فانظر كيف ابرز غرضه في معرض التقريل والنسب ولو لا خوف الاطالة
لا وردتها برمتها فانه سلك فيها طريقة غرامية لا يسلكها احد غيره الا
تشبيها وقد وقعت عند مدوحه موقعا عظيما حتى انه لسروره بها امر
السيما والمحدثين بحفظها ومن قوله في العتاب يسي رعاغ الناس عند سمعتي
وتشراني حزن مالا موقلا وتقري بافقاري وانت الذي تري لمثلي ان
يقني وان يتحولا ولكنها ما غيرت لك شيعة كرمت بها الا قليلا وكلا ولا
وارضاك مني الصدق لما علمته ببينة لم استغرها تقول حسبت ولكن
كان حسابا مشرفا انا بذكره واعتقلا لا بحلا ولم ارقبلي مستغنا ما مكرما
ولا لاسباب للفر من حيث ذلك وقد اوردتها برمتها في عنوان المسرة
بشرح محاسن الدرة وبراعة الاستهلال فرعها المتأخرون عن حسن
الابتداء ويسمي براعة المطلع وهو التانف في ابتداء الكلام مع الاتيان
باعذب الالفاظ واجزلها وارقتها واسلسها والصلابة ذكر الاستطالي
والفاس شارح الدلائل والشهاب تبع صاحب العقد والزوزني في
افعاله وتفسيره وغيرهم ان الصلابة كالانضائية مصدران الاول سماعي
والثاني قياسي وكل منهما قد ثبت استعماله وقد سبقت نقولهم في الاغصان
الوريقة والجمال الحفني تبع ما اشتهر وكاد ان يكون مجمعا عليه فقال
الصلابة والسلام اما مصدرين لصلي وسلم والمصدر الانضائية والتسليم
علي اشرف طرف مستقر خبر عظمها او عن احدها وحذف خبر
الاخر لدلالة المذكور عليه وفي الجمال حواشي الحفني متعلق عليه بالسلام
وحذف متعلق الاول لدلالة الثاني عليه اه وتعل مراده التعلق علي

وجه الخبرية والا لا احتاج الي تكلف الخبر والنسخة التي كتب عليها
العلامة العطار وسلاما وسلاما وعليها فالظرف لغو وقوله اشرف خلقه
اي افضل مخلوقاته كلها بتفضيل الله تعالى اياه لا بمقتضى فضايله
كما هو الحق وقد نص عليه ابن عباد وغيره كما هو في البوس على الكبرى
والخلق مصدر بمعنى اسم المفعول واصنافه استغراقية الهادي
اي الدال وسياتي الكلام على الهداية وان بادروا به هنا وسوال الطريق
بمعنى الطريق السواء اي المستقيم والمراد به مطلق الحق او خصوص
دين الاسلام كما قاله البيضاوي في قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم
فالاول اعم لشموله للفروع والاصول دون الثاني لانه خاص بالاصول
والاعتقاد وان قال بعضهم ان الاسلام يشتملها على ما فيه مما طالوا
به في حواشيه وفي الطريق استغارة تخرجية اصلية بتشبيه الحق او دين
الاسلام بالطريق واستغارة له بجامع ان كلا موصل وعلى اله
يحتل خصوص اهل بيته او اتقيا امته بنا على ما اشار اليه المحقق
الامير في بعض كتبه من ان مقام الصلاة مقام تشريف وتظيم فلا
يلحق به تنبها الا العظيم ويورده اختصاص الصلاة بالانبياء والملائكة
ويحتمل ان يراد به كل مومن بنا على انه مقام دعا والتفيم به اليق
حيث لم تقم قرينة تقين الحمل على خلافه كما حققه العلامة الصبان
وما هنا كذلك لان الظاهر ان الوصف بعده راجع لخصوص الاصحاب
ولا اتجاه لقول المدقق العطار يراد بهم هنا اتقيا الامة للوصف
بعده اه على الشئ لا مانع من اعتبار تحققه في كل مومن بحمل الصدق
على ما نقلت به الايمان والتحقيق على ما جوزه في العقيدة من
الايقان فتدبر الحائرين جمع حائرين من الحيازة وهي الضم والجمع
في المصباح حزن الشئ احوزه حوزا وحيازة ضمته وجمعه وكل
من ضم الي نفسه شيئا فقد حازه وحازه يحيزه حيزا من باب سارفة
فيه للصدق هو مطابقة الحكم للواقع بخلاف الحق فانه مطابقة
الواقع

الواقع للحكم وصند الاول الكذب والثاني الباطل فالفرق بينهما اعتباري
ولا بد من ملاحظة الحيثية اي ان الصدق مطابقة الحكم للواقع من
حيث انه مطابق للواقع والحق هو مطابقة الواقع للحكم من حيث
انه مطابق له اذ لو لاحظنا صدق تعريف كل منهما على الآخر
لان المطابقة بين الشين تقتضي نسبة كل منهما الي الآخر بالمطابقة
كما هو مفاد المفاعلة وانما سمي الحكم باعتبار مطابقة الواقع له خفا
لان الذي ينظر اليه ويلاحظ اولاه في حصول هذا الاعتبار وهو
كونه مطابقا بفتح الباء هو الواقع لان الحكم انما يصير مطابقا بفتح
البا اذا نسب اليه الواقع واعتبر من جهة الفاعلية صريحا فيقال طابقا
الواقع الحكم والواقع منصف بالحق بالمعنى اللغوي اعني الثابت من
حق بمعنى ثبت فنقل الحق عن معناه اللغوي الذي هو صفة
الواقع وسمي به كون الحكم مطابقا تسمية للشئ بوصف ما هو منظور
في حصوله اولاه اذ من صفته مشبهة ووصف العقد والحكم به
فلحق مقصود ثلاث احدها اللغوي وهو الثابت المنقول عنه و
الثاني كون الحق مطابقا والثالث الصفة المشبهة المأخوذة من
هذا المعنى الذي يوصف بها الحكم بالمطابقة بان يقال الحكم حق وانما
قلنا اولاه لان الحكم ايض منظور فيه من جهة الفاعلية في هذا الاعتبار
لكن ضمنا لا صريحا لانه اذ لم يكن منسوب الي الواقع من جهة الفاعلية
لا ينصف بكونه مطابقا بفتحها فان مقتضى بان المفاعلة النسبة
بالفاعلية والمفعولية من الطرفين لكن ذلك منظور اليه تانيا
وكذا الواقع منظور فيه بذيكر الاعتبارين لكن تانيا اي ضمنا اذ الغافل
الصريح للمطابقة في هذا الاعتبار هو الواقع وسمي الحكم باعتبار مطا
للوواقع صدقا لان المتحوظ في هذا الاعتبار اولاه هو الحكم فانما يصير الحكم
مطابقا بكسر الباء اذا نسب الي الواقع واعتبر من جهة الفاعلية صريحا
فيقال طابق الحكم الواقع والحكم منصف بالمعنى اللغوي بالصدق

بقتة

اعني الاتباع عن الشيء على ما هو عليه فيكون تسميته بهذا الاعتبار
صدقا تسمية للشيء بوصف ما هو منظور فيه اولافان قلت لم يجعل
الامر بالعكس بان يسمى كون الحكم مطابقا بفتحها صدقا وكونه
مطابقا بكسرهما حقا تسمية للشيء بوصف ما هو منظور فيه ثانيا
قلت اجيب بان التسمية بوصف المنظور اليه اولادارجح من التسمية
بوصف المنظور اليه ثانيا هذا وتوقف العلامة عبد الحكيم في
كون الانبا المذكور معني لغويا للصدق حيث لم يوجد في الصحاح و
غيره من الكتب المشهورة قال السيد الشريف في حواش المطالع ان
اعتبار تسمية مطابقة الحكم للواقع صدق اولادرجح الخبير اهو وروى بان
التمييز المطالع لا يكفي وجها للتسمية ثم المراد بالواقع الموصوف
بكونه حقا هو النسبة الخبرية الثابتة مع قطع النظر عن اعتبار
المعتبر بيبانه ان الكلام الذي دل على وقوع النسبة بين الشئين اما
بالثبوت او الانتفاع مع قطع النظر عن حصولها في الذهب لا بد ان يكون
بينها نسبة ثبوتية او سلبية لانه اما ان يكون هذا ذاك او لم يكن
وتلك النسبة هو الواقع في الخارج ونفس الامر ومعني ثبوتها وتحققها
انها ثابتة مع قطع النظر عن اعتبار المعتبر لا انضمام وجوده في الخارج
فلا يرد ما قيل ان النسبة من الامور الاعتبارية فلا معنى لثبوتها
وتحققها كما افاده الفاضل عبد الحكم التحقيق في المصباح حققت
الامرا حقه اتقنته وجعلته ثابتا لازما وفي لغة ابن تميم حققت
بالالف وحققت بالثقل مبالغة اهو والمراد به الاتقان والاحكام
وبعد قال الهام الغيوم اني بها الش والمص كغيرها لانه
يستحب الاتيان بها في الخطب والمكاتبات اقتدا به صلى الله عليه
وسلم فقد كاد ياتي بها في خطبة وكتبه ورسله حتى رواه الحافظ
عبد القادر الرازي عن اربعين صحابيا اهو وفيه ان الذب
يستحب الاتيان به اما بعد لا وبعد كما هو الصادر من الش قال
الزرقاني

الزرقاني في شرح المواهب ثبت انه صلى الله عليه وسلم كان يقول اما
بعد في خطبة وشبهها كما روي ذاك اربعون صحابيا وما ادري
ما وجه اقتضار كثيرين على الطرف ولا يكفي الاعتذار بان المدار
عليه رومالا اختصار لان المص اتباع ما جاء به السنة لاسيما
والاطناب مطلوب في اول الخطب وكون المدار عليه يحتاج الي
وجي يسوغ عنه اهو قال المدقق العطار وبعد باعتبار اصلها يعني
مهما لا قضية شرعية متصلة اتقافية لا لزومية لعدم التلازم
بين جزئها وكون هناك ملازمة من بعض الوجوه حيث انتقت
المواضع ووجدت الاسباب غير معتبر كما سياتي اهو قلت ويدفع
قول رشدي افندي في شرح الكتاب ان قلت كيف تكون لزومية
ولا تلازم بين شئين ما في العالم وبين شروع المص قلنا نعم لكن تدعي
الملازمة بينهما وهذا الادعاء لا يستلزم كذب القضية لانه كناية
عن تأكيد ثبوت الحكم وما قاله التوقادي من القضية اتقافية عامة
فبعد عن المرام اهو واقول الانصاف ان الحق مع المدقق والتوقادي
فقد صرح العصام بانها من الاتقافية العامة وهي ما يكتفي فيها
بصدق التالي ويجوز كون المقدم فيها صادقا وكاذبا كما في شرح الرسا
ل للرازي وقد اتفقوا على انه لا بد من وجود العلاقة بينهما اعني اللزوم
حقيقة وقيل بل لا بد من اعتبارها فلا يكفي مجرد الوجود كما سياتي
ايضا فمجرد ادعاء التلازم لا يكفي في كونها لزومية فانهم
فهذا المشار اليه المعاني المدونة الموجودة بالوجود اللفظي ان
كانت الخطبة الحاقية او الحاضرة في الذهب ان كانت ابتدائية او
الالفاظ الدالة عليها على تقدير جعلها مشار اليها بتريلها منزلة
لكمال امتيازها وصيرورتها نصب العين كالمشاهد المشار اليه
المعاني من حيث النذوين والترتيب الخاص لان المص مدح الكتاب
افاده عبد الحكيم في حواشي الدري وسياتي تميم الكلام عليه شرح

المصباح شرحت الحديث شرحا بمعنى فسرته وبينته واوضحت معناه
وشرحت اللحم قطعه طولا والتثقيب مبالغة اهل قال بعضهم والاول ماخوذ
من الثاني والمصدر اما باق علي مصدر يته للمبالغة كريد عدل او بمعنى
اسم الفاعل علي سبيل الاسناد المجازي ويطلق الشرح عرفا علي الالفاظ
المخصوصة الدالة علي المعاني المخصوصة ككتاب اللام للتقوية
متعلقة بشرح بمعنى شارح او للاختصاص متعلقة بمحذوف صفة
لشرح فيكون فيها استفارة تسمية او بمعنى علي فيكون فيه استفارة
مكنية وتخييل والكتاب مصدر بمعنى اسم مفعول جعل الحال تغلقه
به كانه عينه مبالغة واصل حقيقة لغة مطلق الضم ثم خص بفرد
منه وهو ضم الحروف بعضها الي بعض في الخط وصار حقيقة فيه لغة
ايضا ثم شاع في عرف اللغة اطلاق علي الخط والصحفية المكتوب فيها فلا
تسمى قبل الكتابة كتابا افاده الراغب قال الهام وسماه المص فيما
يأتي رسالة لصغر حجمه كما هو المتعارف في تسمية مثله رسالة هفا
لنفسه والتم قصد سلوك الادب فسماه كتابا اشارة الي انه حقيق
بانه يسمى بذلك لما احتوي عليه من الفوائد الكثيرة والعوايد العزيرة
العلامة قال العصام في حواشيه علي الكافية للخاص في وصف
بن الحاجب به فظردان هذا اللفظ انما يناسب فيما بين العلم من جميع
اقسام العلوم العقلية والتقليدية وليس ابن الحاجب الامن العلماني
العلوم التقليدية ولذا خص من بين العلماء قطب الملة والدين الشيرازي
بالعلامة حيث سبق العلم الكلام في جميع اقسام العلم فامان علم الا وهو
فيه اوحدي وما من مقصد الا وهو فيه المعنى وكانه بنى اطلاق العلامة
علي عدم الاعتداد بالعلوم الفلسفية اهل قال المدقق وفيه تحكم فان
علامة صيغة مبالغة من عالم فيصدق بحسب استعمال اللغة علي كثير العلم
ولو من فن واحد ودعوي اختصاصه بمن جمع بين العلوم التقليدية و
العقلية لا دليل عليها فان ادعي انها اصطلاح فاطبا هم علي وصف

من

من لم يكن بهذه المرتبة ينافيه وكذلك دعوي انحصار الجمع بينهما في
القطب الشيرازي وانما اشتركت علي اللسنة ومطرت في الصحف فانه
لا دليل عليها بل تحكم بحسب فان هذا الحكم يتوقف علي استقرار قام وهو
خارج عن طوق النفوس البشرية ومن ذا الذي يمكنه احاطة باحوال
العلماء كلهم من اول الاسلام الي زمن القطب الشيرازي بل الاحاطة
بالموجودين في عصره متعذرون من علماء لم تبلغنا اسماؤهم اما الخو لهم
في انفسهم ولقد تم تصدق لندريس وقاليف علي اننا قد اطلعنا علي
ترجم علماء بالغ مترجمون فيهم بما لم يبلغوا في ترجمة القطب الشيرازي
كالعلامة كمال الدين ابن يونس شيخ المصنف كما يعلم من مراجعة ابن خلكان
وغيره اهل وهذا هو القول الفصل في هذا الباب مع انه لو سلم فرضنا
اختصاصه بمن جمع بين العلوم التقليدية والعقلية حقيقة فلا محذور
في اطلاقه علي غيره علي سبيل التهور فالنظر لوجه له اصلا وقد ورد
كما في حياة الحيوان للدميري ان النبي صلى الله عليه وسلم مر علي جبل
والناس مجتمعون عليه فقال ما هذا قالوا رجل علامة فقال بماذا
قالوا بالشعر والنسابة العرب فقال علم لا ينبغي وجعل لا يضر فالوصف با
لعلامة معروف قديما وحديثا اثير الدين الاثير يفتح الهزة وكسر
المثلثة وسكون التختية اخره لا مهملته معناه الخالص المختار في
المختار فلان اثير اي خلاص من وهو علي حذف مضاف منه اي اهل
الدين والاضافة لامته او علي معني من وهو لقب المصنف واسمه علي حب
ظن المدقق العطار المفضل بن عمر وهو الذي في شرح رشدي اقتدي قراء
علي الكمال بن يونس علامة الدنيا الابهر في القليوبي ابراهيم يفتح
البا وسكون الهاء نسبة الي ابراهيم لبلد وغلط من ضبطه بسكون
الموحدة وفتح الها هو ونقل الهام الفيومي عن مثله قال هذا الضبط
مع التصريح بانما اسم قبيله ونسبة الفلطي الي من جعله بسكون الموحدة
ايضا كني نقل الغمامه الديجي عن لب الالباب للسيوطي ان هناك بلدا

معروف من قري زنجان او قرية من قري اصبهان يقال لها ابهر والنسبة اليها ابهر كاحري فعلي هذا الاغلط في النسبة اصلا ولعله ثبت عند تالحي انه من القبيلة وضبطه بما ذكر ونقل المدقق العطار عن مع البلدان لياقون ان ابهر بالغت ثم السكون وفتح الهاء اسم جبل وابهر مدينة مشهورة بين قريتين وزنجان وهذا ان من نواحي الجبل وقال بعضه العجم معني ابهر مركب من اب وهو الماء وهو الرحا كما انه ما الرحي اهل مخلصا المسمى اسم مفعول وصنيره كتاب في علم متعلق بمحذوف اما معرفة نعت كتاب او نكرة حال منه او نعت لشرح او حال منه كذلك والمسوخ لمجي الحال منه مع كونه نكرة تخصيهم بالوصف بعده اعني لكتاب بنا علي فعلقه بمحذوف صفة له او يكونه عاملا فيه بنا علي فعلقه به ولا وجه لاقتصار الجمل الحفني وتوزيعه حيث قال اما صفة لشرح او حال من كتاب اه الا ان يحل كلامه علي كونه من باب الاحتياط ثم ان قدر المتعلق عاما كان الظرفية من ظرفية الدال في المدلول اذ الشرح او الكتاب اسم للالفاظ المخصوصة والعلم معان لانه اسم للقواعد وهي مجازا ما من باب الاستفارة المكنية بان تشبه المعاني التي هي مدلول العلم باعتبار ثقلها اولاد الاتيان بالالفاظ علي قدرها تدوين زيادة بالظرف من حيث انه يحصل اولاد وبوتني بالمظروف علي قدره كذلك ولفظ في تحييل فالمعاني بهذا الاعتبار قوالي للالفاظ كان الالفاظ قوالي للمعاني باعتبار انها ما لها حاصرة للمعاني اخذة بجوانبها فلا يخرج مظروف من المعاني عن ظرف من الالفاظ والاول باعتبار المتكلم والثاني باعتبار السامع كما حققه الفاضل عبد الحكيم واما من باب الاستفارة التبعية في لفظة في تشبه الملايسة بين الدال والمدلول بالملايسة بين الظروف والمظروف واما تمثيلية باجر التشبيه بين هيتي الدال والمدلول والظرف والمظروف وهذا كل حيث قدرة متعلق الظرف عما كما تقدم اما لو قدر خاصا من مادة الدلالة كانت في استفارة

تبعية

تبعية لان حقه ان يتعدي بعلي فتشبه ارتباط الدالية بارتباط الظرفية ثم تستعار في الارتباط الدالية الجزئي ولا يرد انه ح غير مناسب لان كلا من الظرفية والاستغلا هنا مجاز فلا معين لاستفارة بينهما الا فانقول كما قرره بعض شيوخنا في حواشي الملوي ان تقديرية الدلالة بعلي حقيقة فحيث عدبت يعن كانت استفارة والاستغلا الحقيقي ليس قاصر علي الحس بل يكون معنويا ايض كما حققه الدماميني وغيره فتعطف المنطق اصافته لعلم من اصافته الادع للاخص او المسمى الي الاسم او بيان به كيوم الاحد يحل ان يفك وليس فيه غير ضم الحائلا في حل صدحرم فانه لا يجوز فيه غير الكسر واما حل بمعنى نزل فيجوز فيه الوجها كما في القاموس وبهما قري في السبع فيحل عليكم غضبي افاده الصبان وما في المختار من ان حل بمعنى نزل بالضم لا غير والوجهان في حل العذاب مستندا لاجماع القراء علي الضم في قوله تعالى او تحل قريبا من دارهم غير سديد وان قلده غير واحد من المحققين فرد بعبارته علي ما نقلناه عن الصبان اذ لا يقبل بعد تصريح ائمة اللغة بالاطلاق واجماع القراء علي وجه مما ثبت فيه الوجهان واقتضاهم عليه لا يفيد عدم نبوت الوجه الاخر الذي لم ترد به القراءة فانها سنة متبعة ولم لهذا في القراءة من نظير عبارة القاموس حل المكان وبه يحل ويحل حلا وحلول وحلا بحركة نادر نزل به فافهم وفي الكلام استفارة تضيحية تبعية في يحل او مكنية في ضميره العايد الي الشرح بمعنى الالفاظ الفاظه ضمير كاللثة بعده عايد علي الابهر ي لكن بتقديره مضاف في الاخيرين او جميعا عايد علي الكتاب علي الاسناد المجازي ولا ضرورة الي جعل الاولين للابهر والاخيرين للكتاب حتي يلزم عليه شيئا الضاير وعلي الاحتمالين الاولين ينزل قول الجمل الحفني والضيراي في الفاظ تلك ابهرى او للكتاب وكذا يقال فيما بعده اه ويبني مراده قيل من عطف الخاص علي العام لان فك التركيب يلزمه بيان المعني اه وورده

المدقق المطارد في حواشي القواعد بانه قد تفك التركيب مع خفاء
المعاني كالنقض للاعراب فانه بيات للالفاظ مع عدم فهم المعاني منه
واعاريب المتن شاهد على ذلك اه وقد يقال مدار القيل على الاغلب
في حل الالفاظ فتأمل ويغنى مغلقة اي يوضح غامضه فغيبه
تبعيه في يفتح ومغلق ترشيح او في مغلق ويغنى ترشيح او مكينة
في الضمير بتشبيه مراجعه بالباب بجامع التوصل بكل ويغنى مغلق
تخييل وترشيح كما افاده الحال الحفني وقول المدقق العطار او مكينة
في مغلق سبق قلم كالانجي في تدبير ويغنى مطلقة اي مطلق
مسابله المحتاجة للتقييد ولا يخفى اعتبار التقاير بين هذه
الفقرات الاربعة فلا تكرر فيها على ان الخطب محلا طنائ علي
وجه حال من فاعل ويغنى او خبر لمخزوف او ظرف لغو متغلق
بالافعال الاربعة قبله على جهة التنازع او مستقر نعت لشرح على
حد وهذا الكتاب انزلناه مبارك من النعت بالمفرد بعد النعت بالجملة
وان كان الغالب العكس قال بعض الاساتذة في حواش ابن عقيل
ومن يوجبه وان امكنه جعل مبارك جزائيا لهذا اه وخبر المخزوف
كيف يضع في نحو مجبرهم ويحبونه اذ لعل على المومنين اعزة على الكافرين
اه قيل ولا مانع من جعله جملة مجبرهم حال من قوم وهو وان كان
فكرة الا ان المسوع التنوين لانه في قوة النعت او نعت باذلة و
اعزة وان تأخر عن الحال فتأمل لطيف يحتمل اخذه من اللطف بمعنى
الشغوف وهو عدم حجب الشيء كالزما لما ج وراه فيكون مجاز عنه تشبيه
مطلق الفاظ نفع المعاني بسرعة بشغوف الشيء وعدم حجب البصر
عما وراه بجامع سهولة الاطلاع في كل واستغارة اسم المشبه به للمش
واشتقاق لطيف منه ولا يلزم الجمع بين الطرفين لان الفاظ الشرح
فرد من افراد المشبه كما اشترقا به ويحتمل اخلاص اللطف بمعنى
الصغر يقال كما في المصباح لطف الشيء فهو لطيف من باب قرب
صغر

صغر جسمه اه وعليه درجة الحال الحفني وغيره حيث فسره بمختصر
ولا مانع من ارادة كل من الاحتمالين معكما هو الواقع ومنهاج
هو كما لمنهاج والنهج الطريق الواضح والمنيف في الاصل جيل او حصن
في جيل كما في القاموس فغيبه مجاز المطلع بفتح الميم واللام مغل
مراد به مكان الطلوع او مطلع بضم الميم وكسر اللام اسم فاعل من اطلع
اي يجعل القاري مطالعا على معني المتق والاول بمعنى قول الاخضر ^{سميه}
بالسالم المصورق فان مكان الطلوع هو السلم وحيث لم يصح من التام احد
الضبطين فكل محتمل ولا تبادل لاحدهما من العبارة دون الاخر فلاحظ
لقول الفيومي كغيره الاول هو الظم من العبارة اه نعم نقل عن بعضهم
كما بطرة الشارح ان المنقول عن المؤلف الاول وهو ما يعينه ان ثبت
والله اعلم والله اسأل قدم المعول لافادة الاختصاص لافادة
التقديم له عند البيانيين كني لادايما بل غالبا اذ قد يكون للاهتمام
على ما فيه او السجع ونحوها حتى قال ابن الاثير في المثل السائر ان
التقديم في اياك لغيد واياك تستغني لمراعاة الغواصل للاختصاص
علي ما قاله الرنخشي وانكر صاحب الفلك الداير كما بن الحاجب وابي
حيان كون التقديم مغيد للتخصيص قال ابن الحاجب التقديم في الله
احد واياك لغيد للاهتمام ولا دليل على كونه للمحصرا قيل وسئلهم
في ذلك من حيث قال وقد تكلم علي ضربت زيدا واذا قدمت الاسم
فهو عربي جيد والاهتمام والعناية هنا في التقديم والتأخير سواء
واليه مال ابن جماعة حيث قال والحق عندي هو هذا ومن ادعي
الافادة لشيء من ذلك فعليه البيان اه ورده صاحب الانتصاف
فقال ليس في كلام من ما ينبغي بل هو مسكوت عنه وقد رده
اصحاب المعاني وخم لهم من دقايق زادوها على النجاة اه وفي
المطول الدليل عليه الدوق وكلام ابي التقيير اه وفي الشهاب
وعن ابي عبيدة انه قال لامرأة شحنة في جمع من ثقي فقالت

اياك احسن فقال خستني بالشتم وبالجملة فالحق مع من اثبت الافادة
 وتقدم انها ليست علي وجه اللزوم فلديرد نحو ونوها هديناه عمالا
 يسوغ فيه الحمل علي التخصيص وقد اجمع الشهاب الخلاف لفظيا في
 العناية فارجع اليه ان كنت ذاعناية والافحسب من القلادة
 ما احاط بالجيد ان ينفع في تاويل مصدر مفعول ثان لاسال حقيقة
 كما قال الراغب في مفرداته ما يستفان به في الوصول الي الخير وكل
 ما يتوصل به الي الخير فهو خير اهر وحذف مفعول ينفع ايذا انا باليوم
 اي كل من سعي في تحصيله حسبي خبر عن هو معني كافي اسم فاعل
 مراد به الحال فلا يتصرف بالامنافاة ولذا ساع مجيئه ثقتا للكرة
 وحالا ويستعمل كالاسما الجامدة نظر اللفظ الجامد فيقع مبتدأ منسوخا
 وغير منسوخ وهو ما يلزم الامنافاة لفظا او تقديرافان اضيف لفظا
 اعرب وان قطع عنها بني علي الضم لزوما لنية معني المضاف اليه ولا
 يجوز اعرابه مقطوعا عن الامنافاة لفظا ومعني كقبل وبعد خلافا
 لما يقتضيه كلام ابن مالك كما وضحه شارحوه ونعم الوكيل جملة
 مركبة من فعل وفاعل معطوف علي جملة هو حسبي والمخصوص
 بالمدح محذوف تقديره الله والاصح انه مبتدأ خبره الجملة قبله ولا
 يجوز ان يكون هو المذكور قبل حسبي مخصوص بالمدح لا علي ما يفيد
 ظم الكافية والخللاصة من امتناع تقديم المخصوص ولا علي ما في
 التسهيل من جوارزه وهو المختار لان محله اذا صلح المقدم لان يكون
 مخصوصا اذا اخرج وما هنا لا يصلح لذلك لكونه من جملة اخرى كما قاله
 بعض المحققين نعم هو من تقديم ما يشعر بالمخصوص الكافي عن
 ذكره لا من تقديم نفس المخصوص ولا اشكال في العطف عند مجوز
 عطف الانشا علي الخبر لان هذه الجملة لا نشأ المدح اما علي مذهب
 من منعه فيصح تخرجه علي جعل الجملة الاولى انشائية وتكون
 المقص بها انشا الكفاية لا الاخبار بانه تعالى كافي في نفس الامور ان
 كان

كان الانشا بالجملة الاسمية نادرا كما قاله حفيد السعدا وجعل
 الثانية خبرية بتقدير مبتدأ اي وهو نعم الوكيل فالمعطوف جملة
 كبرى وهي خبرية اذا الانشا بالصغرى فقط ورده الفاضل عبد
 الحكيم بان الجملة الترخبرها انشا انشائية ولو اول نعم الوكيل
 بمقول في حقه ذلك فانت انشا المدح العام الذي وضعت افعال
 المدح له بل يصير لا نشأ المدح الخاص وهو انه مقول في حقه نعم
 الوكيل مع ان مغولية القول المذكور فيه انما تكون بطريق الحمل
 والاخبار عنه اي الله بنعم الوكيل بان يقال الله نعم الوكيل فلا بد
 من تقدير قول في حقه مرة اخرى لانه انشا ويلزم التقدير مرات
 غير متناهية اهو ورد الاول الفاضل معادية في حواش السعد
 بان لا نسلم القوات لجواز قصده من مقول فيه بكتانية به عنه او
 في ضمن قصد لفظه كافضل ما قلته انا والنسيون من قبلي لا اله
 الا الله فان كلام النبوة يحل وبالمعالي من المعاني يحل اهو ولا يلزم
 عليه رجوع المخذور من كونها ح انشائية معني باعتبار انشائية
 خبرها كما لا يخفى علي من تأمل ورد الثاني استاذنا المحقق السقا
 بان لا نسلم ان المغولية لا تكون الا بطريق الحمل والاخبار اذ لا مانع
 من ان تكون بطريق اخر نحو نعم الوكيل الله بنا علي ان جملة نعم الوكيل
 ليست خبرا عن المخصوص كما دفع الاول ايضا بان المعني مقول في حقه
 هذا اللفظ الصادر مني الان علي وجه انشائي به المدح فالانشا
 حاصل من هذا القول ولا بد ولكن لما افضت النوبة بالعود لهذا المقام
 في قرأت المطول مرة ثانية راجعه بما نقلته عنه فابى الاما قاله
 الفاضل عبد الحكيم وقال السيد في حواش المطول يجوز عطف الانشا
 علي الاخبار فيما له محل من الاعراب فيصح عطف نعم الوكيل علي حسبي
 باعتبار تضمنه معني مجسبي لانه وان كان اخبارا لكن له محل من
 الاعراب لوقوعه خبرا هو قال الفاضل عبد الحكيم ان قلت الموجب لمنع

العطف كمال الالفاظ وهو باق في صورة ما اذا كان للدخار محل من
الاعراب فالوجه في جواره قلت الوجه ان الجمل التي لها محل من الاعراب
واقعه موقع المفردات لان نسبتها ليست مقصودة بالذات فلا التعلق
الي اختلافها في الانشائية والخبرية بل الجمل في حكم المفردات التي
وقعت موقعها فيجوز عطف تلك الجمل بعضها على بعض كالمفردات ومن
هذا تبين وجه جواز عطف الجمل التي لها محل من الاعراب على المفرد
بالعكس فيجوز عطف جملة نعم الوكيل على جبي بلدنا ويل يعني
لانها جملة لها محل من الاعراب وقد ذكر الشيخ الرضي ان نعم الرجل
بمعنى المفرد رجل جيد فلا اشكال في عطفه على جبي اه وجعل بعضهم
الواو اعتراضه وضعفه عبد الحكيم في حواش المطول بان يجوز
الاعتراض اخر اقول ضعيف وانه ليس له نكتة جزيلة هنا وناقشه
الفاضل معاوية بان واو الاعتراض هي واو الاستيناف تسمى بالاول
في التوسط وبالثاني في التأخر فحمل الضعف المذكور التسمية ولا
شك في انها ونكتة الاعتراض هنا الا يقال في المدح نحو هم مهتدون
في قوله تعالى يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسالكم عليه
اجروهم مهتدون وايضا هو قد ليل لحسبي لان معناه اي حسبي
فاكتفى عليه او توكل عليه ومن معنى نعم الوكيل نعم الكافي فكان قيل
هو وكيل ونعم الوكيل وهو كافي ونعم الكافي كما في ذلك جزئيا هم بالكلية
وهل يجازي الا الكفور وقل جالحق وزحف الباطل ان الباطل كان
زهوقا فذان نكتتان جزيلتان اه وتحقيق المقام مع جمع جميع
اطرافه في شرح حواش الملوي للامير فارح البية ان ثبت لم
الله التحقيق القول في كون جملة خبرية او انشائية مما
تكفل به الشرح المذكور والمحشي الحفني كالفيومي توضحه بما لا يشغ
غله ولولا خوف الاطالة لاوردته في هذه الحالة اي ابتدئ
بيان متعلق البا قدره فعلا لانه الاصل في العمل وموخر الاقادة

الحصر

الحصر ولو قدره خاصا كالولف كان اولي لان كل شارح في فن يفهم
ما جعل التسمية مبداه قال العطار تبعا للحفني وغيره وقد يقال
تقدير العام اولي لموافقته قول النجاة بقدر الظرف المستقر من
مواد العموم الا ان يقال محله حيث لم تقم قرينة على الخصوص
اه قال بعض افاضل احبا بنا لطف الله بهم وبنا هذا منه اشتباه
للفرق بين العام والخاص هنا وبينهما في كلام النجاة في مقام وجوب
حذف المتعلق وعدمه اه قلت وقد اذكر من هذا ما ذكره العلامة
الزاهدي في حواشي الدواني من التلبس ينبغي ان يكون منه
افعال العموم كالكون والحصول اذ ما من فعل له تعلق بالغير الا
وهو متلبس به فاطلاق الظرف المستقرها هنا لا ينافي القول
المشهور من ان الظرف المستقر ما يكون متعلقه مقدرا عاما
وليس كلامه منبأ على ما قاله السيد السند قدس سره من ان الظرف
المستقر ما يكون متعلقه مقدرا سو كان عاما او خاصا اه وشار
بقوله ها هنا الى قول الدواني ان بالتحقيق في قول الترهذيب
صعدا معارج الحق بالتحقيق ظرف مستقر والمعنى هذا الحكم متلبس
بالتحقيق اه فيمكن تخرج ما وقع لهم هنا على هذا ان تم لكن مع فضل
تأمل وامعان نظر وايضا ان تخرجه على مذهب السيد السند لعدم
ظهوره عليه كما لا يخفى ووقع للفيومي والدجني هنا كلام تركه خير
من التعرض له فتدبر عملا مغفولا لاجله لكن بتقدير الارادة
لاشتراط كون المصدر قلبيا في انتصابه نعم ذهب الفارس الى
عدم الاشتراط ونصبه على الحال من ضمير ابتدئ لا يخرج الاعلى
مذهب المبرد من قياسية مجي المصدر المنكرجا لا والجمهور ذهبوا
الى سماعيته مع كثرته بالكتاب اي في ترتيبه التوقيفي وقوله
العزيز من العزة بمعنى عدم النظر والقلبة لغلبة وقطعه
لشبهة كل ملحد ومنازع ونجبر عطف على بالكتاب منونا والجملة

بعده بدل او بلا تنوين مضاف لها كل امر الاضافة بمعنى اللام وان
لم يصب التلغظ بها كما نقل عن الجامي بسم الله اي بهذا اللفظ
وفي رواية ببا واحدة اي باي اسم من اسمائه تعالى اجزم
في الحفني تبع للملوي نافلا عن شرح الجوهرية الاجزم مقطوع الاصابع
وهو خطأ والصواب ان الاجزم مقطوع الانف اه ورده العلامة
القطاري ان الذي في القاموس ان الاجزم مقطوع البدا والذهب الاصابع
واما مقطوع الانف فيقال له اجزع لا اجزم قال الجدي قطع الانف او
الاذن او اليد او الشفة اه وفي الوشاح نقلا عن كبير من ائمة اللغة
انه لا يقال اجزم في المصاب بدا الخزام واما في المقطوع اليد ونحوه فيقال
فيه ذلك خلافا لصاحب القاموس فاحفظه وحسنه اي نقل ابن
الصلاح تحسينه لا انه حسن بحسنه لما ذكره في كتابه المسمى بعلوم الحديث
من ان من راي في هذه الازمان حديثا صحيح الاسناد في كتاب او خبر
ولم ينص على صحته حافظ معتمد لا يحكم بصحته لضيق اهلية اهل
الزمان اه وذهب النووي في تقريبه انه يجوز لمن تمكن وقوت معرفته
قال الزين العراقي وهذا ما عليه عم اهل الحديث فقد صح جماعة من
المتأخرين احاديث لم يجد لمن تقدمهم فيها تصحيحا ثم ساق جماعة
من المعاصرين له وغيرهم وقع له ذلك اه وحيث جاز التصحيح جاز
التحسين بطريق الاول قاله العطار وقال العلامة الحفني يحتمل حمل المنع
في كلام ابن الصلاح على غيره لعدم دخول المتكلم في عموم كلامه فتأمل
جميع صفاتك اي اجمال لا تفصيلا لعجز القوي البشرية عن الدخالة
بكاله تعالى ثم هذا ليس من مدلول الصفة وحدها اي مدلولها نشي
عليك بالجميل الصادق بالجميع وبالبيض وانما هو ما خوذ من معونة
المقام لانه مقام تظيم ولذا علله بقوله اذ الحمد الخ باللسان ان خص
التعريف بالحمد الحادث كما هو المتبادر فالامرظم وان عم بان يراد به
القديم والحادث احثي الي ان يجعل اللسان مجازا عن الكلام وكناية
عنه

عنه وما يتوهم من قولهم ان الكناية يجوز فيها ارادة المعنى الحقيقي
من انه يشترط امكان المعنى الاصلي وهو هنا ممتنع فمدفوع بان
الجواز من حيث ذات الكناية فلا ينافي في عدم الامكان الخارج كما هو
مقرر في محله وفي الحفني عبر بكونه باللسان عن كونه قولاً نظراً الى
ان الغالب في القول كونه بجارحة اللسان ويرده ان كلمات الله اكثر
لقوله تعالى ما تعدت كلمات الله فلا تشمل تلك الغلبة الا ان يدعي
ان ذلك في القول المحمدي ولا شك ان الغالب فيه ما ذكره واقول
كيف هذا وكلام الله المحمدي لا ينبغي ان يكون وان كان نوعاً من كلامه القديم
فالحق ان لا وجه لهذا الادعاء وان قوله ولا شك الخ مما لا شك في عدم
صحته نعم اعتذر بعضهم عن الرد بان وجه الغالبية تعدد الخلف وتعدد
الحق سبحانه والمدقق العطار نقل ما تقدم ولم يفتح فيه الا بكونه بكلاماً
يا بابه مقام التعريف فتأمل على الجميل اي لاجله وجماله اعم بما في
الواقع او عند الحامد بان يعتقد جماله عند المحمود وله لم يكن جميلاً
في الواقع او عند المحمود يزعم الحامد بان يزعم جماله عند المحمود وان لم
يعتقد الحامد انه جميل او لم يكن زعمه مطابقاً للواقع فيشمل الساعلي
خو ظم ادعي احدها حسنه اذ المناط بالتظيم ونقل بعض شيوخنا عن
الفتيمي في حواشي الصغري ان هذا تعريف للحمد اللغوي فالمناسب ان
يراد بالجميل ما عده اهل اللغة جيلاً اه قلت وطال ما اجد في نفسي منه
شيئاً فان الجميل بين اهل اللغة لا ينضبط اذ قد يكون الشيء جيلاً عند
قوم فيجاء عند آخرين وكل حزب بما لديهم فرحون فتدبر الاختيار
اورد الحمد على صفاته تعالى فاجيب بانها منزلة الاختياري لا اقتضاء
الذات القديمة لها ولكونها مبدء افعال اختيارية الا ان هذا ظم
في صفات التأثير دون غيرها او بان المراد بالاختياري المنسوب
لفاعل مختار سوا كان مختاراً فيه او لا افاده الحفني وفي الاخير
نظر لميرورة التعريف عليه غير مانع لصدقه على نحو رشاقة الغد

وصباحة الخدم كونها ليسا مما يقع عليها الحمد وما نقض الحقي له
 باشتراط اختيارية الحمد عليه دون المحمود به ولو اراد من الاختيار
 ما ذكر لم يكن لهذا معنى وجب اه فقيه ما فيه واجيب عن خروج
 غير صفات التأثير على الجواب الثاني بملاحظة انها ليست غير الذات
 المؤثرة على جهة علي للاستقلال المجازي متعلق بمحذوف حال من التثنية
 على القول بجواز مجي الكال من الخبر وهذا ليس قيداً من ماهية الحمد
 بل شرط اما التحقق او للاعتداد به فلو كان التثنية اعلى جهة التنظيم
 لم يتحقق الحمد ولم يعتد به بان كان علي قصد التحقير ولا علي قصد
 تعظيم ولا تحقير كان لجزء الاخبار واستظهر الحفيد عدم اعتبار التنظيم
 الظاهري في الحمد اللغوي فضلاً عن قصده قيل وهو توهم للادعية ببلد
 دليل سوا تعلق الحسوا بمعنى الاستواء خبر عن الفعل بعده لتجرده
 عن النسبة والزمان فحكم المصدر والهمزة مقدرة لان ام المتصله
 لا تستعمل بدونها وهي منسجمة عن الاستفهام لجزء السوية ولذا صارت
 الجملة خبرية فكانه قيل تعلقه بالفضائل وتعلقه بالفواضل سوا ام
 بمعنى الواو مجاز الصحة الاخبار بالاستواء اقتضاه التعدد وام لاحد
 المتعدد وقال الرضي همزة التسوية بمعنى ان الشرطية وسوا خبر مبتدا
 محذوف والتقدير ان تعلق بالفضائل والفواضل فالامر ان سوا هذا
 ما قرره وللشهاب في اوائل حواشي البيضاوي تحقيق هذا بما لا مزيد
 عليه بالفضائل في عبد الحكيم علي المطول الفواضل المزاي المتقدمة
 بمعنى ان النسبة الى الغير ما خوزة في مفهومها كالانعام والفضائل
 المزاي الغير المتقدمة كالعلم والقدرة اه قوله وابتدانا نيا عطف على
 قوله وابتدانا بالبسملة الخ وقوله بالحمد اي في قوله نحمد الله وفي نسخة
 بالحمدلة اي بالجملة المفيدة له مطلقاً وان اشتهر ان لفظ الحمدلة
 علم علي الحمد لله كما في القاموس وغيره وكتب عليها القليوبي لو اسقط
 الظرف لكان اولي ووجه الاولوية ظم لمخالفته ما تقدم ومراعاة بالظرف

مجموع

مجموع قوله بالحمدلة اي لو اسقط واتي بدله بالحمد لكان اولي لا يهاه بناء
 علي ما اشتهر خلاف الواقع والمراد من الظرف كما افاد فيه شقيق الروح
 الهام الفاضل الشيخ حسين المرصفي اللام في الحمدلة الماخوذة من الله
 في قولك الحمد لله قال وهو الضم وارتباب الحواشي لم ينصفوه في فهم عبارته
 فاعتبروا عليه بانه لا ظرف هنا وانه لا اولوية لعموم الحمدلة لما ذكره
 المحض في الصيغة فتأمل منصفاً لما مر اي من العمل بالكتاب والخبر الثاني
 بمعونة حمل الابتدائية علي الاصنافي لا تقارض الشرط التقارض
 تساوي مرتبتي الروايتين صحة وجسا والاقدم الاعلى كما في
 المصطلح وكون الابتدائية في الروايتين حقيقياً وكون رواية البسملة
 بياناً مع ضم دال الحمد وجعل الباصلة لبداية الالملا بسة او الـ
 افاده العطار وغيره قال الفاضل عبد الحكيم لا ينبغي ان ليس المراد
 بالحمد لله بضم الدال هذا اللفظ خاصة بل ولو ما بودي موداه والـ
 لم يكن المبتدئ بهذه الصيغة محتلاً مع انه خلاف المقرر عند الكل
 مع انك قد سمعت اختلاف الروايات فوجه الجمع ان يحمل في كلا علي
 اظهار الكمال اه وخلاصته كما افاده المحقق الامير في بعض كتبه
 انه جاري علي عادة الشارع من تعليق الحكم بخصوص والفضل ما
 يودي موداه فتأمل اذا الابتدا حقيقي واصنافي لا ابتدا حقيقي ما يكون
 بالنسبة الى جميع ما عداه والاضافي ما يكون بالنسبة الى البعض علي
 قياس معنى القصر الحقيقي والاضافي فلا يرد ما قيل ان كون الابتدائية
 بالتسمية حقيقياً غير مطابق للواقع اذا الابتدا الحقيقي انما يكون
 باول جزا التسمية لان الابتدا الحقيقي بالمعني المذكور لا ينافي ان
 يكون بعض اجزاها منصفاً بالتقديم علي البعض كما ان اتصاف القرآن
 بكونه في اعلى مرتبة البلاغة بالنسبة الي ما سواه لا ينافي ان يكون
 بعض سورة ابلغ من بعض قاله عبد الحكيم بالحمدلة الاولى بالحمد
 كما تقدم نظيره للقليوبي وكون اراد مجرد هذه المادة لا يدفع الاولوية

ستائة

وارباب الحواش تقلوا ما تقدم للقلوب ههنا فلا تقفل وقدم البسمة
جواب عما يقال لم جعل البدء بالبسمة حقيقيا دون الحمدلة وفيما
يأتي أي من جملة نسال ويضلي قال القليوبي لو اسقطه لكان أولى
أه ووجه عدم ظهور النكتة فيها كل الظهور كما لا يخفى على من تأمل
توجيهها الآتي وأوضحه المدقق العطار فما سلكه أرباب الحواش
في دفعه كلام تدريسي غير مجدي والله الهادي قصد الاظهار
الغرضي نظرية المدقق العطار بأن الجملة الاسمية بحسب استعمال
اللغة لا تدل على مجرد النبوت وأما الدوام فمن قرأني خارجية كما
حققه أرباب المعاني ثم إن الجملة الاسمية إما أن تكون خبرية
لفظا ومعنى أو خبرية لفظا إنشائية معنى فإن جعلت خبرية لفظا
ومعنى فالحمد هو الحمد الجزئي الذي هو فرد من أفراد ذلك الحمد الكلي
الذي أثبت اختصاصه تعالى به فإن المنزه بالحمد كما قرره واثبت
جعلت إنشائية فليست لأنشأ مضمونها الاستحالة ذلك إذ حده
تعالى واستحقاقه له ثابت قبل أن يخلق المأمودون بل لأنشأ الثنا
بمضمونها لأن مضمونها هو استحسانه تعالى للحمد أمر ثابت متقرر
في نفسه فإذا قال القائل الحمد لله فقد اعترف بذلك المضمون وأثبتته
أي حكم بثبوته فحصل أنشأ الثنا بذلك وأما نبوته في نفس الأمر فمستقر
حاصل وجد حامدا ولم يوجد فإن أراد بالآتيان بالمضمون وهو التلغظ
بالجملة فسلم أنه يعجز عنه بقيد الدوام والثبات لتوقعه على دوام ذلك
التلغظ وهو مستحيل ومثل هذا بعينه يجري في الجملة الفعلية بعد
النظر إلى إفادتها التجدد بحسب القرآني فلم يصلح ما ذكر وجهها للعدول
عن الاسمية وإن أراد بالآتيان بالمضمون بحصيله وإيجاده فممنوع لأنه
تحصيل حاصل وهو محال وهذا أيضا مستحق في الجملتين نعم إن نظر لإفادة
الدوام والنبات في الاسمية والتجدد والحدوث في الفعلية صح إرادة
الوجه الأول فيها لكنه مشترك كما علمت فلم يصح علة للعدول أه وأقول
وعلي

وعلي الله القبول كل هذا بعيد عن مذاق السلف في رعاية النكتة وإنما
توجيهها إن نعم الله تعالى ثابتة على الدوام غير منقطعة طرفة عين
فالعجز عن إدراكها مستحق حيث كان اللازم استدامته بدوامها
وهو أمر غير ممكن وإنما يكون حده تعالى على بعضها من قبيل ما لا يدرك
كله لا يترك كله فالمناسب عند أدائه اعتبار المناسبة بين صيغة
الحمد وبين المحمود عليه الذي يحمل أسباغ نوعه الدائم عن الانقطاع
وعدم الحصر كما قال تعالى وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها فيوتى
بالصيغة دالة على الدوام لتلك المناسبة وللأشعار بدوام جنس
ما وقع الحمد بأزايه من النعم والمضمر رحمة الله تعالى لما لم يسكن في صيغة
الأدوات تلك المناسبة حيث لم يأت بالجملة الاسمية المفيدة لذلك بل
أتي بالجملة المضارعة الدالة على التجدد استغناء بطريق الذوق بقرينة
العدول عن ما يناسب اعتباره أعني الجملة الاسمية في المقام الأشعار بأنه
قصد إظهار ما تحقق عنده من العجز عن إدراك ما وجب لتلك النعم الدائم
من الحمد الدائم وأنه ليس في قدرته الاتيان بما تضمنته صيغة الحمد
واستلزامته من أنشأ الثنا بالأخبار بمضمونها وهو نبوت الحمد له على
وجه الدوام فالجملة الاسمية والفعلية سوا في ذلك إلا أن الفعلية
أشهرت بإظهار العجز دون الاسمية بناء على ما أشعرنا به وقد نحى
نحو هذا المخي الفاضل الكنتري في جوابه على قول أحمد فالش لم يثبت
اختيار الفعلية بإفادتها الجزئي بل بإفادتها قصد إظهاره على الوجه
الذي بيناه ولم أدرك كيف ذهب رحمه الله تعالى عن صريح قول الله وبما
تقدم يعلم أنه ليس المراد من المضمون ما دلت عليه الجملة من المصدر
الماخوذ من المحكوم به المضاف إلى المحكوم عليه كقيام زيد في قولك زيد
قيام بل المراد منه ما تضمنته الجملة واستلزامته من أنشأ الثنا ولعمري
ما أدت نظر المحقق القليوبي حيث قال انظر ما المراد من المضمون أه
فانه لما لم يظهر له حمله على المعنى المتقدم مع أنه المشهور وتوقف فيه وإن

كان المراد منه ما علمته ورد الجماعة عليه بان المراد منه ما دلت عليه الجملة
صريحاً عدول عن سنن الصواب والعلامة الحنفية بعد ما فسر المضمون بما
دلت عليه الجملة اعتبر قيد علي وجه النبوت والدوام زايدها للبيانات
فادي ذلك الي التهاافت والافتقار على مذاقهم ان يقال ان المضمون ان
فسر بما تضمنته الجملة صريحاً من غير ملاحظة ما اعتبره ارباب المعاني
من مفاد الجملة الاسمية من الدوام كان قوله علي وجه القيد الا بد منه
وان فسر بما افادته الجملة ولو من المعاني الثانوية المعتبرة عند ارباب
المعاني كان هذا القيد زايدها للبيانات فتأمل ولا تمل بنون العظمة
اي الدالة عليها وصفا وفي شفا الفليل نون العظمة هي نون المضارع
التي للمتكلم مع الغير لانها يتكلم بها المعظم نفسه ومن ملح ان بناة في تشبيه
الحاجب بالنون انخره بناظر ولم ارفه بكلمه يحسبني حاجب لكن بنون العظم
اظهار للمزومها اي الذي هو التعظيم فتقوله من تعظيم بيان للمزوم فتكون
العظمة لازمة والتعظيم ملزوماً والباقي ناهيله للسبب متعلقة بتعظيم وقوله
امتنان لعللة للعللة التي هي اظهار للمزومها وعللة للعللية اي كون ما ذكر
عللة للادتيان المذكور قال العلامة العطار ولا يخفى ان مقام التنايبنوا
عن هذا التوجيه فان المناسب له التلبس بالذلة والخضوع ومقام التوجيه
الي الحق بضمحل فيه الانسان ويتلاشي فيذهل عن نفسه فضلا عن صفاته
القائمة به كما يشير لذلك قول العارفي ابن الفارض

فان حد ثواني فكل مسامع وكل اذ احدتها السن تتلو
وان اجيب بان اظهار التعظيم لغرض الامتنان والتحدث بالنعمة لا ببناء في
التلبس بالذلة والخضوع ظاهر وباطن بل المنافي لذلك التقاظم لكنه ليس
بشيء كما لا يخفى اه قلت كيف لا يكون شيئا مع ان اظهار النعمة والتحدث
بها شكر لهذه النعمة المتحدث بها وتنا عليه تعالى لها وقد قال صلى الله
عليه وسلم التحدث بالنعمة شكر وتركه كفر واي نعمة اعظم من نعمة تعظيم الله
تعالى له بتأهيله للعلم قال الكواشي راي بعض التحدث بنعم الله من
الطااعات

الطااعات مع امن الربا وعائلة النفس وطلب الاقتداء بالنبى صلى الله
عليه وسلم وكرهه بعض حوفي الفتنة وفي عين المعاني قال صلى
الله عليه وسلم التحدث بالنعمة شكر وتركه كفر واما الحديث الاخر فليكن
بكتان النعم فان كل ذي نعمة محسود يعني من المحسود لا غير اه فالحق
ان التوجيه وجيه فتدبر اي تحمده اعاد الفعل ليبين ربطه بما
تعلق به وهو علي توفيقه لطول الفصل وقوله بليغا اي بالغ غاية
الكمال حيث صدر عن كمال الحضور القلبي بحسب حسن الظن بحال المص
مع ما افادته الجملة الفعلية من التجرد والحدوث وتضمنها للشأن على الله
بجميع الصفات وما اشتمل عليه من اظهار النعمة التي هي التعظيم لا جمل
الامتنان لنا قال العطار راي معاشر المسلمين اه وقال ارتضا علي
خان في شرح الرواية ترتب الحمد علي وصول النعمان من المجهود الي الحامد
خاصة اقوي من وصولها اليه والي غيره عموما اه اي فالاولي ان يراد
بنا خصوص المؤلف وايضا يجري علي نفس ما حمل عليه نون تحمده وشال
ونصلي فتدبر قدرة الطاعة القدرة عند الاسري ومن تبعه عرض
مقارن للفعل وليس ذاك موجود اني الكافر فلا يحتاج لزيادة نحو
وتسهيل سبيل الخير اليه وعند بعضهم عرض سابق اعني الاستطاعة
وهو موجود في الكافر فيحتاج لزيادة القيد المذكور لاجراجه وزيادة
التم لفظا لئلا ليس لا اعتبارا كونه قيدا كما لا يخفى فما في حواش العطارية
ما فيه وقول العلامة القليوبي لو اسقط لفظ قدرة لكان صوابا
اه لعله مبني علي اعتبار تفسير القدرة بالاستطاعة او علي تفسيرها
بالعرض المقارن ويكون مراده ان الحذف كالانفجار صواب فلا يخجل التبريد
لكن نوقش بان الصواب ذكره لان دلالة الالتزام منجورة في التعاريف
فتأمل بلطف الخذلان بكسر الخاء يقال كما في المصباح خذلت وخذلت
عنه من باب قتل والاسم الخذلان اذا تركت نصرة واعانتها وناخرت
عنه وخذلته تحذيل بالشد يد حملته علي الفسل وترك القتال اه

لا مطلقا اي عن التقييد بكونه في مقابلة نعمة وفي الايات البينات
 لابن القاسم قد يشكك قوله لا مطلقا بان تعليق الحمد باسم الذات
 الاقدس يفيد كون الحمد ايضا للذات وذلك حمد لا في مقابلة نعمة
 فقد حمد مطلقا ايضا ولهذا قال في المطول في قول التلخيص الحمد لله
 علي ما انعم ما نصبه والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع
 المحامد ولذا لم يقل الحمد للخالق او الرزق او نحوها مما يوهو اختصاص
 استحقاقه الحمد بوصف دون وصف بل انما تعرض للانعام اي في قوله
 علي ما انعم بعد الدلالة علي استحقاق الذات اي بقوله لله تسميها علي
 تحقق الاستحقاقين اه ويمكن ان يجاب بان قوله لا مطلقا اي
 مطلقا ولا ينافي ذلك التعليل المذكور لان معناه انه لما كان الاول
 واجبا وكان الواجب اهم من المذوب لم يطلغ الحمد علي الاطلاق لئلا
 يخرج الاعم بل يفيد بالنعمة ليحصل وان حصل غيره ايضا فتأمل اه وقوله
 اي مطلقا اي بان لم يتعرض معه الي التقييد اصلا فانهم قال المحقق
 الصبان فيما كتبه علي جمع الجوامع وما اشار اليه النقطة اني وتبعه للمسك
 نظريه غير واحد من المحققين كالعصام في اطوله باوجه منها ان
 افادة تعليق الحكم بشئ يفيد عليه ذلك الشئ انما هو فيما اذا كان
 ذلك الشئ مستقلا بخلاف غيره كالعلم فلا يدل التعليق به علي عليه
 الذات ولين سلمت فانما هي اذا لم يصرح بعلة للحكم غير الذات كما في حمد
 المضمون وهو تنظير في محله وان تكلف بعضهم الجواب عنه وحيث علمت
 ان التحقيق انه ليس في كلام المضمون المطلق اصلا ولا التسمية علي
 الاستحقاق الذاتي وح يسقط الاستشكال المتقدم اه قال المدقق
 العطار في حواش جمع الجوامع فهم الاستحقاق الذاتي من هذه العبارة
 دوقي حيث لم يقل الحمد للموفق مثلا لان ان تعليق اسم باسم يدل علي
 مشايته مدلوله علي ان لك ان تقول ان اللفظ الكريم لما دل علي
 ذات متصفة بالصفات الكمالية واشهر انصاف تلك الذات بهذه
 الاوصاف

الاوصاف في ضمن هذا الاسم لم يبعد ان يجعل التعليق به في حكم التعليق
 بالمشق الدال علي مشايته جميع الصفات ويكون ذكر التوفيق كانه
 تخصيص بعد تقييدها وماخذه من عبارة السمرقندي في حواش المطول
 كما نقله عنه في مقولة اخري والمقام تحقيق اخر واذ ذلك فان اردته
 فعليك باخذ الما من مجاريه لان الاول واجب الخ في الايات سم
 معني كون الاول واجبا كما قال شيخ الاسلام انه يقع واجبا لانه اذا
 انعم الله علي عبد بنعمة يجب عليه ان يحمد عليه بالحمد الذي ذكره وهو
 الحمد اللفظي او المسمي اه اي والا لا يستغرق جميع اوقاته في ادا ذلك
 الواجب ولم تق طاقته به اذ نعمه تعالى متواليه علي العبد لا تنقطع
 سيما علي القول بتجدد الاعراض فانه انعام باستمرار الوجوب وقد
 يجاب بان الشكر لا يخص في اللسان بل يعبر الجنان والاركان فيمكن
 استغراق عمره في الشكر بان يعتقد انه سبحانه وتعالى مولي لجميع
 النعم مذكرا لذلك وعروض العقل لا يمنع استمرار الانعقاد كما ان
 العقل في الايمان لا تزيله والثاني اي المطلق واعترضه الحال
 في حواش جمع الجوامع بانه ان اريد بالثاني ما لم يفيد لفظا فقد يكون
 واجبا ايضا وذلك اذا اطلق لفظ وقيد ثنية بان يقصد ابقاعه في
 مقابلة النعمة وردة سم بقوله كانه توهم ان الثم اراد بقوله في مقابلة
 ما قيد لفظ بدليل وجود التقييد في عبارة المضمون فيكون المطلق ما لم
 يفيد لفظ مع ان هذا لا يقتضي ان كل ما خلا عنه تستغني المقابلة
 عنه وتوضح ذلك ان الموجبة كلية تنعكس كتفسرها وقرئ ما بين
 اثبات المقابلة عنه بالتقييد بين وتفسيرها به وقد يشبهه آخرها
 بالآخر عند افعال التأمل اه هادية نسبة الهداية اليها بماز علي
 والهادي في الحقيقة هو الله تعالى علي الطريق بيان لمنفعتها
 لا تفسير لطريق في كلام المضمون كما هو لم ذكره القليوبي وح فالطريق
 التي في المتن غير التي في الشرح لتغاير الدال والمدلول فيراد بالاولي معرفة

الالة وبالثانية المسائل المدلول عليها الموصلة للأعمال الصالحة او يرد
بالاولى الاعمال الصالحة وبالثانية الصراط الموصل الى الجنة قال القليوبي
الا ان يكون اشارة الى ان كلام المص مقلوب وان المعنى فيه ما هو
في النسخة الثانية ذكره العطار وغيره وفيما قاله القليوبي اخيرا ما
فيه فتأمل وفي نسخة هي الاولى لرعاية السمع وبضلي لم يسلم
لاحتمال انه لا يوافق على القول بكراهة الافراد والقابل بالكرهية
النووي في شرح مسلم وغيره قال الهمام السدي وقدر عليه من الشافعية
ابن الجزري وغيره من الصلاة اي مأخوذة منها وقوله عليه
قيد اول مخرج للصلاة الشرعية ذات الاقوال والافعال وقوله المأمور
بها فبدأت مخرج للصلاة عليه الغير المأمور بها عن صلاة الله
عليه قاله المدقق العطار في حواشي جمع الجوامع قولوا اللهم الخ اي
فقد اجابهم بالامر بالدعاء فالصلاة معناها الدعاء بالرحمة فيكون جملتها
ح لا تشا وقال الكوراني الصلاة تعنى الدعاء والدعاء يلزمه التعظيم فان
من دعوت له فقد عظمت فاطلق المزمور واريده اللزوم فيكون مجازا
مرسله قال سم في اياته وهو توجيه غير ملتفت اليه فان فيه صرف
الكلام عن حقيقته من غير ضرورة ولا دليل مع مخالفة الآية وظم
الايات والادخار وكأنه توهم ان معنى الصلاة الذي هو الرحمة غير
متصور في حقه صلى الله عليه وسلم لانه مرجوم فلا تطلب له الرحمة
وهذا خطأ لان انواع الرحمة ومراتبها لا تنحصر وليس جميعها حاصل
له عليه الصلاة والسلام فيطلب له من ذلك ما ليس حاصله
عليه الصلاة والسلام اه قال الهمام السدي في حواشيه على الايات
وهذا عجيب في النهاية قبل ان اصلها في اللغة التعظيم وقال معني قولنا
اللهم صل على محمد عظمه في الدنيا باعلا ذكره واظهاره دعوة وابقاء
شريعته وفي الاخرة بتشفيعه في امته ومضاعفة اجره ومثوبته
وقد قال الخطاي الصلاة التي بمعنى التعظيم والتكريم لا تعال لغيره ومثل
هذا

هذا مذكور في الشفا لعياض نقلا عن القسيري وغيره نعم زاد الكوراني
حيث جعل الاصل هو الدعاء واعتبر ان الاستعمال في التنظيم من باب
الاستعمال في لزم معناه لكنه لا يزم مشهور في هذا المقام عندهم حتى
قالوا انه الحقيقة اه قلت ومن قائل حق التأمل امكنه التوفيق
بين القولين وزال الخلاف بينهما من بين واهل الموافقة
الاستقفا راى طلب المغفرة ولكنها دعاء خاصا احتيج للتعيين نذكر
مقابلة الدعاء كما قاله الحفني ومن الادمي لوقال ومن غيرهم
شمل الجن اهل بيته هم علي وفاطمة والحسن والحسين وفي كلام
القليوبي ان المراد ما يشتمل الزوجات وقدم هذا المعنى علي غيره
للمص عليه بالخبر الوارد فيه اه حفني وقيل ازواجه وذريته
خرج علي ودخل غير الحسن والحسين من بغية الذرية وقيل اهل
وعشيرة فيه زيادة علي وما ليس من ذريته من قومه
وقيل نسله ورهطه قريب مما قبله والعشيرة والرهط بمعنى القوم
والقبيلة الادنين بغية النونين جمع ادني افعل تفضيل من دن
يدنو بمعنى قرب فاصله الادنين قلبت الواو الفالتم كرها واتفتح ما
قبلها ثم حذف الالف لالتقاء الساكنين ثم انه يصح فيما بعد قيل في الموضع
الثلاثة المجر على الحكاية فالادنين مجرور بالياء صفة ويصح الرفع على انه
خير لمحذوف فالادنين منصوب بفعل كذلك اما بعد في الرض انما
حرف شرط وتفصيل فقال الجاني اي تفصيل ما اجله المتكلم في الذكر نحو
قولك جاني اخوتك اما زيد فاكرمته واما عمر فاهنته واما بشر
فاعزته عنه وتفصيل ما اجله في الذهن ويكون معلوما للمخاطب بواسطة
القراني وقد جات للاستيناف من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة
في اوائل الكتب ومتي كانت لتفصيل المجل وجب تكرارها وقد يلتقي بذكر
قسم واحد حيث يكون المذكور صند غير المذكور لدلالة احد الصندين
علي الآخر كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه

منه فان ما يقابل اما المذكورة هنا غير مذكور لكنه مقدر يعني واما
الذين ليس في قلوبهم زيغ فينتعمون المحكمات ويردون اليها المشابهة
اه وقوله او اجله في الذهب كما اذا ابتدأت بقولك اما زيد تعلم الخاطب
بمجي اخوتك وقوله يعني واما الذين ليس في قلوبهم الخ جعل ذكر القيد
قريباً على تقديره ولم يجعل قوله والراسخون في العلم يقولون امنا
به كما في المعنى لانه لا يتجده على تقدير عدم الوقف على الا الله وكذا امر
يجعل نسباً له يحذف اما كما في التوضيح لان حذف اما مع حذف العالم
يوجد في كلامه قاله عبد الحكيم في حواشيه ومقتضاه ان التفصيل
ليس لازماً لها ذكر ابل لا يلزمها لا ذكر او لا ذهناً بانسلاخها عنه
بالكلية الى الاستينافية من غير تقدم احوال وعليه حمل الجاسي اما
الواقعة في اويل الكتب وحملها بعضهم على انها من قبيل المفصلة
للمجل ذهناً قال العلامة الامير والتفصيل من جنس الوالي لا ما كان
في اما زيد فاكرمته والوالي هنا الظرف فالتقدير اما المقام السابق
فلتبسلة الخ واما بعد الخ وقال بعض شيوخنا كك ان تمنع كوت
التفصيل من جنس الوالي لا ماد اياً بل المدار على دخول ما بعدها في
المجل السابق اه والكلام على الظرف مغرور منه فلا داعي لدلالة
القول به اسلوب بضم الهمزة الطريق وهو على استلوي من
اساليب القوم اي على طريق من طرقهم قاله في المصباح وكان النبي
الخ اي فالآتيان بها سنة لكن مع اما لا الواو كما تقدم والتقدير
الخ اي اصلها المعدول عنه ذلك فحذفت منها ويكن وعوضت
عنها اما قال الاشموني ولا نعني ان معني اما صار كعني مهما والشرط
لان اما حرف فكيف يصح ان يكون بمعنى اسم وفعل بل نعني ان موضعها
صالح لهما وهي قايمة مقامها لتضمنها معني الشرط اه اي ما يعني
ويقصد منه قال الفاضل عبد الحكيم وكون اما عوضاً عنهما محلها اذا
كان الفاصل بين اما والفاعل للشرط واما اذا كان جزءاً من الجزا
فان

فان اما والفا فيه واقعة موقعهما فقط والفاصل في موقع الشرط اه و
عليه فكللام الاشموني بحول علي ان الفاصل معمول للشرط حيث صرح
بان اما قايمة مقامها كما يحمل عليه ايضاً قول السعد في اويل مطوله
فوقعت كلمة اما موقع اسم هو المبتدأ وفعل هو الشرط اه فلا ينافي
قوله في احوال متعلقات الفعل اصل ما زيد فقيامهما يكتفي من شئ
فزيد قيام فحذف الملزوم الذي هو الشرط اعني يكتفي من شئ واقيم
مقامه ملزوم القيام وهو زيد اه لا لانه على ان اما لم تقع الا
موقع الاداة دون فعل الشرط كما صرح به محشوه وبهذا تعلم ان رفع
ما اعترض به العلامة الصبان وغيره على عبارة الاشموني المنقذة
بعد البسلة الخ فيه اشارة الى ان الظرف من متعلقات الشرط
والراجح كونه من متعلقات الجزا ليكون المعلق عليه مطلقاً والمعلق
على المطلق اقوي في التحقق من المعلق على المقيد وان كانت
اقادة التاكيد حاصلة سواء جعل من متعلقاته الجزا والشرط واما
ما يفيد كلام الدجى من ان اقادتها التاكيد اذ جعلت من متعلقات
الجزا فوهم كما قاله المدقق العطار نعم التاكيد المفاد حين تغلف
الظرف بالجزا اقوي من التاكيد المفاد حين تغلفه بالشرط لما علمت
ولعل هذا مراده فيندفع عنه توهم المدقق فانهم الحاضرة
ذهناً الخ في الدوائية اشارة الى المرتب الحاضر في الذهب سواء كان
وضع الديباجة قبل التصفيف او بعده اذ لا حضور اي وجود للا
المرتبة ولا لمعاينتها في الخارج عن المشاعر عند المشير حين الاشارة
حتى يصلح لتعلق الاشارة الحسية ولا يلغى وجود الالفاظ في الخارج
متعاقبة لتعلقها لان الاشارة ليست الا الى المجموع المرتب الذي
هو الكتاب فما قيل انه ان كان وضع الديباجة بعد التصفيف فالاشارة
تكون حسية الى الحاضر في الخارج لا يستقيم اصلاً الا بان يراد به
الاشارة الى نقوش الكتاب الموجودة المجمعة في الخارج دون

لغاظ

الالفاظ الصرفة لانها وان كانت موجودة خارجية لكنها غير مجتمعة الاجزاء
 في الوجود العيني حين الاشارة ودون معانيها فقط اذ هي صور عقلية
 ليست الاموجودات ذهنية ودون المركب من الثلاثة التي هي النقوش
 والالفاظ والمعاني او الاثنين منها باخذ الالفاظ مع النقوش او مع المعاني
 او النقوش مع المعاني لان المركب من الموجود والمعدوم معدوم والبتة
 ولا ينبغي ان ارادة الاشارة الى النقوش لا يناسب هذا المقام للاخبار عنه
 بعد ذلك الا ان يحمل على المجاز فيكون الدال وارادة المدلول منه وفيه نظر ان
 الحاضر من النقوش في الخارج حين الاشارة لا يكون الاشخاص مقيما لشيئها
 المضمون من البين انه ليس المراد وصف ذلك الشخص ولا تسمية ذلك
 الشخص بذلك الاسم والالم يكن المكتوب الاخر كذلك بل الغرض وصف نوعه
 الذي لا يختلف باختلاف الخطوط وتسميته بذلك الاسم وذلك النوع
 هو طبيعة النقوش الكتابية الدالة على تلك الالفاظ المخصوصة
 الموضوعات بازاء المعاني المخصوصة اعم من ان يكون ذلك الشخص او غيره
 مما يشترك في ذلك المفهوم ولا شك انه لا حضور في الخارج لطبيعة النقوش
 عند المشير بحيث يكون محسوسا مشاهدا صالحا لتعلق الاشارة الحسية
 بمجرد وجوده في الخارج بعين وجود اشخاصه من دون محسوسية
 لا يكفي لتعلقها فالاشارة ليست الا الى الحاضر في الذهن على جميع التقديرات
 السبعة اهو بعض زيادة من شرحها لا يرتضا علي خاف قال السيد الراهد
 في حواشها الالفاظ المرتبة ومعانيها حين الاشارة حاصلة في الذهن
 بوجه اجمالي يتجدد ذلك الوجه معها اتحادا بالذات بلا تفاير اعتباري
 بان تكون حاصلة بانفسها من دون ان يجعل امرا اخر مرآة لها وتصير
 ملحوظة بالمحاط واحد اجمالي ليكون علمها بكنهه اومع تفاير اعتباري
 بتصير ذاتها مرآة للملاحظة على طريق العلم بالكنه او بالعرض بان
 يجعل عرضياتها الاله لتتقن اليها ليكون علما بالوجه وح يكون المراد
 بالترتيب عدم تقدم بعضها على بعض لا بالزمان والا لا يتصور الترتيب
 الزماني

الزماني في الدجال فالحضور المفهوم من المرتب الحاضر في الذهن ان كان
 عبارة عن الحصول فيه فهو اعم من ان يكون بالذات بان يكون متصورا
 بكنهه او بالعرض بان يكون متصورا بالكنه او بالوجه اذ في كل ما حصول
 بالعرض لذات الكنه وذات الوجه وهي يكتفي للاشارة وان كان الحضور
 عبارة عن التقائات الذهن وملاحظة فليس الالتقاء الى الالفاظ
 والمعاني الا بالذات اما الالتقاء بالذات عند حصولها بانفسها فقط
 واما عند حصولها بواسطة ذاتي او عرض فهو لان في علم الشيء
 بالوجه اي بواسطة امر اخر ذاتي كان او عرضيا الوجه حاصل في الذهن
 بالذات وملتفت اليه بالعرض والشيء حاصل في الذهن بالعرض وملتفت
 اليه بالذات لانه هو المقص فيكون الحضور حضورا بالذات والاشارة
 ههنا اشارة عقلية وهو تعيين الفعل لشيء وتميزه بدون معونة
 الحس وهو يقتضي توجه الفعل وملاحظة الى ذلك الشيء بالذات و
 حصول صورته في العقل كذلك والافكيف يمكن تعيينه وتميزه عن غيره
 سواء كانت تلك الصورة متحدة معه بالذات اتحادا محصا كما في التصور
 بكنهه اومع تفاير اعتباري كما في التصور بالكنه او بالعرض كما في التصور
 بالوجه وقول الدواني اذ لا حضور في الخارج بالعرض كما في التصور
 فيه عند المشير بحيث يتعلق بها الحسي بان تكون موجودة مجتمعة
 فلا يتجه ان الالفاظ موجودة في مجموع ازمته وقوله للاخبار عنه
 الخوايض لا شك ان المشار اليه هاهنا ليس الا ما تعلق به قصد الملم
 بترتيبه ومن البين ان قصده لم يتعلق بالنقوش وترتيبها بل مقصود
 تدوين المعاني وترتيب الالفاظ بازائها الا ان يقال هذا من ذكر
 الدال وارادة المدلول فذكر النقوش باسم الاشارة مراد ابهام مدلولها
 وهي الالفاظ وقوله ولا شك في انه لا حضور الخوايض لما عرفت من
 ان المراد بالحضور في الخارج الوجود فيه عند المشير بحيث يكون
 محسوسا مشاهدا صالحا للاشارة والكلي الطبيعي ليس كذلك علي

ما ذهب اليه المحققون وان كان موجودا في الخارج بعين وجوده استخاضه
ويكون المراد من الحضور في الذهن الملاحظة الالتفات لا الحصول
فيه من حيث الشخص يندفع ما يقال انه لا حضور للكل في الذهن
كما لا حضور له في الخارج فلا يقبل الاشارة الذهنية ايض والفرق بين
ملاحظة الذهن والحصول فيه مما لا يخفى علي من الغي السمع وهو شهيد
فالذهن يمكن ان يلاحظ الشيء من حيث هو مع قطع النظر عن العوارض
وان كان في الخارج والذهن متقارفا معا كلف واقتران الشيء مع شيء
في الواقع لا ينافي الالتفات اليه مع عزل الالحاظ عن هذا الاقتران
والحضور بهذا المعنى موجود في الكل فيقبل الاشارة العقلية قطعا
بخلاف الحضور الخارجي فانه لا يتصور فيه ذلك لان تلك المرتبة
غير صالحة للتفريق علي انه يستدعي المحسوسية وهي منتفية عن الطبايع
الكلية فقياس الحاضر في الذهن علي الحاضر في الخارج قياس مع الفارق
اهر ما غرقت للسيد الزاهد مع يسير زيادة من ارضاء علي خان فاحفظه
وان طال بنا الكلام فانه مما يجب ملاحظته علي ذوي الافهام علي اني ما
اثبت ما لهم في هذا المقام الا بقطرة من بحر او شذرة في عقد تحرك ولكن
علي المرء ان يسعى الي الخير جهده وليس عليه ان تتم المطالب ذهنا
اي فقط بدليل المقابلة وقوله وخارجا اي كما انها موجودة ذهنا
وعليه فاسم الاشارة حقيقة للاشارة بها الي الالفاظ الخارجية وقد
علمت انه خلاف التحقيق وان اشتهر والتحقيق ان المشار اليه ما في
الذهن مطلقا تقدمت الديباجة واخرت وقول الحقني ان تغفل الشئ
مبني علي ان مسمى الكتب المشار اليه النقوش والحف ان سماها الالفاظ
الحوالية يخفي ما فيه فتأمل رسالة هي في الاصل مأخوذة من الرسل بفتح
فسكوه وهو الانبعاث علي نوذة يقال ناقة رسالة اي سهلة السير وفيه
اشارة الي سهولة هذا المؤلف كما فيه اشارة الي قلته لان الرسالة
في عرف المدونين اسم لوراق قليلة تحتوي علي مسائل من العلم فالوصف
بقوله

بقوله لطيفة بمعنى حسنة الوضع بدعيته اهر عطار المنطق هو في
اللغة مصدر يسمي كالنطق بمعنى التلفظ ويطلق علي ادراك
المعقولات ولا شك ان هذا الفن يقوي كلا هذين المعنيين فلذلك
اشتق له منه اسم وهو لم يقل وحده لان ما ذكر رسم اذ كونه الة
عارض من عوارضه فان الذاتي للشيء يكون له في نفسه والذاتية للمنطق
ليست له في نفسه بل بالقياس الي غيره من العلوم ولا نه تعريف بالقاية
اذ غاية المنطق العصمة عن الخطا وغاية الشيء تكون خارجة عنه
والتعريف بالخارج رسم قاله القطب ولو عبر بالرسم او التعريف لساوي
الضير ونقل المدقق العطار عن شرح الاشارات للطوس ان التنازع
في المنطق من جهة كونه علما او لا مما لا يقع بين المحصلين فانه بالاتفاق
مناعة متعلقة بالنظر في المعقولات الثانية علي وجه يقتض التحصيل
لشيء مطلوب مما هو حاصل عند الناظر ويبين علم ذلك فهو علم معلوم
خاصة ولا محالة في كون علما وان لم يكن داخل تحت العلم بالمعقولات
الاولي التي تتعلق باعيان الموجودات هو ايض علم اخر خاص مباين للعلوم
فالقول بانه الة قانونية للعلوم فلا يكون علما من جملتها ليس بشيء
لانه ليس بشيء لانه ليس بالة لجيمها حتي الاوليان بل لبعضها وكثير
من العلوم يكون الة لغيره كالخو للغة والهندية للهيئة اهر ونقول
الحقني وهذا الرسم الذي ذكره الشئ مبني علي ان المنطق الة واما علي قول
بانه علم براسه وهو المشهور فقد عرفه السيد بانه علم يعرف به الفكر الصحيح
من الفاسد اهر غير صحيح فتأمل الة قال الفاضل عبد الحكيم اختار
صيفه المفرد اشارة الي كونه علما واحدا منفردا بالتدوين والالة كما
في شئ الاشارات للامام من الواسطة بين الفاعل ومنفعلة في وصول
اثره اليه كنشأ النجار فانه واسطة بينه وبين الخشب في وصول اثره
اليه فالواسطة كالجنس يشمل كل ما يتوسط بين الشئين كواسطة
الغلادة والنسبة المتوسطة بين الطرفين وبقيد بين الفاعل ومنفعلة

خرج ما ذكر بعينه في وصول اثره اليه خرج العلة المتوسطة فانها
 واسطة بين فاعلها ومنفعليها اذ علة علة الشيء علة بالواسطة الا
 انها ليست واسطة بينهما في وصول اثر العلة البعيدة الى المعلول
 لان اثر العلة البعيدة لا يصل الى المعلول فضلا عن ان يتوسط في
 ذلك شيء اخر وانما الواصل اليه اثر العلة المتوسطة لانه الصادر منها
 وهي من البعيدة كذا في الشرح القطبي فالانفعال لا يستلزم الوصول فالمعلول
 متفعل العلة البعيدة مع عدم وصول اثرها اليها وذلك لان البعيدة
 لها مدخل في وجود المعلول لتوقعه عليها وليس ذلك الا بالفاعلية
 اذ لا جهة لتوقف وجوده عليها سواها فتكون علة له فيكون متفعلا
 لها ايضا تكون الفاعلية والمنفعلية من الاضافيات لكنه فاعل بعيد
 تخلص بينه وبين منفعله فاعل اخر بسببه لم يصل اثره اليه لما عرفت من
 انه صادر من المتوسطة دون البعيدة كما ذكره عبد الحكيم وفي شرح
 القطبي وانما كان المنطق الاله لانه واسطة بين القوة العاقلة وبين المطالب
 الكسبية في حالة الاكتساب واورده عليه بان القوة العاقلة قابلة
 للمطالب الكسبية فاعلة لها لا لذاتها ولا لاثر يتعلق بها لان الترتيب
 الذي هو فعلها انما يتعلق اثره اعني الهيئة المخصوصة بمادتها فلا
 يكون المنطق واسطة في وصول اثرها اليها واجيب بان الحكم ان كان فعلا
 فلا اشكال في التصديقات لان المنطق يكون واسطة في حصول التصديق
 الذي هو اثر الاتباع الذي فعل النفس وهذا القدر كان في كونه الاله ولا يجب
 جريان في التصورات ايضا وان كان ادراكا فكونه الاله اما بنا على الظن المتبادر
 الي افهام المبتدئين من كون العاقلة فاعلة لادراكها فان الادراك كان لما
 كانت فايضة بتوسط فعل صادر عن النفس اعن الاساس والتوجه
 والنظر يسبق الي الهم انها افعال لها ولا ضمير في بنا اطلاق اللفظ على
 شيء باعتبار ما يتبادر الي الهم وان كان خلاف الواقع وانما يصح ذلك في
 المطالب العلمية واما بنا على انه الاله بين القوة العاقلة وبين المعلومات
 التي

التي ترتبها لاكتساب المجهولات فان الاثر الحاصل فيها بترتيب العاقلة ايا
 على وجه الصواب انما هو بواسطة هذا الفن فالكل لا م على حذف مضائق اي
 وبين مبادي المطالب الكسبية فافهم قانونية نسبة الى القانون وهو
 كالاصل والضابط والقاعدة بمعنى حكم كلي ينطبق على جميع جزئيات
 ليتعرف منه احكامها والمراد بكلية الحكم كون المحكوم عليه كليا ولكان
 نقول كما في حواش الفاضل معاوية علي مختصر السعد مغني كلية تعلقه
 بكل فرد فكل منسوب الى كل اي كل فرد من الافراد ومعني انطباق صدقه
 على الجميع وهو احتراز عن حكم القضية نحو الانسان نوع والحيوان جنس
 فانه ليس القصد منها الا الطبيعية والماهية من حيث هي واللام في
 ليتعرف لام العاقلة كما في عبد الحكيم على المطول وكيفية التعرف ان
 تأخذ الجزئي وتجعله موضوعا وتأخذ موضع القاعدة وتجعله محمولا ثم تجعل هذه
 القضية صفري وتجعل القاعدة كبرى فيخرج حكم هذا الجزئي وفي صيغة التقبل
 في يتعرف اشارة الي ان تلك المعرفة بالكلفة والمشقة تخرج من التعريف
 القضية الكلية التي يكون فروجها بديهية غير محتاجة الي التبرير كقولنا
 الشكل الاول منتهى فيكون ذكرها في الفن بطريق المبدئية لمسايل اخرى
 كما قاله بعض المحققين قال المدقق العطار في حواش الخبيص والمراد بان
 جزئيات لها جزئيات لها زيادة تعلف بتلك القضية بان يتوقف صدقها
 على وجودها وهي جزئيات موضوع الموجبة ضرورة ان صدق السالبة
 لا يتوقف على وجودها موضوعها وصدق الشرطية لا يتوقف على وجود
 موضوع طرفها فخرجت السالبة الكلية من تعريف القانون كالشرطية فوافق
 ما تقر عندهم من اجزاء الفن قضايا حليلات موجبات كليات وان قال عبد
 الحكيم ان السالبة من القوانين وعمل ذلك بان اسباط الفروع كما يكون
 من الموجبات يكون من السوالب او يظهر لي ان القول ما قالت حذام
 كما وصحته في شرح حواش الملوي للامير قانظ مرعايتها نقصم وانما
 اقم لفظ المراعاة لان المنطق نفسه لا يعصم عن الخطا واللام يرض للمنطقي

خطأ أصلا وليس كذلك اذ ربما يخطئ لاهمال الالة وربما وقع من بعضهم اسناد
 العصمة للمنطق نفسه فالكيد او مبالغة في الاحتياج اليه قال الخبض الان اسنادها
 اليه من قبيل الاسناد للسبب فهو مجاز عقلي والاسناد الحقيقي انما هو للمراعاة
 قال محشيه بين ولكن التحقيق ان العاصم هو الله ورده المدقق العطار ان
 اراد ان العاصم هو الله بالنسبة للحقيقة فجميع الافعال كلها مخلوقة لله فهو
 الفاعل في الحقيقة وهذا غير منظور اليه بل المنظور اليه في الاسناد الفاعل
 الظاهر كما قال السكاكي ان الحدث الذي يظهر فاعله ينسب اليه والذي لا يظهر
 ينسب اليه ذاته تعالى اه ولا حقا ان الفاعل الظاهري للعصمة هو المراعاة
 ولو التفتنا للواقع لا نسد باب الحقيقة اه وفيه للبحث محال فتدبر
 في الفكر هو ترتيب امور معلومة لتأدي الي المجهول فتصوري او تصديقي
 كما اذا حاولنا تحصيل معرفة الانسان عرفنا الحيوان والناطق ترتيبها
 بان قدمنا الحيوان واخرنا الناطق حتى يتأدي الذهن منه الي تصور
 الانسان وكما اذا اردنا التصديق بان العالم محدث وسطنا المتغير بين
 طرفي المطلوب وحكنا بان العالم متغير وكل متغير محدث فيحصل لنا التصديق
 بحدوث العالم كذا في الشئ القطبي وفي حواسيه للفاضل عبد الحكيم الفكر ترتيب
 الخايي الترتيب الذي يكون الباعث عليه التأدي الي مجهول يقينا او ظنا
 واحتمالا يخرج عنه المقدمة الواحدة لان الترتيب فيه ليس للتأدي بل
 لتحصيل المقدمة ودخل فيه ترتيب المقدمات المشكوكه المناسبة لوجود
 عرض التأدي احتمالا وكذا التعليل لانه فكر معونة الغير وكذا الرسم
 الكامل لان المطلوب في ذلك هو الماهية على الوجه الاكمل والمعلوم الواحد
 بدله من علة واحدة على ما نص عليه في شئ الاشارات فالترتيب بين
 جميع الذاتيات والعرضيات موصل اليها وان كان كل واحد من الترتيبين
 الذي يشتملها في نفسه فكل واحد موصل الي الكنه والثاني الي الوجه وكذا
 قياس المساواة والاستلزام بواسطة عكس التقيض داخل فيه وان
 اخرجوها عن القياس لعدم اللزوم لذاته وكذا النظر في الدليل الثاني ان
 المقصود

المقصود منه العلم بوجه دلالة وهو مجهول وانما قال للتأدي ولم يقل بحيث
 يؤدي يشمل الفكر الفاسد صورة او مادة ويترتب عليه اه وموضوعه
 الخ موضوع كل علم ما يبحث في ذلك العلم عن اعراضه الذاتية والعوارض الذاتية
 هي اللاحقة للشئ لذاته كالنجم اللاحق لذات الانسان او الجزية
 كالحركة بالارادة اللاحقة للانسان بواسطة انه حيوان او التحفة بواسطة
 امر خارج عنه مساو له كالصحة العارضة للانسان بواسطة النقي سميت
 اعراضا ذاتية لاستنادها الي ذات المروض ولو بواسطة واما العارض
 لامر خارج اعم من المروض كالحركة للابيض بواسطة انه جسم والعارض
 للخارج الاخص كالصحة العارضة للحيوان بواسطة انسان والعارض
 بسبب المباني كالحمرارة العارضة للما بسبب النار وهي مبانية للمافتمين
 اعراضا غريبة لما فيها من الغرابة بالقياس الي المروض والمعلوم لا يبحث
 فيها الا عن الاعراض الذاتية لموضوعاتها كذا في الكواش وفي الحاشية
 الشريفة طريقة المتأخرين انهم يجعلون اللاحق بواسطة الجزء الاصح
 من الاعراض الذاتية التي يبحث عنها في العلم وليس بصحيح بل الحق ان الاعراض
 الذاتية ما يلحق الشئ لذاته او لما يساويه سواء كان جزءا له او خارجا
 عنه اه ومعني البحث في العلم عن تلك الاعراض حملها على موضوع العلم
 حمل مواطاة اذ هو الحمل المعتبر في المسائل او على انواعه او على اعراضه
 الذاتية او على انواع اعراضه الذاتية المعلومات التصورية اي ما
 صدقنا منها من حيث انها توصل الي تصوما وتصديق ما لا الي تصور
 وتصديق مخصوص فهي موضوعة علي وجه الاطلاق والاحمال واما
 الحدود والحج المستعملة في العلوم فانها توصل الي تصور مخصوص وتصديق
 مخصوص وفي حاشية قول احمد علي الفاري فان قيل ليس في المنطق
 مسيلة بحولها الا بصال او ما يتوقف عليه الا بصال قيل اذا حكم علي
 المعلوم التصوري بانه حد او رسم كان معناه انه موصل الي المجهول ان
 التصورية بلا واسطة وقس اه قال المدقق العطار في حواشي الخبيص

وقد يقع الايصال محولا كما يقال الحد موصل الى كنه الحقيقة والرسم موصل
لامتيازها من غيرها مثلا اه فتأمل وانما اعتبرنا الحيشة المتقدمة
لما قاله السيد الشريف من المنطقي لا يبحث عن جميع احوال المعلومات
التصورية والتصديقية بل عن احوالها باعتبار صحة ايصالها الي
مجهول وتلك الاحوال اي الايصال وما يتوقف عليه الايصال اه وفي
الحواش الزاهدية ذهب المتقدمون الي ان موضوع في المنطق المعقولات
الثانية من حيث انها توصل الي المجهول ثم قال وما ينبغي ان يعلم ان
المعقول الثاني وهو ما يكون الذهن فقط ظرفا للمعرفة على قسمين
الاول ان لا يكون الوجود الذهني شرطا للمعروض كالوجود والنسبية
ونحوها والثاني ان يكون شرطا له كالكلية والجزئية وتطبيقاتها وموضوع
المنطق هو القسم الثاني اه وفايده ان كل مصلحة تترتب على فعل
تسمى فائدة من حيث ترتبها عليه وغاية من حيث انها على طرف
الفعل ونهايته فهما متحدان ذاتا ومختلفان اعتبارا ويعتبران الافعال
الاختيارية وغيرها واما الغرض فهو ما لا جله اذ امر الفاعل على
فعله ويسمى علة غائية ولا يوجد في افعاله تعالى وان جرت فوايدها
وقد يخالف الفرق فائدة الفعل كما اذا اخطا في اعتقاده ذكره السيد في
حواش الشرح العنصري للمختصر الاحتراز عن الخطا في الفكري يجعل الصحيح
فاسدا وبالعكس قوله او ردنا اي احضرا وذكرنا في المصباح ورد الما بالغة
ووافاه من غير دخول فيه وقد يكون دخولا وورده الما فالورد خلاف
الصدر والادير دخلا في الاصدار وورد زيد علينا وورد احضر ومنه
ورد الكتاب على الاستعارة اه فاهنا ما خوذ من الثاني كما هو المتبادر
وفيه تنويه تشبيه الرسالة بالمنهل المورود وما فيها بالما الذي
يرده الظمان لانالة عطشه فيها اي الرسالة والموصول فيما
يجب ان اريد به المعاني وبالرسالة الالفاظ فالظرفية من ظرفية
المدلول في الدال او بالعكس فالعكس او اريد بكل منهما المعاني والالفاظ

فمن

فمن ظرفية المفصل في المجل ان لم تجعل الديباجة جزءا من الرسالة او الخبر
الجزء في الكل ان جعلت جزءا منها وقول المجل الحقي الرسالة اسم لما
يجب استحضاره مع الخطبة او اسم للمجل وما فيها اسم للمفضل وعليها
فالظرفية من ظرفية الجزء في الكلي اه يتعين على الاحتمال الثاني فيه
ايض جعل الخطبة جزءا من الرسالة حتي يتجه قوله وعليها الخ فتدبر
ما يجب استحضاره اي ملاحظته وحضوره وقيد الش الوجوب
بالاصطلاح اشار الى ان المراد به الوجوب الاستحساني لا الشرعي
واما قلم المنطق للاقتدار على حل شبه اهل الاصول وتقدير الادلة
وتفصيلها فواجب وجوبا كفاييا والخلاف في جواز تعلمه محولا على المختلط
بالفلسفة كتأليف الفارابي وابي سينا وغيرهما من الحكماء المتقدمين اما
ما حرره المتأخرون واقتبوه في كتبهم كالشمسية والكشف والمطالع وايضا
وغيرها فلا خلاف في جواز تعلّمها لكونها خالية عن تخليط الفلاسفة
وحاصل ما قيل فيه انهم اختلفوا فيه على ثلاثة مذاهب حكاه الزركشي
في لفظ العجلان فذهب قوم منهم ابن الصلاح والنووي الي تحريم تعلّمها
وتعلّمه وتبعم في ذلك قليل من العلماء كالمجلد السيوطي فانه بالغ في التشيع
على تعلّمه وتعلّمه حتي الف كتابا سماه القول المشرق في تحريم الاشتغال
بفن المنطق قال المدقق العطار في حواش السلم وهو كتاب صغير مقدار
كراسين اطلعت عليه ونصحتني فرايته نقل عن غيره عن تقدم القول
بالتحريم والتشيع من غير ان يذكر لو احد منهم دليلا نهض حجة ما ادعاه
ومدار ما تمسكوا به انه مختلط بعلم الفلسفة والقول بتحريم النظر في علم
الفلسفة على الاطلاق مجازفة فان الفلسفة اسم لعدة علوم فانها
تنقسم اولادها الي علمية وعملية والاولى تنقسم الي الهيئات ورياضيات
وطبيعيات فاما الطبيعيات فمنها الطب والتشريح وغيرها ولم يقل احد
بتحريم هذه العلوم بل هي واجبة وجوبا كفاييا حتي قيل ان علم الايدان
مقدم على علم الاديان واما الرياضيات كالحساب والهندسة والمساحة

عوجي

والهئية وغيرها فذلك ونفعها لا ينكر فلم يبق الا الالهيات وهي محل
صلا لم وشبههم وكفرهم فالقول بتحريم الفلسفة على الاطلاق قول
من لا يعرف حقيقتها كما بين ذلك حجة الاسلام الغزالي في كتاب تهافت
الفلاسفة ومعلوم ان المنطق ليس فيه شيء من مسأيل العلم الالهي
الذي لا ينبغي الخوض فيه الا لمن رست قدمه في العلوم الشرعية
ورجما وقع على سبيل القدرة بعض مسائل منه في كتب المتقدمين فلذا
خص الخلاف بكتبهم هو وذهب قوم الي انه ينبغي تعلمه وهم الاكثرون
ومنهم حجة الاسلام الغزالي قال الشيخ ابن يعقوب من جملة غريب
العلماء قولهم بتحريم المنطق وتقليد ذلك بانه يفسد الفكر وشيوشه
وهو انما وضع محققا لصلاح الفكر ومقرر لمساك الحف فان عنوان
ذلك لازمه فالبدية تدفعه والمشاهدة تمنعه وان عنوان ذلك يكون
علي وجه الكثرة فذلك وان عنوان ذلك ربما كان فهذا على تقدير
تسليمه مما اجمع الاصوليون والفروعيون على عدم اعتبار في تقليل
التحريم فان الامر النادر لا عبرة به في التحريم ولقد اصاب بالخرقة من
قال من اتقن المهم من فن المنطق جعل الله العلوم كلها طوع يده وبالجملة
فما تحكم به الفكرة السليمة ان تحريمه بعد ادراكه وادراك فائدة لا يقع من
احد وقد روي عن الامامين المذكورين يعني ابن الصلاح والنووي
انهما اشتغلا به زمانا طويلا فلم يحصل لهما ذلك لا يستغرب في امر الله تعالى
فان بيده الفتح والغلق ولما لم يفتح لهما ظهر لهما بالاجتهاد تحريمه فان
صح هذا النقل عنهما فهو حكم بالتحريم علي ما لم تدرك حقيقة فلا يستغرب
خطا الاجتهاد في المحكوم به الا ان الخطا في الاجتهاد لا يقع في حق المجتهد
لانه انما حوطب بالتباع ظنه وان لم يصب في الاجتهاد اده وفي الضوابط اللامع
للسخاوي قال انه لما ألف السيوطي القول المشرق بالغ في الانكار عليه
بعض اهل عصره وانتدبوا له وكاد يكون ما لا خير فيه لولا تصدق البلقيني
له في هذه الحادثة واخفى الكتاب اهو قال اليوس ولما بلغ ذلك بعض فضلا

العرب

العرب رد علي السيوطي بجملة ابيات يقول فيها

يمكن ان المراد في العلم حجة وينهي عن الفرقان في بعض قول
هل المنطق المعنى الاعبارة عن الحق او تحقيقه عند جهله
معانيه في كل الكلام فهل يبرر دليلا صحيحا لا يقوم بشكله
وعني بالفرقان المنطق لانه يفرق بين النظر الصحيح والباطل هو وذهب
قوم الي التفضيل فمن كان قوي الادراك زائد الغطنة قد رست عنده
العقائد الصحيحة الموقدة بالكتاب والسنة ينبغي له الاشتغال به ومن
كان ضعيف الادراك فينبغي له تركه لانه في الغالب لا يدركه على حقيقة
وبعد ادراكه شيئا منه يخاف عليه ان يجري ما ادركه منه على ما يغلب
عليه من الاحكام الوهمية فيضل عن سبيل الله وكذلك من لم يمارس
قواعد الكتاب والسنة مما رسته واسخنة يخشى عليه ان يجري قواعده
علي الاحكام الوهمية فيعتقد خلاف مقتضى الكتاب والسنة كما وقع
لكثير من وسيل عنه الشيخ تقي الدين السبكي فقال ينبغي ان يقدم على الاشتغال
به الاشتغال بالكتاب والسنة والفقه حتي يتروى منها وترسخ في
ذهنه الاعتقادات الصحيحة وتغلب الشريعة وعلمها فاذا ترسخ قدمه
وعلم من نفسه صحة الذهب بحيث لا تروج عنده الشبهة ووجد شيئا
ناصحا دينيا حسن العقيدة جاز له الاشتغال به وهو علم عقلي محض للحساب
غير ان الحساب لا يجري الي فساد وليس مقدمة لعلم اخر فيه مفسدة
والمنطق من اقتصر عليه ولم يتحصنه عقيدة صحيحة سابقة خشي عليه
الترياق او التقليل باعتقاد فلسفي من حيث يشعروا ولا يشعروا وهو
كالسيف يجاهد به شخص في سبيل الله ويقطع به اخر الطريق اهو قال اللوق
الطار وهذا كلام محقق متصف اهو هذا حاصل ما ذكره في هذا المقام مع
النصيح بان محله في المختلط بالفلسفة لا المجرى كما تقدم التنبيه عليه لكن
صرح السيوطي في القول المشرق بخلافه حيث قال ما نصه فان قلت لعلم كلام
من حط عليه محمول علي المنطق المختلط بالفلسفة لا المجرى دعها كالذي

في رما تناقلت لا يصح الحمل لانهم ردوا علي القرابي حيث قال وهذه مقدمة
 العلوم كلها وقد اشار الي القواعد المنطقية التي ذكرها وليس فيها
 فلسفة فتعين ان المراد بالتحريم غير ما فيه الفلسفة ايضا والي ذلك
 يشير ما نقل عن النقي السبكي والامام ابن يعقوب وح فاطبا تم علي
 تخصيص الخلاف بالمختلط في غير محله وقد اشترت لذلك في كثر المتفق من
 فن المنطق بقولي فكل من يجهل فن المنطق بعلمه بين الوري لم يوثق
 وما نبأ نيل المنا لا به فالسعي واجب الي ابوابه
 ودعك عن انكر واقلمه ودرسوا بالمنع منهم معلمه
 فالهم فيما ادعوا من حجة قوية واضحة المحجة
 فم ان ثبت ببعض الفلسفة يمنع منه غير اهل المعرفة
 قالوا وهذا حمل الانكار فالمنع في العموم غير جاري
 وفيه بحث حيث من انكره يري العموم حسما قررته

لما يبتدي في شئ من العلوم قال الدجني ان قلت يزعم من هذا الكلام
 ان الشروع في كل واحد من العلوم يتوقف علي معرفة هذه الاصطلاحات وهو
 ظم العساد قلنا هذا من باب الترغيب ورجعه المدقق العطار بان الحمل له
 علي ذلك جعل الي في العلوم استغراقية كما يفيد قوله كل واحد من العلوم
 وليس كذلك بل عهديه والمعهود العلوم الحكيمية لان الحما جعلوا هذا
 العلم مقدمة والة لها كما صرح بذلك ويؤيده ان كل كتاب مولف في الحكمة
 يصدر بقسم المنطق حتي هذه الرسالة اه واقول الحق حمل ال في العلوم
 علي الاستغراق لانه وان كان في الاصل مقدمة لغن الحكمة والة لها الا
 انه صار مقصودا بالتدوين لكل فن ووسيلة اليه فغايدته عامة لا تخص
 في الحكمة بعينه ولذا قال الغزالي في اول كتاب المستصفي وهذه مقدمة العلوم
 كلها ومن لا يجيئ بها فلا ثقة له بكل معلوم اصلا اه مع ان المفهوم منه
 كلام صدر الافاضل كما ذكره رشدي افندي انه جز من الاصول وجعله ابن
 الحاجب تبعا للامدي مبادي كلاميه للاصول ومشني عليه شرحه ومحشوه
 علي

علي انه لا حاجة لدعوي كونه من باب الترغيب بعدما اشار له الش من ان
 المراد الوجوب الاستحسان لا الشرعي كما صرح به العيومي فتدبر
 الغزالي حجة الاسلام ابو حامد محمد بن احمد بن الدين الطواس
 الفقيه الشافعي الف الكتب المقوس في عدة فنون وشهرة فضله تقني
 عن البيان ولد سنة خمسين واربعمائة وتوفي يوم الاثنين رابع عشر جماد
 الاخرة سنة خمسة وخمسمائة بطوس بضم الطاء ناحية خراسان والقرابي
 بفتح العين وتشديد الراء وبعد ها الالف واللام نسبة الي الغزال علي
 عادة اهل خوارزم وجرجان من نسبة نحو العطار الي العطار والقضا
 الي القصار وقيل ان الراي مخففة نسبة الي غزالة قرية من قري طوس
 الخ قاله ابن السمعاني في كتاب الانساب كذا ذكره ابن خلكان قال
 المدقق العطار وابن خلكان ثقة في التاتخ فليينظر هذا مع ما قيل القرابي
 بالتشديد نسبة الي غزالة هذا هو المشم والحف انه بالتخفيف نسبة الي
 الغزال وذلك ان العلامة ابن المقري رآه في البرية بمرقعة وعكاز
 وقد ترك الافتاء والتدريس فسأله عن ذلك فقال شعرا تركت هوي
 ليبي الخاهو قابل هذا القليل الجال الحفني وغيره قال المدقق ومن دقق
 علم التاريخ يعلم ان ابن المقري متأخر من الزمن عن الغزالي ولم يكن
 في عصره فان ابن المقري صاحب الروض مات سنة سبع وثلاثين وثمنا
 نمائة كما نقله السيوطي اه قلت ولعل المراد به خلاف صاحب الروض
 ولا يليق القدرح في نقول العلماء الا بثبت والله الهادي لا ثقة بعلمه
 اي وثوق ولا اعتداد بل يكون مجالا للتردد والقدرح فيه حيث خلا
 عن الادلة العقلية المستفادة من هذا الفن وينسب للغزالي ايض قوله
 حكمة المنطق شئ عجب واختلاف الناس فيه اعجب

كل علم فهو قانون له وبه يدرك ما يستصفي
 وفي الاتقان للسيوطي القران مشتمل علي الحج المنطقية لكنها ليست بمصرحة
 لعدم شهرته عند من نزل فيهم القران اه وتنقضي النوبة الي العود لهذا

في بحث التصديقات وسماه اي القراني معيار العلوم المعيار في
 الاصل الميزان الذي يعتبر به الشيء عند ارادة معرفة نقصه من كماله
 ويطلق علي اقتضا الشيء واستلزامه ومنه الاستثناء معيار العموم
 فسمي به هذا العلم لكونه يعرف به صحيح الفكر من فاسده او لاقتضايه
 واستلزامه معرفة تلك العلوم علي الوجه الاكمل وحصر المصالح
 قال الفاضل عبد الحكيم الحصر ما عقلي ان كان يحزم العقل به مجرد ملاحظة
 القسمة مع قطع النظر عن امر خارج عنه واما استقراي ان لم يكن كذلك
 وبه نص قدس سره في حواش الشرح العضدي ومنهم من قسم القسم
 الثاني الي ما يحزم به العقل بالدليل او بالتعبيه وسماه قطعييا والي ما سواه
 وسماه استقراييا والحصر الجملي استقراي في الحقيقة الا ان يجعل الجاعل
 مدخل فيه ام وقسم ارباب الحواش الحصر هنا الي عقلي وجعلي واستقراي
 وجعلوا من الوسط ما هنا ولعله مبني علي الطريقة الاولى من ادراج
 القطعي في الاستقراي وجعله مقسما واحدا وافراده الجملي عنه لتمييزه
 عنه يكون جعل الجاعل له مدخل فيه قول الحفني كغيره ان الاستقراي
 تتبع افراد الشيء الخ غير مناسب لانه تفسير للاستقراي لا للحصر وحق
 تفسيره ان الحصر بعد خروج المقسم عن الاقسام كما قاله المدقق
 العطار فتدبر المقصود من رسالته لم يقل المقسم من الفن لانه
 لا يلزم من كونه مقصودا من الرسالة ان يكون مقصودا من الفن
 لخروج نحو مباحث الالفاظ عنه كما يأتي مع كونه مقصودا من الرسالة
 اذ المقسم منها ما عدا الديباجة والمقسم من الفن مسايله فان حقيقة
 كل علم مسايله ابجاث جمع بحث وهو لغة الفحص والتفتيش
 وعرفا يطلق علي حمل الشيء علي الشيء وثباته له سواء كان بدورها
 او نظريا وعلي اثبات النسبة الايجابية او السلبية بطريق الاستدلال
 وبينهما عموم وخصوص وجهي لاجتماعها في اثبات النسبة الايجابية
 بالاستدلال وانفراد الاول في البديهي والثاني في اثبات النسبة

السلبية

السلبية بالاستدلال ويطلق علي المناظرة والمباحثة وهذا هو
 الجاري علي السنة الطارفي نحو قولهم وفيه بحث والذي نحو تحرر
 بعد المباحثة كذا ونحو ذلك والمراد هنا المعنى الثاني لان المراد
 المسائل وهي لا تكون الا نظرية افاده المدقق العطار بحث
 الالفاظ في حواش الكنتري علي قول احمد بحث المنطقي عن الالفاظ
 غير مختص بلغة دون لغة كالعلوم العربية بل هو شامل لجميع اللغات
 علي ما هو شأن جميع مباحثه فليكن هذا علي ذكر منك اه وقد رتبنا
 النظر لترتيبها في المتن ولان كل بحث متوقف علي ما قبله في الثلاثة
 الاول والخامس متوقف علي الرابع في الاخيرين كذا في الحفني ولك
 اعتبار توقف كل واحد من الخمسة علي ما قبله كما لا يخفى وبحث
 التصورات المراد بها المعارف علي اكمالها اي الرسالة وخص
 الاستقانة بذلك لغزنية المقام وان كان حذف الممول مما يؤذن
 بالعموم مستغنيا المتبادر انه حال من ضمير او ردنا وابعده الي
 المر من فعله حالا من ضمير نجد وهو الذي يلوح من عبارة الحفني
 والنظايف بين الحال وصاحبها موجود معني لان فاللعظم نفسه
 علي نسق ما قبله فتدبر انه مفيض اسم فاعل من افاض اي
 اعطي بكثرة والجود اعطا ما ينبغي لمن ينبغي علي وجه ينبغي وعطفه
 علي الخبر من عطف الخاص علي العام لان الخبر يعبر الجود وغيره كدفع
 المضار افاده جمع من الحواش هذا فيه اشارة الي ان اساغوجي خبر
 لمبتدئ محذوف ويصح جعله مبتدأ حذف خبره اي مما يجب استحضاره
 اساغوجي ورجح الاول بان الخبر محط الفائدة فاعتبار كون المحذوف
 هو المبتدأ اولي والثاني بان المبتدأ هو الركن الاعظم فالاولي اعتبار
 كون المحذوف هو الخبر واما قول الحفني وغيره ان تقدير الخبر اتم من
 حيث افادته ان الكليات مما يجب استحضاره اه فضعيف لقلة
 جدواه بعد انقضاءه من قوله اولاد او ردنا فيها مما يجب الاحتفال

الفقلة غفلة من عدم التأمل مع جواز تقديره بغير ذلك اذ لا دليل عليه فلا يكون متعينا للافادة فافهم قال ارباب الحواش وذكر اسم الاشارة مع ثابت الرسالة المشار اليها لا اعتبار كونها مولغا او كتابا اهو وفيه ان التذكير والتأنيث بالاعتبار في الضماير واسما الاشارات غير مقيس كما نقله استاذنا السيد الذهبي في عمدة المباحث البيانية عن كثير من محققي اهل العربية قال وجه اعتبار كون الاشارة المذكورة وما يجب استحضاره فتدبر يوناني منسوب الى لغة اليونان ذكر كثير من انه في الاصل مركب من ثلاث كلمات في لغتهم ايسا بمعنى انت واغوي بمعنى انا واكي بالكاف بمعنى هنا اي انا انت هناك نبحث في الكلمات الخمس ثم نقلها المناطق بعد النصرف فيها قلب الكاف جيما وحذف الهمزة من اغوي واكي وجعلوها اسما للكليات فنقله الشافعية معناه الكلمات اي بعد النصرف والنقل الجنس الى تفصيل للكليات ووجه اخصار الكلي فيها ان الكلي اما تمام الماهية او جزؤها او خارجا عنها فالاول النوع والثاني ان صدق عليها وعلى غيرها فالجنس والا فالفصل والثالث ان وقع في جواب اي شئ هو فالخاصة او لا يقال في الجواب اصلا فالعرض وقيل معناه اي ايساغوجي المدخل بوزن مفعول وقوله في المنطق التخصيص به لمناسبة المقام وقوله سمي ذلك اي ما ذكر من الكلمات وقوله باسم الحكيم بدل من الطرف قبله فهو من قبيل تسمية الشئ باسم واصنفه قال القليوبي وهذا الحكيم يسمى باليونانية ارسطو بعد الهمزة وكسر الراء وسكون السين وقيل هو ارسطاطاليس اهو ورد واعليه بانها اسمان لسمي واحد قبل ومن عادتهم الزيادة في الاسماء بزيادة المسمى في المعلوم فاصل اسمه ارسطو ثم زيد فيه فقيل ارسطاطاليس ثم زيد فيه ايضاً فقيل ارسطاطاليس وما تقدم من ضبط ارسطو مخالف لما ذكره جماعة من انه بكسر الهمزة وفتح الراء والسين فليتنظر وقيل باسم اي قيل

سمي ما ذكر من الكلمات باسم الخ وهذا هو المنقول عن الرازي وقيل ان ايساغوجي في الاصل اسم للورد الذي له خمس اوراق ثم نقل الى هذه الكلمات للمناسبة كما في الغنيمة ولما كان الخ توجيه لذكر مباحث الدلالات والالفاظ في كتب المنطق وبيان انها ليست من مقاصده وذلك لان المنطقي من حيث هو منطقي لا شغل له بالالفاظ قصد اوبالذات وانما شغله بالبحث عن القول الشم والحجة وكيفية ترتيبها فان ما يوصل الي التصور ليس لفظ الجنس والفصل بل معناها وكذلك ما يوصل الي التصديق مفهوم الغضا بالالفاظ ولكن لما توقفت افادة المعاني واستفادتها على الالفاظ صار النظر مقصودا فيها بالعرض ولما كان النظر فيها من حيث انها دلائل المعاني قدم الكلام على الدلالات فالمنطقي اذا اراد ان يعلم غيره مجهولا تصوريا او تصديقا بالقول الخارج او المحجة فلا بد هناك من الالفاظ ليتمكن ذلك وما اذا اراد تحصيله لنفسه فاحد هذين الطريقين فلا يتوقف على الالفاظ لتمكنه من تفعل المعاني بدون الفاظ الا انه عسير جدا التفوق النفس على ملاحظة المعاني من الالفاظ بحيث لو اردت تفعل المعاني وملاحظة المعاني الفاظا وتنقل منها الى المعاني كانتا جناحي نفسها بالفاظ محيلة ولو اردت تخيل المعاني بدون الفاظ محيلة او محققة صعب عليها صعوبة تامة كما يشهد به الرجوع الى الوجدان بل من اراد استفادة المنطق من غيره او فادته اياه احتاج للالفاظ وكذا الحال في سائر العلوم فلذلك عدت مباحث الالفاظ مقدمة للشروع في العلم كذا في الحواش الشريفة وشارحها القطبي معرفة الكلمات الخمس الخ اي معرفة مفاهيم انواعها الخمسة كما قاله غير واحد وقال المولي الكنتري في حواش قول احمد ان قلت البحث عن الالفاظ هنا انما هو لتوقف الافادة والاستفادة عليها وظر انه مشترك بين

جميع المباحث المنطقية فلم جعلها مقدمة لمباحث ايساغوجي خاصة
قلت لا يجني ان مباحث ايساغوجي موقوف عليها سائر المباحث
المنطقية وذلك ظم عند التأمل فاما مقدمة لمباحث ايساغوجي
فهو مقدمة لسائر المباحث ايضا فلا حاجة الى التصرح بكونها مقدمة
لها اه فان دفع قول المدقق المطاران في عبارة الشئ قصورا لان المقول
هو مباحث التصورات والتصدقات كما ان الكلبي من قبيل المعاني
لا خصوص الكلمات الخمس اه ووجه اندفاعه بوجهيه ظم مما تقدم
كما لا يجني فتأمل تتوقف الخ اي توقف شروع وستاتي انواعه
الدلالات الثلاث في الحواش القطبية للشرى فاحصرها في
الثلاثة عقلي لان دلالة اللفظ اما على نفس الموضوع له وهي
المطابقة اولاً واما ان يكون على جزئية وعلى النسخ اولاً وهي
الالتزام فالعقل مجزئ بالانحصار بمجرد ملاحظة القسمة واورد
عليه ان حصرها في الثلاثة غير عقلي بل استقراري لا اعتباراً بقيد الحثية
فيجوز دلالة لفظاً على جزأ الموضوع له لا لكونه جزأ منه بل لكونه
لازماً لجزأ الموضوع له او لكونه جزأ اللازم الموضوع الي غير ذلك
من الاعتبارات ورده الفاضل عبد الحكيم بان قيد الحثية انما اعتبر
ليلا يلزم تدخل الاقسام لا لخراج فرد من الدلالة اللفظية الوصفية
من الاقسام الثلاثة واورد عليه ايضا بان الدلالة الالتزامية
مشروطة باللزوم الذهني فلم يكن الحصر عقلياً لتجاوز العقل دلالة
اللفظ على الخارج الغير اللازم ورده الفاضل ايضا بان ذلك شرط
لتحقق الدلالة الالتزامية وليس بمعتبر في مفهومها وقد اورد عليه
امور اخر تكفل الفاضل المذكور بردها ثم قال وورود هذه الشكوك
على الحصر المذكور لا ينافي كونه عقلياً لان البديهي قد ينطبق الي
شبهة بواسطة عدم تجريد الطرفين كما هو مناط الحكم فانهم
واقسام اللفظ اي من الافراد والتركيب وغيرها وهو بالجر عطف
علي

علي الدلالات او علي تعريف المضافة اليه قال الفيومي والاول اولي
بداجواب لما بالوضع لم يرد به تعيين الدلالة بل مراده بيان حملها
علي الوصفية حين الاطلاق والوضع في اللفظة جعل الشئ في خبر وعرفا
يطلق علي معينين احدهما عام في اللفظ وغيره وهو جعل شئ بازا شئ
اخر بحيث اذا فهم الاول فهم الثاني والثاني خاص باللفظ وهو جعل
اللفظ بازا المعني قال الفاضل عبد الحكيم سوا لوظ اللفظ والمعني
بخصوصهما فيكون الوضع شخصياً او لوظ اللفظ بوجه كلي والمعني
بخصوصه فيكون الوضع نوعياً كما في المشتقات او لوظ المعني بوجه
كلي واللفظ بخصوصه وهو الوضع العام والموضوع له الخاص كما في الخبر
والمبهمات واما حكمه فلم يوجد وسوا كان جعل اللفظ بازا المعني
بنفسه كما في الحقيقة او بواسطة القرينة كما في المجاز اه والثاني هو
المعتبر في اصطلاحاتهم المبني عليه الاحكام اللفظية من الدلالات
الثلاث والتراخي والاشتراك وغيرها وما ذكر من كون المراد
مطلق الوضع اعم من كونه شخصياً او نوعياً ان دفع ما قاله العماد
وغيره من انه ان كان المراد الاول ويلزم خروج المركبات والمجاز
لكون الوضع فيها نوعياً وان المراد الثاني يلزم خروج المخدرات
لكون وضعها شخصياً اه قال الفيومي ان قلت لا يتحقق مطلقاً
الوضع الاتفي ضمن احدهما فلا يصح ارادة المطلق من حيث هو قلت
لا يلزم من عدم تحقق المطلق الاتفي ضمن المفيد عدم ارادته الاتفي
ضمنه فانهم وهو اي اللفظ الدال ما اي لفظ وضع قال القليوبي
اي وضعاً عربياً وهو جعل اللفظ بازا المعني ومقابل له اه وبحث فيه
الفيومي بانه اطلق اللفظ فشمّل غير العربي فلا يكون التعريف
مانعاً والاولي تعريف الوضع العربي بانه تعييني واضح لغة العرب اللفظ
للدلالة علي معني او بقيد اللفظ بالعربي اه ولا يخفى ان هذا
من صيق الفطن فتدبر بتوسط الوضع متعلق ببديل زاده لدفع

انتقاض التعاريف الثلاثة بعضها ببعض فيما اذا فرضنا ان الشمس
موضوعة للجرم والنوء والمجموع باوضاع متعددة فان دلالة علي
النوء مثلا يمكن ان تكون مطابقة وتضمنا والتزاما فباستمرار هذا
القيود تتم التعاريف خالية عن النقض وناقشته قول احد بان مادة
الانتقاض في التعاريف لا بد من تحقيقها ولا يكفي الفرض فيها وهو
مبني علي المشهور من وجوب تحقق مادة الانتقاض لان الفرض
من التعريف تحصيل صورة مساوية للمعرف ثابتة لافراة الحقيقة
او الاعتبارية فبمجرد امكان مادة النقض لا يحتل مقام المعرف ولكن
قال الفاضل الكنتري التحقيق ان الفرض من التعريف بيان حقيقة
المعرف مع قطع النظر عن امكانه وامتناعه وجوده وعدمه فيرد
عليه النقض بالمادة الممكنة قطعا كما صرح به غير واحد من محققي
النظار ويستقضي النوبة بالنقض لتحقيقه وفي الشرح القطبي ان
النقض كعدم بعض الدلالات ببعض فقال الفاضل عبد الحكيم لم يقل
حد كل واحد منها بكل واحد منها لانه لم يوجد لفظ مشترك بين
الكل والجزء واللازم حتي توجد مادة انتقاض حد التضمن بالالتزام
وبالعكس اه وهو مبني علي عدم كفاية النقض بالممكن فالشمس موضوعه
لجرم والنوء ومفروض ضمها اليها معا قال عبد الحكيم وقد جا اطلاقها
علي الثاني في مثل قولهم وقعت الشمس من الكوة ووقعت القمر ما لم
تتغير الشمس والاصل في الاطلاق الحقيقة اه ونظري زيادة هذا
القيود لدفع الانتقاض قول احد بانه يصدق علي دلالة الشمس علي
النوء تضمنا والتزاما ان دلالة اللفظ علي تمام ما وضع له بتوسط
الوضع لتمام ما وضع له فينتقض حد المطابقة بالتضمن والالتزام
وكذا يصدق علي دلالة علي النوء مطابقة والتزاما ان دلالة
اللفظ علي جزء ما وضع له بتوسط الوضع لتمام ما وضع له فينتقض
هذا التضمن بالمطابقة والالتزام وكذلك يصدق علي دلالة الشمس
علي

علي النوء مطابقة وتضمنا ان دلالة اللفظ علي لازم ما وضع له بتوسط
الوضع لتمام ما وضع له فينتقض حد الالتزام بالمطابقة والتضمن فان
قيل يمكن ان يقدر هذا القيد هكذا اللفظ الدال بالوضع يدل علي
تمام ما وضع له بتوسط الوضع له بالمطابقة وعلي جزءه بتوسط
الوضع للكل بالتضمن وعلي ما يلازمه في الزهن بتوسط الوضع للملزوم
بالالتزام قلنا هذا التقدير مع انه غير متبادر من السوق لا يندفع
به الانتقاض حد المطابقة بالخيرين انه حاصل تعريف المطابقة
بح ان اللفظ الدال بالوضع يدل علي تمام المعني بسبب ان اللفظ
موضوع لمعناه ومن البين ان هذا صادق علي دلالة لفظ الشمس
علي النوء مطابقة وتضمنا والتزاما لان كل منهما بسبب وضع لفظ
الشمس لمعناه واما اندفاع انتقاض الحدين الاخيرين فظم اذا لا يصدق
علي دلالة لفظ الشمس علي النوء مطابقة والتزاما ان دلالة
اللفظ علي جزء ما وضع له بتوسط الوضع للكل ضرورة تحقق تلك
الدلالة علي تقدير عدم وضعه للكل ولا يصدق ايض علي دلالة لفظ
الشمس علي النوء مطابقة وتضمنا ان دلالة اللفظ علي ما يلازمه
في الزهن بتوسط الوضع للملزوم ضرورة تحقق تلك الدلالة علي
تقدير عدم وضعه للملزوم هذا ولا تلتفتا الي غيره وبعد اللبث والتدبر
فاعتبار قيد التوسط لدفع الانتقاض لا يجدي ولو اجدي فانما هو
عن تعريف المطابقة لاعن تعريف التضمن والالتزام لان صلة الوضع
لا تكون الا ما وضع له ولا يلاحظ فيه الكلية والملزومية بل لا يلاحظ
المطابقة ايض لان كل ذلك مرتب علي الدلالة نعم لو صرح في التعريف
باختلاف صلة الوضع لا ندفع النقض المذكور مع كونه خلاف السوق
ايض اذ الوضع لا يكون الا للمعني غير ملحوظ فيه امر اخر كما افاده الكنتري
وغيره فالاولي اعتبار قيد الحبيبية في التعاريف الثلاثة اي من حيث
انه دال علي التمام او الجزء واللازم وفي القري جواب اخر فانظره

علي تمام في الحقي وغيره كان الاول حذق لفظ التمام لانهما
اشتراط التركيب في المعنى المطابق وليس كذلك لانه قد يكون بسيطا
كما سيأتي ولا بهما ان الدلالة على اجزاء الشيء كالعاشر من العشرة
مثلا مطابقة اذ تمام الشيء غايته مع انها دلالة تضمن قطعاه
ويرده قول الكنتري لم يقل على جميع ما وضع له لا شمار به بالتركيب
ولا على عين ما وضع له مع انه اخبر تنبيهها على ان التمام لا يشتر
بالتركيب لان مقابلة النقص بخلاف الجميع فان مقابلة البعض كذا
قال الدواني وايضا لم يكتف بقوله ما وضع له مع ان ما وضع له لا يصدق
الا على تمام ما وضع له قصد الى التاكيد او رعاية لما يقتضيه حسن
التقابل مجزما وضع له بحسب العرف كذا في سطر القسطاس اه فاهام
التركيب منتف عن مادة التمام واما بهما الدلالة على اجزاء
الشيء الخمد فوع كما قاله المدقق العطار بانه امر فرض لان لفظ
العشرة انما يدل على جملة احادها لا على العاشر منها وحده وان
كانت قد تدل على كل واحد من الافراد دلالة تضمن لكن في ضمن
دلالة المطابقة اذ دلالتها على العاشر بخصوصه ترجيح بلا مرجح
وقد تقرر في الاداب ان مادة النقص في التماثل لا بد من تحققها
وقوعا فلا يصح النقص بالامور الفرضية اه ولكن تقدم عن الكنتري
انه خلاف التحقيق عندهم فتأمل ما وضع له ما وافقه علي
معني اسم موصول او فكرة موصولة وضير وضع للفظ فالصلة او الصفة
جارية على غير من هي له ولم يبرز لا من اللبس عند الكوفيين وان
اوجب البصريون مطلقا وقال الحقي الخلاف بينهما في ضمير الوصف
اما الفعل كما هنا فيجوز في عدم البراز عند امت اللبس كما بين في
محله اه وهو مردود بما في الهم والتضريح من ان الفعل كالوصف
في الخلاف المذكور بالمطابقة الباقية وفي ما بعده متعلقة
ببديل والتسمية مستفادة من سوق الكلام وذوق المقام او

متعلقة

متعلقة بمحذوف صفة لمفعول مطلق محذوف اي يدل دلالة تسمية
بالمطابقة والقول بانها للسببية او للملازمة او زيادة دفعه المولي
الكنتري بما يودي ذكره الى نوع اطناب لمطابقته في حواشي القاري
لقول احمد تغليل للتسمية المفهومة من كلام المص اذ معناه انه يدل على
تمام ما وضع له بالمطابقة لان معناه يدل عليه بالدلالة المطابقة وكذا
الحال فيما بعده اه قال المولي سعيد المغربي محشي الخبيص والمراد بتطابق
اللفظ والمعنى عدم زيادة اللفظ على المعنى حتى يكون مستدركا او
المعنى عليه حتى يكون قاصرا من قولهم اي ما خوذ منه اذا
توافقا الصواب اثبات التالان الفعل مؤنثة كما في المصباح وغيره
ولا يقال انه مجازي التانيث فيجوز فيه التذكير كما في حاشية القليوبي
وان تبع فيه ابن الاثير لا نقول محله حيث كان المسند اليه الفعل او
شبهه اسما ظاهرا بخلاف ما اذا كان ضميرا فانه لا بد من اثبات التانيث
ان قلت قد سمع تصغيرها على نغيل بلا تا والتصغير للمؤنث الخالي
من التانيث ها حين التصغير وقد ورد ايض قول بعض الانصار يخاطب
رسول الله صلى الله عليه وسلم يا خير من يمشي بنعل فرد ذكر فرد هو
صفة للنعل فلو كانت مؤنثة لانت قلت لا دلالة فيها على التذكير
اما الاول فما شذ عن قاعدة الرد في التصغير ونظيره كلمات كثيرة
حفظت ولم يقس عليها كما صرح به ابن هشام وغيره واما التانيث
فالتذكير باعتبار الملبوس كما قاله ابن حجر في شرح الشمايل وغيره وهو
من مورد السماع فلا يقال ان التذكير كالتانيث بالاعتبار شاذ
وعلي جزية قال ابن سعيد وان لم يعلم ذلك الجز بعينه كما اذا
علم ان اللفظ موضوع لشيء معني وغيره ولم يعين ذلك الغير بعينه
وهو مفهوم في ضمن الكل المطابق وورده المدقق العطار في حواشي
الخبيص بانه غير معقول ولكن انتزله استاذنا السقا وقرانه معقول
مقبول فانظره ومعني دلالة اللفظ على جز معناه انتقال الزهن

من الكل اليه فهو انتقال من الاجال الي التفاصيل وان كان ثم الكل و
ملاحظة بعد فهم الجزء الا انه كثيرا ما يفهم الكل من غير التفاوت الي
الاجزاء كما في الحواسي الشريفة علي المطول وبه صرح الشيخ في شفايه
بجلا في البسيط في شرح المواقف الماهيات لها اقسام اربعة بسيط
عقلي لا يلتم في العقل من عدة امور تجتمع فيه كالجناس العالية و
الفصول البسيطة وبسيط خارجي لا يلتم من امور كذلك في الخارج
كالمفارقات من العقول والنقوس فانها بسيطة في الخارج وان كانت
مركبة في العقل ومركب عقلي يلتم من امور تتمايز في العقل فقط
ومركب خارجي يلتم من اجزء متمايزة في الخارج كاللية اه فالساسة
والتركيب هنا غير البساطة والتركيب في نحو تقسيم اللفظ وان اشبه
علي المحقق القليوبي الحال فقال هنا في الحاشية ما قال كالنقطة
عرفوها بانها شئ ذو وضع لا يقبل القسمة اصلا وما في حاشية
المدقق العطار من انها نهاية الخط الذي هو نهاية السطح الذي
هو نهاية الجسم التقليبي ليس تعريفها الحقيقي كما صرح به غير واحد
من المحققين وقد وقع في النقطة خلاف علي ثلاثة اقوال الاول
انها نوع موجود بسيط لم يندرج تحت مقولة الثاني انها امر اعتباري
الثالث انها داخلية تحت جنس الكيف وصحة التمثيل هنا مبنية
علي القول الاول وقضية تعريفها المتقدم بانها شئ ذو وضع الخ ان
يكون مفهومها مركبا لكن قال الزاهدي ما وقع من تجديد البسيط و
اطلاق الجنس والفصل لهما فن قبيل المساحة قال الشيخ في تعليقات
الحكمة اجزاء والمحدود قد يكون له اجزاء وذلك اذا كان بسيطا وح
يختزع العقل شيئا يقوم مقام الجنس وشيئا يقوم مقام الفصل اه
ولمقام بسيط ياتي ان شاء الله في محله وعلي ما يلزمه اي
ودلالة اللفظ علي معني يلزم المعني الذي وضع له اللفظ يعني
يلزم من العلم بالملزوم الذي هو مفهوم اللفظ الموضوع له العلم
باللزم

باللزم من غير اختيار الي واسطة كما هو حقيقة اللزوم البين
بالمعني الاخص كما في سياقي ولم يقل سابقه ان كان له لازم لعله
مراعاة بفتح الامام من استلزام المطابقة للدلتزام وان كانت
مردودة واما احتمال حذفه للعلم به من سابقه فقال المدقق العطار
انه بعيد في الخارج ايضا اي كما يلزمه في الذهن فيكون اللزوم
ذهنيا وخارجيا كلزوم الزوجية للاربعة وقوله امر لا اي لم يلزمه
في الخارج بل في الذهن فقط كلزوم البصر للعين وعلي قابل
صفة الكتانية الخ فو قش بان اللزوم هنا بين بالمعني الاخص و
اللزوم في المثال بالمعني الاعم ورده الفناري بان المشروط هنا الاخص
واشتراطه يوجب اشتراط الاعم لعدم تحقق الاخص بدونه فالاعم
مشروط ايضا والتمثيل له للاخص فصح التمثيل واما كفايته في
دلالة الدلتزام وعدم كفايته فشيء آخر فيه خلاف بين الامام
والجمهور واورده عليه قول احمد بان ايجاب اشتراط الاخص الاعم
يستلزم اشتراطهما معا فالدلالة انما تحقق اذا تحقق معا وفي
هذا المثال لم يتحقق الاخص فلا تتحقق الدلالة فكيف يصح التمثيل
بهذا القدر فالصواب الجواب بكفاية الغرض في التمثيل او بجمل التمثيل
علي مذهب الامام اه ومحصل رد الفناري ان المثال المذكور وان
لم يتكّن من افراد الممثل له الا انه ليس باجنسي منه حتي يحتاج
الي الغرض بل له مناسبة به وبها صح التمثيل اذ الغرض منه هو
ايضاح الامر الكلي فغرض التمثيل بيان المناسبة بين المثال والممثل
في الجملة بحيث يصح التمثيل من غير حاجة الي الغرض والتقدير
ومحصل ايراد قول احمد ان المقص هنا تمثيل الدلالة الدلتزامية
المشروطة باللزوم الذهني البين بالمعني الاخص وظن ان المثال
المذكور مبني له بالنظر اليه فلا يصح التمثيل به له وان كان له مناسبة من
بعض الوجوه اذ هي لا تستدعي صحة التمثيل فلا بد من احد الجوابين

المتقدمين هكذا ينبغي تحرير الرد والایراد فاعرفه ولا يهولنك
تكثير السواد هذا والقول بان المناقشة في المثال ليست من داب
المحصلين ليس علي إطلاقه بل محله حيث كانت في غير جهة القليل
اما في جهة فعييب صناعة والمناقشة فيه محال كما في حواشي جمع
الجوامع وغيره ودلالة العام الخ هذا شروع في تقرير جواب
للاصفهاني عن ایراد اوردده عصره القراني علي حصر الدلالات
في الثلاث بمادة لم تتحقق فيها وهو الا ان نقوله فسقط ما قيل
الخ كما عبيدي الخ لا يخفي ان النقص انما هو عبيدي فقط
بدليل قوله لان بعض افراده الخ وقوله بل هو جزئي الخ فقله
لانه في قوة قضاي الخ في حيز المنع اذ الذي في قوة قضاي عبيدي
ولا كلام لنا فيه والآخر جانا من دلالة المفرد الي دلالة المركب ولو
سلم فلا يلزم من كون الشيء في قوة شيء ان يكون مثله في الدلالة
لكن وجدت بطرة وحاشية القنبر نقله عن بعض المحققين ان
هذا مدفوع بان الاصل كونه مثله حتي يوجد مانع ولا مانع هنا
وبه صرح ابن القاسم وغيره في غير موضع اه وبالحكمة فالحق انه
من دلالة التضمن لانه جزا بالنظر لدلالة العام علي مجموع الافراد
لانه في قوة الخ هو الجواب وقد علمت ضعفه وقوله فسقط اي
بهذا الجواب وقوله ولا جزاه ممنوع بل هو جزؤه لان العام بحسب
مدلوله كل وافراده التي تحت اجزائه وقوله ولا خارجا مسلم
بل هو اي بعض افراد عبيدي جزئي وفيه انه ان اراد انه جزئي با
اعتبار مفهومه وهو الذات المشخصة فسلم وليس الكلام فيه وان
اراد انه جزئي بالنظر لكونه فردا من افراد الجمع فممنوع بل هو جزئي
وح كون الدلالة تضمنية لانه في مقابلة الخ نقيل الحكم عليه
بالجزئية وفيه انه ان اراد بالكل الذي جعل في مقابله لفظ عبيدي
فممنوع لانه بالنظر اليه جزا لا جزئي وان اريد به مفهوم عبيد الذي

هذه

هذا العبد المخصوص وهو زيد مثلا من افراده فلا كلام لنا فيه انما
الكلام في لفظ عبيدي لان دلالة العام الخ في نسخة النجوم اي
ذي العموم كلفظ عبيدي في مثالنا وهذا ايضا ممنوع لان العام له
اعتباران فباعتبار الحكم عليه يكون كليا ولا كلام لنا فيه وباعتباره
في حد ذاته الذي هو المراد هنا يكون كذا لان الكل النقي متني لما
علمت من ان لفظ عبيد وضع للمجموع من حيث هو مجموع فهو كل
وكل واحد من الافراد جزء والفرق بين الكل والكلية الاول ان الحكم
الاول هو الحكم علي مجموع الافراد لا يستقل كل واحد منها بالحكم نحو
كل بين تميم يحملون الصخرة العظيمة فليس الحكم فيه يحمل الصخرة
العظيمة علي كل فرد من بين تميم لان فيهم من لا يقدر علي ذلك
كالضعيف والصغير وانما الحكم علي افرادهم باعتبار الهيئة الاجتماعية
بان يلاحظ هيئته اجتماع الافراد ثم ليس المعنى انهم يتعاونون
كلهم ويحملون دفعة واحدة كما قد يتوهم من قولنا ان الحكم علي الافراد
باعتبار الهيئة الاجتماعية بل معناه اننا في حالة الحكم عليهم لا يلاحظ
كل فرد علي حدته لاننا لو لاحظنا ذلك كانت هذه قضية كلية وليست
ح من قبيل الكل بل يلاحظ ان الحكم ثابت لمجموع هذه الافراد ولذا سمي
هذا بالكل المجموعي واما الثاني فهو الحكم علي كل فرد فالافراد مت
المحكوم عليها نحو كل انسان حيوان فانه حتم علي فرد من افراد الانسا
بالحيوانية ولذا سمي بالكل الجمعي ولذلك في مبحث القضايا ماورد يوخ
ماوه من مجاريه هذا وتقل الحفني عن بعض مشايخه ان دلالة
العام علي ما ذكره دلالة التزام نظر الي انها باعتبار الجزئية العارضة
خارجة ثم رده بان كلامنا في دلالة العام علي بعض افراده
وتلك الجزئيات باعتبار الجزئية العارضة ليست من افراد العام
لان كونها افرادا انما هو باعتبار ذواتها علي انا لا نسلم انه باعتبار
الجزئية العارضة لانزما للعام اه ووضح الرد المدقق العطار بان

ذلك الفرد الذي اعتبرت الدلالة عليه في ضمن العام ليس لازما للعام
لانه فرد منه فليس خارجا عن مفهومه ثم قد عرض لذلك الفرد باعتبار
كونه من احاد العام الجزئية اي كونه جزءا وعروضه الجزئية له لا
يصير خارجا عن مفهوم اللفظ وان كانت الجزئية خارجة عنه
وكلا مناه في ذلك الفرد بعينه فانه الذي اعتبرت دلالته العام عليه
وجعل جزأ منه وليس الكلام في الجزئية التي هي صفة هذا غلط
نشأ من اشتباه العارض بالمعروض قائل والدلالة مثلث
الدال مصدر دل وكان الانسب تقديم هذا المبحث على ما تقدم لتوقف
معرفة دلالة اللفظ على معرفة معين الدلالة وكانه لاحظ في التاخير
كونها ما يتعلق بكلام المض فندبر ثم المراد مطلق الدلالة انهم من
كونها لقطبية اولها قال الفيني وغيره واليه يرشد تقسيمها الى
لقطبية وغيرها والقول بان المعرف هنا خصوص اللقطبية والمقسم
الاعم كما يشتر ذلك اعادتها اسما ظاهرا في ممنوع لانه يا بني عن
ذلك تعريف خصوص اللقطبية الوضعية واعادتها اسما ظاهرا
في التقسيم لطول الفصل فما في حاشية الحفني تبع الفهر ما قد يفيد
تخصيص التعريف باللفظية الوضعية غير متجه كون الشيء
بجالة الخو عبر بالشيء لينطبق التعريف على اقسام الدلالة كلها
وبالجالة للملازمة فهي بمعنى مع اي مصاحبا لجالة وتلك الجالة
هي العلم بالوضع في الوضعية او اقتضا الطبع في الطبيعية والعلاقة
الذاتية بين الدال والمولود في العقلية وما قول الحفني الجالة هي
وضع اللفظ باز المعنى الخ فبني على التخصيص على ما يتبادر من
عبارة وقد علمت ما فيه يلزم من العلم الخ في الخواشي القطبية
يعبد الحكيم اي في الجملة كما هو المقرر من ان الحكم اذا اطلق من
الجهة يتبادر منه الاطلاق العام اعني بعد العلم بوجه الدلالة
اعني الوضع او اقتضا الطبع او العلوية والمعلولية او بعد العلم
بالقرينة

٢٦
بالقرينة يشمل دلالة اللفظ على المعاني المجازي واللزم عبارة
عن امتناع الالتفات بين الشين بان لا يتخلل منهما امر اخر سو كان
في التحقيق في وقت واحد كالنسان والضحك او في وقتين مستقبلا
له كالنظر الصحيح والعلم بالنتيجة او في العلم بان يعلم معا بان يكون
احدهما متوقفا قصدا والثاني تبعا والافاضل اذ لم يرب بالبال
محال كما في المتضايين والمدلول المطابق والتضمين والالتزام
او يكون العلم باحدهما مستقبا للعلم بالآخر بله فصل كما في الدليل
والمعرف واللفظ بالنسبة الى المدلول والمعرف والمعنى والمراد بالعلم
هنا مجرد الالتفات والتوجه كما صرح به قدس سره في حواشي المطالع
فلا يرد انه يلزم ان لا يكون لللفظ دلالة عند التكرار لامتناع
علم المعلوم اه وقال الحفني يلزم من العلم به اي بسبب تلك الحالة و
بواسطتها العلم بشيء اخر والمراد باللزم هنا اللزوم مطلقا بينا
او غير بين والمراد بالعلم ما يشمل التصور والتقدير يقينا او ظنيا
لكن اذا كان يقينا سمي دليلا برهانا والاسمي امارا ودليلا
اقتناعيا اه ويتبادر من ضيقه ان الباقي به سببية والضمير راجع لقوله
بجالة والظن رجوعه للشيء والمعنى انه يلزم من علمه الا ان يحمل
على ان مراده انه يلزم من العلم بالشيء وهو الدال العلم بشيء اخر
وهو المدلول بسبب تلك الحالة وهي الوضع مثلا فليس مراده الاشارة
لما ذكره الا انه كان المتبادر ان يعلقه على قوله بجالة كما لا يخفى فتدبر
وقوله والمراد بالعلم الخ ما خذه قول المفري الدلالة كون الشيء بحيث
يلزم من العلم به العلم او الظن بشيء اخر ومن الظن به الظن بشيء
اخر فالشيء الاول يسمى دليلا برهانيا وبرهانا ان لم يتخلل الظن
والدليل اقتناعيا وامارة والشيء الثاني يسمى مدلول ونظريه
قول احمد بان تعريف البرهان ح يصدق على ما يفيد العلم التصوري
وعلى ما يتركب من المقدمات التقليدية وعلى الالفاظ بالنسبة الى

المعاني ان اريد بالعلم في تعريف الدلالة مطلق الادراك مع ان
البرهان قياس مولف من مقدمتين يقينية وما يفيد العلم التوضيحي والا
بالنسبة الى المعاني جمعان اريد بالعلم الادراك اليقيني فالصواب ان
يقال والشئ الاول سمي الاول لئلا والشئ الثاني مدلول والدليل
ان كان مفيد اليقين سمي دليلا برهانيا وان كان مفيد اللطف يسمى
دليلا اقتناعيا وامراة ومحصله على ما اختاره الكندي انه ان اريد بالعلم
مطلق الادراك ينتقض التعريف المذكور بالنظر الى كونه للبرهان
منها صدقه على ما يفيد العلم التوضيحي مثل المعارف بالنسبة الى معرفاتها
والملزوم بالنسبة الى لوازمها البينة على وما يتركب من المقدمات التقليدية
وعلى الالفاظ بالنسبة الى المعاني مع ان شيئا منها ليس ببرهان لكن لا
ينتقض التعريف بالنظر الى كونه للدلالة اذ الدلالة موجودة في هذه
الصور وان اريد بالعلم الادراك اليقيني ينتقض التعريف بالنظر
للدلالة جمعاً بالامور الثلاثة المذكورة وان لم ينتقض بالنظر للبرهان
وهو ظم ولو اريد بالعلم مطلق التصديق يقينا او غيره ينتقض ايضاً
بالنظر الى كونه تعريفاً للدلالة بما عدا الدليل المركب من التقليديات
وبالنظر الى كونه تعريفاً للبرهان ينتقض منها صدقه على الدليل
المركب من التقليديات ففي صورة الحمل على التصديق المطلق يوجد
الانتقاض جمعاً ومنعاً بخلاف ما اذا حمل على مطلق الادراك والادراك
اليقيني اذ الانتقاض على الاول منعاً وعلى الثاني جمعاً كما نقرر وما
قيل في الجواب عنه من اختيار الشق الثاني بقرينة شيوخ اطلاق
العلم على اليقيني وشيوخ اختصاص البرهان به هو غير نافع لان الكلام
في البرهان مع الدلالة كما علمت وكذلك ما قاله العماد وقره خليل من
ان النظر مبني على اشتراط المساواة بين التعريف والمعروف كما هو مذهب
المتأخرين ولو بني الكلام على جواز التعريف بالاعم والاخص كما هو
مذهب المتقدمين لا يرد ذلك اهو فما لا يلتفت اليه لان الايراد على
مذاق

مذاق المتأخرين على ان التجوز المذكور انما هو في الحدود والرسوم
الناقضة والضم ان التعريف المذكور جذاق اسم او رسم قائم كذلك
وقد اشترطوا المساواة فيها اتفاقاً ويمكن الجواب بان المراد بالعلم اليقين
بالنظر للبرهان ومطلق الادراك بالنسبة للدلالة اهو وبه تعرف ما في
الغيوم وغيره الا ان لي بعد هذا كله في زوايا فريحتي القرينة خبايا
لا يخفى على من امعن النظر في المقام والله ولي الالهام والاول
اي الشئ الاول في قوله كون الشئ وقوله والثاني اي الشئ الثاني
في قوله العلم بشئ اخر قال المفتي في حواشي القطب بمحتمل ان يكون
المراد من هذا بيان ان للدال والمدلول معني مصطلح يفرق من تعريف
الدلالة وان يكون المراد ان الدلالة بهذا المعني يستق منها الدال
والمدلول ولا بأس في الاشتقاق من المعني الاصطلاحي وان كان الغالب
الاشتقاق من المعني اللغوي خصوصاً في عبارات المولدين اهو
وقد بينتها الخاي الدلالة وفيه انه لم يفرض للدلالة في شرح ادا ب
البحث الا ان يقال انه تعرض لبيانها في ضمت بيان الدال والمدلول اذ
الدلالة تنسب بينهما وقد فرض لهما فيه وفي نسخة بينهما بالتنسب وهي
اظهر كما لا يخفى والدلالة تنقسم الى علم ان الدلالة من حيث هي
تنقسم اولاً وبالذات الى لفظية وغير لفظية وكل من القسمين ينقسم
الى وضعية كدلالة لفظ الانسان على الحيوان الناقص في الاولى ودلالة
الاشارة نحو الراس او العين على معني نعم في الثانية والتي طبيعته
كدلالة لفظ اح علي وجه الصدر في الاولى ودلالة الحرة على الخجل و
الصغرة على الوجع في الثانية والتي عقلية كدلالة اللفظ على لفظ
في الاولى ودلالة الاثر على المؤثر في الثانية وتنقسم الشئ محتمل الانتظام
حيث عبر عن الوصفية الغير اللفظية بالفعلية بدليل التمثيل بعد وحر
يعرف لاحد غيره من اهل الفن واقتصر من اقسام غير اللفظية على
الوصفية ولم يذكر العقلية والطبيعية منها ثم اخصاص كل من القسمين

في الاقسام الثلاثة استرأي والذي صرح به الشريف في حواشي المطالع
ويتبادر من كلامه في الحواشي القطبية حصر الدلالة الغير اللغوية في الوصفية
والعملية ولا تكون الطبيعية الا في اللفظية فتكون الاقسام خمسة
لا ستة قال المولي قول احد كنى الحق ان الدلالة الغير اللفظية ثلاثة
افسام ايض لان دلالته السعال الذي ليس بلفظ وان كان صوتا في الجملة
ودلالة حرة الخ وصورة الوجه على مدلولاتها من فساد المزاج والحالة
والخوف طبيعية وكذا دلالته حركة النبض على المزاج المخصوص ودلالة
بعض الاوضاع العارضة لوجه المتام وحاجبيه على شدة المله وغير ذلك
فان الكل دالات طبيعية فتكون الاقسام خمسة لا ستة لزيادة
ايضاح وهذا ما اختاره الدواني في حواشي التهذيب قال الفاضل عبد
الحكيم وعل السيد قدس سره اراد ان تختص اللفظ قطعي فان لفظ
اح لا يصدر عن الوجود وكذا الاصوات الصادرة عن الحيوان فان عندنا
بعضها بعضا لا تصدر عن الحالات العارضة لها بل انما تصدر عن
طبيعتها بخلاف ما عدا اللفظ فانه يجوز ان تكون تلك العوارض منبثة
من الطبيعة بواسطة الكيفيات النفسانية والمزاج المخصوص فتكون
الدلالة طبيعية ويجوز ان تكون اثار الانفس تلك الكيفيات والمزاج
فلا يكون للطبيعة مدخل في تلك الدلالة فتكون عقلية وبهذا تبين
الفرق بين العقلية والطبيعة فان العلاقة في الاولى القاتل وفي
الثانية الايجاب والتاثير اقوى من الايجاب وايضا تبين الفرق بينها
بان المدلول في العقلية هو الموثر وفي الطبيعية الحالة العارضة للموثر
او ونظريه المولي الكنتري يانه لو سلم كون تلك العوارض اثار الانفس
الكيفيات والمزاج المخصوص لانسلم انه لا يكون للطبيعة مدخل في
تلك الدلالة لان تلك الكيفيات النفسانية والمزاج المخصوص
صادرة عن الطبيعة ايض على ان المزاج المخصوص عين الطبيعة
المخصوصة فيكون الصادر منه صادرا عن الطبيعة او للمفتي في
حواشي

حواشي القطبية تحقيق حقيق بان يلحظ بعين العناية والاهتمام
وان كان لا يخلو عن مدارك الافهام فعلية علمت ان مراده بها
الوصفية غير اللفظية كما هو مقتضى تمثيله والتم وان خالف المشهور
بين القوم في التعبير الا انه مطلع لا يتهم بالتوهم قال العطار وكان
لما كان الوضع جعل اللفظ باز المعنى فهو فعل اطلق عليها فعلية
لذلك كدلالة الحظ اي النقوش ومدلولها الالفاظ ومدلول
لها الالفاظ المعاني وقوله والاشارة وكذا النصب والعقد جمع نصبة
بضم النون وعقدة للعدد المخصوص وتسمى الدوال الاربعة وعقلية
المراد بها ما ليس للوضع ولا للطبع مدخل فيها والالزم ان تكون
الدلالات كلها عقلية اذ للعقل مدخل في جميعها قال الحال الحفي النسبة
بين الوصفية والطبيعية اللفظية التباين والعقلية اللفظية اعم
منها مطلقا خلا لما في البرهان من جعله وجهيا اذ كلما وجدنا وجود
العقلية من غير عكس وما قيل في اقسام اللفظية يقال في اقسام غيرها
واللفظية باقسامه مباني لغيرها اللفظية باقسامه وهذه النسبة باعتبار
الما صدق واما باعتبار المفهومات فهي مباينة كما لا يخفى على من تأمل
اه قيل والحف ان النسبة قبل العموم والخصوص الوجهي وفاقا للبرهان
لا المطلق خلا فانه فاقا مل كدلالة اللفظ على لفظ اي المسموع
من ورا جدار ولا نأخذ بهذا القيد لانه يظهر دلالته اللفظ على وجود
اللفظ عقلا فان المسموع من المشاهد يعلم وجود اللفظ لا بد لانه
اللفظ عليه عقلا واما المسموع من ورا الجدار فلا يعلم وجود اللفظ
الا بدلالة اللفظ عليه عقلا كذا في حاشية الشريف القطبية قال
الفاضل الكنتري وقوله فلا يعلم وجود اللفظ الا بدلالة اللفظ عليه عقلا
يشعر بان مراده من قوله سابقا لا بد لانه اللفظ الح لا بد لانه اللفظ
عليه فقط بل بهما معا حيث اعتبر الحصر في قوله واما المسموع لونه
في سابقه وهذا مبني على ان العلم بالمشاهدة يجمع العلم بدلالة اللفظ

اذ لا منافاة بين الطريقين ح ويحتمل ان يكون مراده لا بدلالة اللفظ
اصلا اذ قيل بعدم مجامعة العلمين بنا على ان المعلوم بالضرورة لا يسناد
من الدليل فقوله ليظهر دلالة اللفظ على الاول من الظهور يعني
الوضوح وعلى الثاني من الظهور يعني الحصول وهذا معنى قول
الفاضل عبد الحكيم على الاول من الظهور يعني اشكاله شدة وعلى الثاني
من الظهور يعني يبدأ شدة وهو بهذا تفرق ما وقع للمدقق العطار
هنا وما غالب ارباب الحواشي من دعوي عدم احتياج للمقتيد بقولنا
من ورا جدار فتقطن ووضعت المراد بها القطعية كاللبن قبلها كما علمت
ما تقدم بحيث متي اطلقت الحواشي او رد كلمة متي وهو سور على الإشارة
الي ان المقترن في الدلالة الالتزامية التي هي فرد من افراد الدلالة
الوضعية اللزوم والبيان بالمعنى الاخص اعني اللزوم الذهني الكلي
ولو عبر باذ الافادة الدلالة في الجملة ولو في بعض الصور لان المهمة
في قوة الخيرية فلو فهم من اللفظ في بعض الاوقات معنى بواسطة
قريبة فاصحاب هذا الفن لا يحكمون بان ذلك اللفظ دال على ذلك
المعنى بخلاف اصحاب العربية والمعاني والاصول اهو وقوله بواسطة
قريبة اي ظنية الدلالة على تعيين المراد كما في المجازات والكتابات
المبنية على العرف والعادة والادعاء وما اذا كانت الدلالة بواسطة
قريبة قطعية الدلالة على تعيين المراد فاهل المنطق يحكمون بان اللفظ
دال ح وبهذا يدفع ما اورد على السيد من انه ان اراد انهم لا يحكمون بدلالة
بدون قرينة فمسلم لكن اهل العربية والاصول يعرفونهم على ذلك وان
اراد انهم لا يحكمون بدلالة مع القرينة فمنوع لكون الدلالة ح كلبه اهو
ووجه الدفع اختيار الشق الثاني والمواد القرينة الظنية الدلالة على
تعيين المراد فان الدلالة فيها ليست كلية اذ لا يصدق على اللفظ معناها
انه كلما اطلق فهم منه المعنى المراد لجواز التخلف بسبب بناء القرينة على
امرجان التخلف وهو العرف وما ماثله واما القطعية فتقطعا كلية

افاده

افاده عبد الحكيم ومن هنا يتضح لك قول السيد في حواش المطول اعلم
ان فسر الدلالة بكون اللفظ متي اطلق فهم منه المعنى اشترط في الالتزام
اللزوم الذهن بمعنى امتناع الانفكاك ولم يجعل تلك المجازات ولكنها
دالة على تلك المعاني بل الدال عنده المجموع المركب منها ومن قرانها
ومن فسر بكون اللفظ بحيث اذا اطلق فهم منه المعنى لم يشترط ذلك
وهذا هو المناسب لقواعد العربية والاصول والاول انشأ بقواعد
المعقول اهو فالمعتبر عنده اهل العربية والاصول هو الدلالة المارة
للمتكلم من حيث انها مرادة اعم من كون القرينة على المراد قطعية او
ظنية بخلاف اهل الاصول فانهم لما اشترطوا اللزوم الذهني المستلزم
ذلك لقطعية القرينة كان المقترن هو الدلالة التي اقتضتها تلك القرينة
فالذال عندهم المجموع وبه يعلم ان لا مخالفة بينه وبين تصريح السعدني
شرح التسمية بان المجاز يدل على معناه المجازي كحل كلامه على ما قرينة
قطعية لا ظنية ولذا نفي السعدني عبارة اخرى من هذا التسمي دالة المجاز
على معناه المجازي حمالة على ما كانت دلالة ظنية فاحفظ هذا فقد
ارتبك فيه كثير ممن اقدوا بظواهر العبارات ولم يكن لهم الى مقاصد الائمة
التفات والله الهادي فهم من الخو قد علمت ان المراد من العلم فيما تقدم
الاتفات القصدي اذ لا ينتقل الذهن من حضور اللفظ تبعاً الى المعنى
المطابق ولا من المعنى المطابق الحاصل تبعاً الى المعنى الالتزامي لان احضار
اللزوم شرط في الانتقال الى اللازم وان المراد باللزوم الاستغناء فلا
يرد لزوم الالتفات الي شيئين في ان واحد ولا يصح الجواب بانه يجوز ان
يكون الالتفات الي احدهما بالاحضار الي الاجز بالتبع وما قيل انه يشكل
بما اذا كان المعنى ملتقاً اليه لانه يلزم الالتفات الي الملتفت اليه فهم
اذ لا يشك احد في انه كلما سمع اللفظ الموضوع لمعنى يلتفت الذهن اليه
والالتفات الثاني غير الاول اهو عبد الحكيم اي فلا يلزم ح تحصيل الحاصل
وقول المدقق العطار ان قلت قد يكون المدلول معلوما قبل سماع الدال

يات

فلا يتحقق فهم ذلك المعنى عند اطلاق ذلك اللفظ والالزام فهم المعلوم
وهو يحصل للمحصل قلت اجيب باجوبة احسنها انه يلزم من العلم بالادال
العلم بالمدلول بوجه ما ولو كان ذلك المدلول معلوما قبل ذلك لجواز
ان يعلم بشئ واحد بوجه متعدد متعاقبة فهو غير مجدي وان استحسن
لان مبني الاشكال على اتحاد الوجه قبل سماع الدال وبعده كما هو ظم
فتمام وهي المراد هنا اي لا يضابطها والاحتياج اليها في العلوم بخلاف
كل من العقلية والطبيعية فانه غير منضبط لاختلافه باختلاف الطباع
والعقول ولما كانت الدلالة اي اللفظية الوصفية والقصد من
هذا توجيه الاختلاف في تفسير الدلالة وما خذ هذه العبارة شرح
الغلب على المطالع اضافتها اي نسبتها وملاحظة وصف اللفظ
بها وكذا يقال فيما بعد وفسر بعض الحواشي الاضافة بالسناد وقد استشكل
ما في الشرح من انه لو كانت الدلالة نسبة بينهما وبين السامع لتوقفت
عليه اي لتوقف النسبة على طرفها وليس كذلك واجيب بان النسبة بين
اللفظ ومعناه لا تتوقف الاعلى وضع اللفظ للمعنى فاذا فهم السامع المعنى
من اللفظ تحققت نسبة اخري غير النسبة الاولى احد طرفيها اللفظ
والمعنى والطرف الاخر السامع وهذه متوقعة على فهم السامع بالفعل افاده
الطار و به يتضح جواب الحفني الذي نقله عن استاذة الوالد ولم ادر
من هو فتفسر بذلك اي بما تقدم من كونه قوله كون اللفظ اذا
اطلقت الخ اي ان فهمه يشير الي ان الفهم القائم بالمعنى اثر المعنى
المصدري اي الفهم بالمعنى المصدري قائم بالسامع واثرة قائم بالمعنى
افاده الطار وافهم قوله الخ شروع في بيان النسب بين الدلالات
الثلاث باللزام وعدمه وبيان لفائدة التقييد بقوله ان كان له
جزو حاصله ان هاهنا ثلاث نسب نسبة المطابقة الي التضمن
ونسبتها الي الالتزام ونسبة التضمن الي الالتزام فالاولان يستلزاما
المطابقة وهي لا تستلزمها واما الاخير فلا تلزم بينهما ولم يفرض

له التلظهره مما ذكره اذ حال استلزام التضمن للالتزام كحال
استلزام المطابقة له ان المطابقة لا تستلزم الخ قال الحفني اي
ليس متى تحققت المطابقة تحققت التضمن لجواز ان يكون اللفظ
موضوعا لمعنى بسيط فتكون دلالة عليه مطابقة ولا تضمن
هنا لان المعنى لاجزله هو هي عبارة القطبي وفي هذا التفسير
اشارة الي ان المراد بعدم الاستلزام رفع الايجاب الكلي لان
متى من سور الايجاب الكلي وذلك لان الاستلزام عبارة عن
امتناع الانفكاك في جميع الاوقات والادوضاع كما قال الفاضل عبد
الحكيم فقول الشرح المطابقة لا تستلزم التضمن سائلة جزئية لما
علمت من ان المراد منها رفع الايجاب الكلي وهي لا عكس لها الزوا
ياتي فاندفع ما قيل ان هذه القضية سائلة كلية وهي تنعكس
كففسها فيقال التضمن لا يستلزم المطابقة وهو باطل فان التضمن
يستلزم المطابقة ضرورة استلزام الجزء للكل هو مبني فترد دفعه
المتقدم على جعل ال في المطابقة استقرائية فان جعلت عهديه
كانت سائلة مزملة في قوة الجزئية ومعناه بعض المطابقة لا تستلزم
التضمن ولا عكس لها الزوا وما ايجد لانه يصدق بعض الحيوان انسان
ولا يصدق عكسه وهو بعض الانسان ليس بحيوان وقال
الرجي تبعا لغيره انها قضية طبيعية معدولة المحمول مثل قولنا
الحيوان لا يستلزم الانسان فسقط ما قيل ان هذه القضية
سائلة الخ ورده المدقق الطار بان الحصر بالاستلام وعدمه انما
هو بين الافراد لا بين الطبايع والحقائق بعضها مع بعض او قلت
وبعض عبارة من تبعه الدلحي اللام في قوله المطابقة للمجنس فالمعنى
نفي استلزام التضمن عن جنس المطابقة ونفي الشئ عن الجنس نفي
له عن جميع افراده قطعا هو وانت اذا تحققت هاهنا علمت لان لا ورود
لهذا الرد حيث كان القصد من نفي الاستلزام عن الجنس نفيه عن

الافراد فافهم ولا تبادر بالانتقاد وكذا لا تستلزم الحرف فصله
 عما قبله كانه كخالفته لما تقدم من حيث مخالفته الرازي فيه وضمير
 تستلزم للمطابقة اي لا تستلزم المطابقة الالتزام لعدم تيقنه
 اذا الالتزام يتوقف علي ان يكون لمعني اللفظ لازم بحيث يلزم
 من تصور المعني تصوره وكون كل ماهية يوجد لها لازم كذلك
 غير معلوم لجواز ان يكون من الماهيات ما لا يستلزم شيئا كذلك
 في القطب وفي حواشيه الشريفة بل عدم استلزام المطابقة الالتزام
 متيقن واللازم من تصور معني واحد تصور لازمه ومن تصور
 لازمه تصوري لازم لازمه وهكذا فيلزم ادراك امور لا تنتهي
 في زمان متناه وهو محال فلا بد هناك من معني ليس له لازم
 ذهني فاذا وضع اللفظ بازاء ذلك المعني دل عليه مطابقة واللا
 التزام ورد بجواز ان يكون بين معينين تلازم متعاكس فيكون
 كل واحد منهما لازما ذهنيا للآخر مما استحالة في ذلك كالمقتضا يعين
 وهذا دور معي لا يقتضي الاحصول لهما معاني الخارج او في ذهن
 وهو ليس بحال اهو بايضاح ولهم في الاستدلال علي عدم الاستلزام
 اوجه اخر غير هذا خلافا للرازي اي في زعمه اي المطابقة يلزمها
 الالتزام لان لكل ماهية لازما ذهنيا واقله انها ليست غيرها والدال
 علي الملزوم دال علي لازمه البين بالالتزام ورده شارح المطالع بانه
 ان اراد بانها ليست غيرها انه لازم اخص فمتنوع لانا كثيرا ما نتصور
 شيئا ولا يخطر ببالنا غيره وان اراد انه اعم فمتنوع ولا يفيد لان المقبر
 الاخص وقال الشريف في الحواش القطبية مبني زعم الامام علي ان
 سلب الغير لازم ذهني لكل معني من المعاني يلزم من حصوله في
 الذهن حصوله فيه وليس بصحيح فانا نتصور كثيرا من المعاني مع
 الغفلة عن سلب غيرها عنها ولو صح لا يستلزم كل تصور تصديقا
 وهو باطل قطعاً نعم سلب الغير لازم اعم والمعتبر الاخص اهو وقوله

نعم

نعم الحويان منسا الغلط من الامام كما قال الفاضل عبد الحكيم والمولي
 الكنتري ما يجب الوقوف عليه في هذا المقام تستلزام المطابقة
 فانها تأبها ان لها والتابع من حيث هو تابع لا يوجد بدون متبوعه
 ففيه قياس اقتراني نتيجة التضمن والالتزام لا يوجد ان بدون
 المطابقة ابيان الصغري ان التضمن فهم الجز في ضمن الكل بواسطة
 ابيان الصغري ان التضمن فهم الجز في ضمن الكل بواسطة فهم الكل
 والالتزام فهم اللازم بواسطة فهم الملزوم وبيان الكري ظم
 والتقيد بالحيثية لوجود التابع بدون متبوعه كني لا يكون
 في تلك الحالة تابعا كالحرارة التابعة للنار فانها توجد مع الشمس
 لكن لا تكون تابعة للنار فظن ان قيد الحيثية معتبرها في جانب
 المحمول لانه قيد في الموضوع وهو التابع لانه لوجعل قيد اقبه لما
 تكرر الحد الوسط والمعني ح ان كل تابع لا يوجد بدون متبوعه
 موصوفا بالتبعية له ويرد عليه ان اللازم من الدليل ح ان يضمن
 والالتزام لا يوجد ان بدون المطابقة موصوفين بصفة التبعية
 للمطابقة والمقصر انها لا يوجد ان بدونها مطلقا واجاب بعضهم
 بان للتقيد بالحيثية اعتبارين احدهما كونه قيد للحديث فيفيد
 ح التبعية عقيدة والثاني كونه قيد الانتساب الحديث الي الغايل
 فيؤول ح الي المشروطة او العرفية العامتين كانه قيل وكل تابع
 مادام قابعا لا يوجد بدون المتبوع فالصغري دائمة والدائمة مع
 احدي العامتين فتتج دائمة كما هو مذكور في الموجهات فينتج
 التضمن والالتزام لا يوجد ان بدون المتبوع دائما وهو المخط قال
 الفاضل عبد الحكيم القضية ح تكون منقوضة بالتابع الاعم لانه
 بشرط كونه موصوفا بالتابعية يوجد بدون المتبوع الخالص كالحرارة
 فانها بشرط اتصافها بصفة التبعية يوجد بدون النار في الشمس
 نعم انها لا توجد مقيدة بصفة التبعية له بدون فتدبر اهو وقد

نقض شارح المطالع الدليل بأنه لو صح لاستلزمت المطابقة التضمن
والالتزام لأنها متنوعة والمتنوع من حيث أنه متنوع لا يوجد بدو
التابع وهو في الحقي دفعه بأنه انما يتجه لو صدق ان المطابقة
متنوعة دايماً وهو ممنوع لما تقدم فتأمل لانها بحض اللفظ
اي خالص من غير انتقال الذهب من المعنى الى شئ اخر سوي
الموضوع له كما يوجد من قوله الاتي لتوقعها الخ وبه صرح في حواشي
جمع الجوامع فلا ينافي ان العقل له مدخل في جميع الدلالات الا ان
الغنيمة وغيره استشكل تخصيص الشئ هنا المطابقة بكونها بحض
اللفظ مع تفرجه في اللب وشرحه بان دلالة المطابقة والتضمن
لغظيتان لانها بحض اللفظ ولا تغاير بينهما بالذات بل بالاعتبار
اذ الفهم فيها واحد ان اعتبر الى مجموع جزئ المركب سميت مطابقة
والي كل من الجزئين سميت تضمناً ودلالة الالتزام عقلية لتوفرها
عن الانتقال الذهب من المعنى الى لازمه وفارقت التضمنية
بما مل وبان مدلول التضمن داخل فيما وضع له اللفظ بخلافه
في الالتزامية اهو ومن تأمل امكنه التقص عنه فتدبر
والاخر بان عقليتان اي تكون اللفظ انما وضع للمجموع لا للجزء
واللازم فلا يدل عليها بالوضع بل بالعقل وهذا القول هو مختار
صاحب المحصول والسبكي وجماعة وقيل وضعيتان اي
منسوبيتان الى الوضع كالاولي لان وضع اللفظ للمجموع كما انه واسطة
لفهم المجموع منه هو ايضاً واسطة لفهم الجزء واللازم ونفي قولان
اخران احدهما ان التضمنية وضعته كالاولي والالتزامية عقلية
لان الجزء داخل فيما وضع له اللفظ بخلاف اللازم فانه خارج عنه
واختاره الامدي وابن الحاجب وثانيهما ان لكل من الوضع والعقل
مدخل في التضمن والالتزام فيصح ان يقال انها عقليتان باعتبار
ان الانتقال الى الجزء واللازم انما حصل بالعقل وضعيتان
باعتبار

باعتبار ان الوضع سبب لا فتعال العقل فيها وضعيتان باعتبار
عقليتان باعتبار اخر ومنشاهد الخلاف ان الوضع سبب في فهم
المعنى من اللفظ وفهم المعنى سبب في فهم جزئيه او لازمه فالوضع
بالنسبة لفهم المعنى من اللفظ سبب مباشر وبالنسبة لفهم الجزء واللازم
سبب فقد تحقق قضيتان الاولى كما اطلق اللفظ فهم معناه الثانية
كما افهم المعنى فهم جزؤه او لازمه فالمطابقة لما لم تنسب الاول والاولي
اتفقوا على انها وضعيتان لاسنادها المقدمة منسوبة على الوضع والاخر
مستندتان الى كلا المقدمتين فنظر الى استنادهما للاولى قال
وضعيتان ومن نظر الى استنادهما للثانية قال عقليتان ومن
نظر الى الجهتين جوز كلا الاطلاقين ومن قال ان التضمنية وضعيتان
دون الالتزامية فناظر الى الدخول وعدمه اللازمين لكل من
المقدمتين ايضاً وبهذا ظهر ان الخلاف لفظي لا يشترط على اعتبار ان
مختلفة ولذا قال الغنيمة اقول الذي يظهر لي ان الخلاف لفظي وايد
بنقل عبارة السيراس على المطول فتدبر واللوزم ما لا يحتاج
في الجزم باللزوم فيه الى وسط وهو قسمان بين بالمعنى الاخص
وهو ما يلقي في الجزم باللزوم تصور اللزوم كلزوم الزوجية للربعة
والبصر المعنى وبين بالمعنى الاعمر وهو ما يحتاج في الجزم باللزوم
لتصور الطرفين اعني اللازم والمزوم كلزوم مضفة الكتابة
وقبول العلم للانسان فان الجزم باللزوم فيه بعد تصور اللزوم
واللازم الى وسط والوسط ما يقترب بفولنا لانه وذكر كلزوم
الحدوث للعالم فان الجزم يلزوم الحدوث له يحتاج لوسط وهو
لانه متغير مثله افاده المدقف العطار لازم فها وخارجا
نقل الغنيمة عن شرح التمريد ان اللازم ثلاثة لوازم الماهية وهي
ما يكون منشأ لزومها الذات من غير ان يكون لاحد الوجودين
مدخل فيه ولوازم الوجود الخارجي وهي ما يكون المنشأ فيه الوجود

الخارجي ولو ازم الوجود الذهني وهي ما يكون المشتافيه الوجود
الذهني اهرثم قال فكل منها اما لازم بين بالمعنى الاعم ولازم بين
بالمعنى الاخص كما يعلم من شرح الحفيد علي التهذيب وغيره خارجا
فقط اي لا ذهنا وكذا قوله ذهنا فقط اي لا خارجا ومن عبارة
الشريستفاد ان النسبة بين اللزوم الذهني واللزوم الخارجي العموم
والخصوص الوجهي لا اجتماعهما وانفراد كل منهما فان نحو سواد الثوب
لازم له خارجا وقد ينقطع ذهنا التصور غراب ابيض مثلا ومعنى
العمى لازم للبصر ذهنا لا خارجا لان بينهما معاندة فيه فما وقع للجمال
الحقيقي تبعاً للدرجي وغيره من ان النسبة بينهما معاندة العموم والخصوص
المطلق والذهني اعم غير صواب وذهول عن تقييد الشكلا من القسمين
بقيد فقط واطلاقه الثالث وقد رجح العلامة الحفني الي الحق فيما
علقه على قول الشراكا السواد للغرب حيث قال انما لم يكن ذهني ابيض
لان العقل لا يحيل غرابا ابيض اهو ويأتي الله الان يحق الحق
لان اللزوم الخارجي الخاورد عليه الكايتون ان الدليل اعم من المدعي
لان المدعي ان اللزوم الذهني فقط هو المعتبر في دلالة الالتزام
والذي انتج الدليل هو ان اللزوم الخارجي ليس شرط فالمنفي هنا
هو اللزوم الخارجي لا غير وبقي احتمال ارادة قسم اللزوم الذهني
وهما الذهني فقط والذهني والخارجي وهما اعم من المدعي الذي
هو الذهني فقط واجاب عنه الحفني بان المراد بقوله الشراكا ان
اللزوم الخارجي الخاورد عليه الذهني فساوي الدليل مدعاه اهو وفي كل
من الادبراد والجواب نظر اما الاول فلان مدعي الشارح هو اللزوم
الذهني مطلقا اعم من كونه وحده او مع الخارجي وهذا عين ما انتج
الدليل لكنهم لما قيد والمدعي بقيد فقط استشكلوا الدليل مع ان
هذا القيد لم يدل عليه دليلا فان كلام من الدعوي والدليل معا
اسفرت به اسفار الفن واما الثاني فلان الجواب ح راجع لتحرير
بعض

بعض اجزا الدليل وهو تحريك الصغرى بزيادة ولومع الذهني وهذا
ليس من التحريك في شئ اذ لا قرينة علي هذه الزيادة بل هو
تغيير الدليل وانتقال دليل اخر فيقد في عرفهم انقطاعا للبحث
فتأمل لا متناع الحيات للملازمة لانها نظرية وسط بينها
وبين الاستثنائية وهي قوله واللازم باطل ومعناه انه على تقدير
جعل اللازم الخارجي شرط يلزم ان لا توجد الدلالة الالتزامية
بدونه لان المشروط وهو الدلالة الالتزامية هنا لا يوجد
شرطه وهو اللزوم الخارجي هنا فانه يلزم من عدم الشرط عدم
المشروط وقوله واللازم باطل هذا هو الاستثنائية اي لكن الثاني
وهو عدم وجود الدلالة الالتزامية عند انتقال اللزوم الخارجي
باطل لوجودها مع عدمه فلم يكن شرطا واورد عليه ان المعتبر
في دلالة الالتزام هو اللزوم البين بالمعنى الاخص وهو اخص من
اللزوم البين بالمعنى الاعم وقد لزوم فيه اعتبار اللزوم الخارجي
لبطلان اعتبار اللزوم الذهني بالمعنى الاخص فيه والاعم واللازم
كون الاعم عين الاخص واخذ الشئ في تعريف نفسه فيتعين
اعتباره ايضا في الاخص فيلزم اعتباره في دلالة الالتزام مع تعين
اشراطه ورد بان المعتبر في الاعم الاعم من كونه ذهني او خارجي
فيكون هو المعتبر في الاخص او المعتبر في التعريفين مطلقا للزوم

اللزوم الذهني هذا عصاره ما قرره الحفني لان العدم كالعدم وفي الحواشي الكفرية ما نصه
اي دال العدم الخاورد على قول الدرجي الصواب ان يقول لان العمى يدل الخاورد باللزم وكل تعريف
والتمثيل بهذا مبني علي ان التقابل بين العمى والبصر تقابل العدم والمملكة الاعم والاخص مطلقا للزوم ان لو
وهو مذهب الحكماء والكلام هنا باصطلاحهم وعند اهل السنة كلاهما لان المراد باللازم الذهني بالعمى
وجودي فالتقابل بينهما عندهم من تقابل الصديين يدل علي الملكة الاخص معتبرا في مفهوم الاعم
اي ملكته وسياتي الكلام عليها لان العمى عدم البصر الخاورد بالعمى وفي الثاني تعريف الثاني بنفسه
المضاف الي البصر فلا يرد انه اذا كان معناه عدم البصر كان البصر جنسا للمعنى الاعم لزوم في الاول تعريف
بعض

وفي الحواشي الكفرية ما نصه
ان المراد باللزم وكل تعريف
الاخص مطلقا للزوم ان لو
كان المراد باللازم الذهني بالعمى
بالمعنى الاخص لزوم في الاول كونه
الاخص معتبرا في مفهوم الاعم
وفي الثاني تعريف الثاني بنفسه
ولو كان المراد به اللزوم الذهني
بالمعنى الاعم لزوم في الاول تعريف
الشيء نفسه ومن الثاني كونه المعنى
الاخص معتبرا في مفهوم الاعم
بالمعنى الاعم لزوم في الاول تعريف
الشيء نفسه ومن الثاني كونه المعنى
الاخص معتبرا في مفهوم الاعم

من مفهومه فتكون دلالة تضمينه لا التزامية فالمضاف اليه خارج
والامتناع اي نسبة العدم اليه داخله فتكون دلالة العمى على البصر
دلالة على ما هو خارج عن معناه فتكون التزامية ولا يلزم من دخول
النسبة في الشيء دخول المنسوبة اليه فيه فسقط ما قيل من ان البصر
وان لم يكن جزا مما صدق عليه العمى لكنه جز من مفهومه فدلالة
عليه تضمينية لا التزامية اهـ وذلك لان كونه جزا مما صدق عليه
العمى لا يمكن ان يتصوره بصيرا او كونه جزا من مفهومه لا يليق
ايضا ان يصدر من البصير وكيف يكون البصر جزا من مفهوم العمى
ولو كان كذلك لزم اجتماع المتقابلين وقد قال الله تعالى فانها لا تقى
الابصار فقد اسند العمى الي البصر ولو كان البصر جزا من مفهومه
لما صح هذا الاسناد وان الابصار في الابهة الكريمة بمعنى الحواس
هذا والامر فيه واضح وان حقي على بعضهم فتزد في هذا الكلام ونعم
ما قال الله تعالى فانها لا تقى الابصار ولكن تقى القلوب التي في
الصدور اهـ لا يقال فهم البصر متقدم على فهم العمى فكيف تكون دلالة
العمى على البصر التزامية مع وجوب تاخيرها عن المطابقة لكونها
تابعة لها لا نقول حتى تصور العدم المقيد بالبصر يلزمه تصور
البصر لان من تصور النسبة يلزمه تصور المتشيين وان كان ذات
المنسوب مقدمة على ذات النسبة ولو سلم ان فهم المنسوب مقدما
على فهم النسبة كما ان ذاته مقدمة عليها لكن بعض تصور النسبة
يلزمه تصور المنسوب ايضاً ولا يعني بكون دلالة العمى على البصر التزامية
الا هذا افاده بعض حواشي قول احمد عما من شأنه سواء كان من
شأن شخصه كالابصر الذي عرض له العمى فان شخصه قابل للبصر او
شأنه نوعه كالاكمة فان شأن نوعه وهو الانسان ان يقبل البصر
او شأن جنسه القريب كالعقرب فان شأن جنسه القريب وهو
الحيوان ان يقبل البصر ونريد هذا القيد اعني عما من شأنه لا حراج
الاجادات

الاجادات فلا يطلع عليها لفظا العمى اذ ليس من شأنه البصر وتفصيل
هذا الكلام في فن الحكمة وقال المولي الكنتري سواء كان من شأن
شخصه فقط كما في العدم والملكة المشهورين او من شأنه شخصه
او نوعه او جنسه القريب او البعيد كما في العدم والملكة الحقيقيين
مع ان بينهما اي البصر والعمى معاندة في الخارج فهما متقابلان تقابل
العدم والملكة عند الحكماء وتقابل الضدين عند المتكلمين قوله ثم قال
الفاضل عبد الحكيم ثم في جميع هذه المواضع للترتيب الذكري والنذري
في مدارج الترتيب الي ما هو اولي ولا يلزم كون الثاني بعد الاول بل ربما
كان قبله واماماً قيل انه للترتيب في الاخبار فما لا يقبله طبع سليم
اذ لا فائدة فيه اهـ اللفظ ال فيه عهدية والمعهود اللفظ الدال
بالمطابقة في الاظهار اشارة الى المغايرة لان المراد في المتقدم اللفظ الدال
مطلقاً والقرينة هنا تعسيجه الي مفرد ومركب لما سياتي قال مرشدي
ولاحاجة لما ارتكبه علي ما فيه من جعل ال للعهد الزكري بلا اعتبار
قيد المطابقة كما وقع للحفني او مع اعتباره فيكون مقدراً كما صنع المدقق
الطار وجعلها للجنس وقيد الدلالة متروكة للشهرة كما صنع
الديجي وغيره قال الحفني ولم يقيد كغيره بالمطابقة لانقسام
اللفظ الدال من حيث هو لما ذكر ومن قيد بالمطابقة لم يرد ان غيرها
ضروره اذ لا يمكن حصول شيء من الاقسام في غيرها الا بعد حصوله
فيها فاقترع على المطابقة اعتمادا على فهم السامع اهـ وفيه نظر فغني
الرح القطبي كما اوضحه الشريف في حواشيه انما اعتبر في المقسم المطابقة
ومدها ولم يعتبر والدلالة مطلقاً لانها لو اعتبرت كذلك للزم ان
الشرط في التركيب وجود الدلالة المذكورة باعتبار اي معنى كانت
وفي الافراد عدمها باعتبار اي معنى كانت فينتلزم اجتماع الافراد
والتركيب نظر للدلالاتين اي كون احدهما مطابقاً والاخرى تضمينية
او التزامية

فما اذا تركب لفظا من لفظين
موضوعي لمعنيين بسطبي فان
يصدق عليه انه مفرد لعدم دلالة
جزء اللفظ على جزء المعنى التام
اذ لا جبر له او تركب
لفظاً من لفظين موضوعي فان

وهو الذي صرح به الشيخ وراي المتأخرون عدم الاشتراط قالوا لان اللفظ
يوصف بكونه دالاً في نفسه سواء استعمل او لم يستعمل اه قلت في الحواشي
القطبية لعبد الحليم لا شك في ان اللفظ انما عرض له التركيب حين
الاستعمال وقصد افادة المعاني الكثيرة فان الواضع ابتداءً ووضعه
الالفاظ لمعانيها متفرقة والمركب من حيث انه مركب انما صار موضعاً
بوضع الاجزاء كما صرح به السيد قدس سره والاستعمال عبارة عن ذكر
اللفظ وارادة المعنى فعلم ان القصد معتبر في التركيب ولما كان لا افراد
عبارة عن عدم التركيب كان معناه عدم القصد وان التركيب والافراد
لا يجتمعان في اللفظ في حالة واحدة فلذا اعتبر المتأخرون القصد في تعريفها
وليس مبناه على ان الارادة معتبرة في الدلالة على ما فهم اذ لو كانت كذلك
لما احتج الى اعتبارها اه والواهم الدواني فاعتبار القصد والارادة في
التركيب انما هو لمروضه للفظ حين الاستعمال اللازم له ذلك لا لاشتراطها
في الدلالة لانها لم تحتج اليها وبهذا اتفق ما في قوله بعدما تقدم ايضاً
والتحقيق كما ذكره بعض الخذاق ان الدلالة ان اراد بها الدلالة بالقوة
لم يشترط فيها الارادة وان اراد بها الدلالة بالفعل كانت الارادة
شرطاً فيها ويصح ان يكون هذا جماعاً بين القولين اه فتأمل بالجزء منه
المنقوش بصدق التعريف على زيد قائم لان الراي منه مثلاً لا يراد به الدلالة
على جزء معناه فتلزم ان يكون مفرداً فينتقض التعريفان طردوا هكسا
قالوا ولي تنكير جزء لعموم النكرة في سياق النفي اي ان كلاماً من اجزائه
لا يراد بالدلالة بخلاف المركب المذكور فان بعض اجزائه يراد به الدلالة
فيتم التعريفان ح افاده الحفني وفي الدلجي دفع المناقشة بان المراد
بالجزء الجزء القريب وهو ما كان جزءاً بلا واسطة لا البعيد وهو ما كان
كذلك فالراي من زيد في هذا المركب جزءاً بواسطة انها جزء جزية الذي
هو زيد واما زيد في هذا المركب بتمامه فهو جزؤه القريب ولا شك انه
يدل فريد قائم ح مركب ونظر فيه بان القرب ولا شك انه يدل فريد قائم
ح

ح مركب ونظر فيه بان القرب والبعيد منسب الامور الاضافية وتعريف
الامور الغير الاضافية بالامور الاضافية مستهجن في التعاريف لادائها
الى الغرض المنافي لتمام التعريف اه قال المدقق العطار وهذا التنظير
مما ينبغي منه فانه لم يذكر في التعريف لفظ قرب ولا بعد فكيف يستقيم
قوله وتعريف الامور الغير الاضافية الحواشي قلت بل الذي ينبغي منه
ما قاله فانه وان لم يذكر لكنه معتبر لتمام التعريف جزئاً على الجواب
المتقدم وملاحظ فيه على وجه التقييد فالذكر وعدمه على حد سواء
وسبب له نظير هذا في كلامه ولم ينبغي من صدوره منه كما استشهد
عليه في محل الواقعة تتراجاب المدقق بان المراد بالجزء ما صار به اللفظ
مركباً كزيد وقائم والذي ونحوها لم يصرفها المركب مركباً ولذا اورد الجزء
معرفاً بالعهدية اي الجزء المعهود الذي حصل به التركيب اه وكذا دفع
المناقشة بحمل ال في الجزء على الاستغراق فيساوي تنكيره ح كما وجد
بخط بعض الاماخذ من الاخوات فتدبر دالة في ايرادها منكم
اشارة الى اعتبار عموم سلب الدلالة في تعريف المفرد باي دلالة كانت
سواء كانت مطابقة او تضماً او التزاماً كقوله علماً قيده ليكون من المفرد
الذي لا جزء له فخرج ما ليس له معنى اصلاً وماله معنى ولكن له جزء
تقديره بان كان فعل امر لان اصله اوق حذف الواو قياً ساعلى مضارع
والهمزة استغناء عنها والمحذوف لعلته كالنائب فالتخيل به لما تحت
فيه لا يصح ال باعتبار هذا القيد وبه اتضح قول الحفني قيده ليكون
ق من المفرد ليصح كونه مثلاً لا لجزء له اه واما قول المدقق العطار
اذ كان امر يكون مركباً من فعل وفاعل فلا يكون مفرداً اه فحمل نظر
لان الكلام في لفظ ق وحده ولا دخل للفاعل معه لان مدلوله شيء
اخر كما قاله الكافي وقول الدلجي انما قيد بالعلمية لاجل ان يكون له معنى
او بدونها لا معني له اه قاصر كما عرفت مع انه مردود بانه بدون العلمية
يكون فعلاً فلا يلزم من نفيها كينونة المعنى فتدبر او يكون له جزء لا معني

له الاقل هذا القسم مجردا احتمالا عقلي لان الحروف موضوعة للاعداد
ورده القائل عبد الحكيم بان ذلك انما هو بعد وضعها باجاد وهي مختصة
بهذه الحروف الثمانية والعشرين التي في لغة العرب لا في جميع اللغات
اهو قال معنى زائده دلالة الحروف على الاعداد بحسب وضع النجوم
خارجة من الدلالة بحسب وضع اللغة وقانونه المراد في الدلالة هنا
اهو فتدبر ذو معنى اي قبل علمية لكن لا يدل لاي الجز عليه اي بعد
العلمية فهو مسلوب الدلالة على ذلك المعنى حال العلمية وقول
الحفني تبعاً لغيره لا يصح عود الضمير الي معنى من قوله ذو معنى
لانه اضافه للمعنى فلا يصح سلب كونه دالاً عليه ولا يصح ان يراد
بقوله ذو معنى اي قبل العلمية ويقولون لكن لا يدل عليه اي بعد
العلمية لانه يشمل ح الحيوان الناطق علماً اهر مرد ودبانه لاشمول
لان للحيوان الناطق علماً جزائياً يدل على جز معناه لكن تلك الدلالة
ليست مرادة وما هنا دلالة اصلاً وقوله ولا يصح ان يراد الخ اي
في توجيه عود الضمير الي معنى ونفي التناقض فتدبر دال عليه
في الحفني وغيره رجوع الضمير الي المعنى في كلام الحض ولا يصح عوده
الي معنى لانه يشمل عبد الله علماً ولانه لا فائدة له بعد اضافته
للمعنى كما هو ظاهراً وفيه انه لا شمول لما علمت من نبوت الدلالة
هذا انما هو غير مرادة بخلاف عبد الله فانه لا دلالة فيه اصلاً كما
هو صريح عبارة الترمذي وسيعترف به في المقولة بعد فانهم كالحيوان
الناطق الخ هنا تنبيه الحفني لما ذهل عنه فيما تقدم وذكر عن الغنيمي
ان الصور اربعة عشر واطال في بيانها وهو تطويل بلا طائل
بقي ان الشرح في حواش جميع الجوامع ادخل هذا المثال في صورة عبد الله
فقال ويدخل فيما دل على معنى غير جز معناه نحو الحيوان الناطق
علماً اذ كل من جزئه دال على معنى غير جز معناه اذ معناه الذات
المشخصة ولا نظر فيها للحيوانية والناطقة وان وجدنا فيه اه
وهو

وهو صريح في مخالفة ما هنا قال الغنيمي والتحقيق ان التوفيق
ممكن بل حاصل ان شاء الله تعالى بفضل الله او قلت تحقق عندي حصوله
والحمد لله بحمل كلامه في هذه الحواش على اعتبار كون مدلول الجزء
الحيوانية المطلقة مثلاً وهي ليست بجزء المعنى لان جز المعنى
صار حصة من ذلك المطلق وحمل كلامه هنا على اعتبار كون المطلق
لما كان ماخوذاً في ضمن تلك الحصة مع كونه جزء معني الذات هنا
ما ظهر وان وفقت بتوفيق غير هذا بيان الخير مفتوح لا
يكون كذلك المشار اليه قول الحض في تعريف المفرد لا يراد بجزء
الخ فهدا النبي متقي ونفي النبي اثبات فقوله الشرح بان يراد الخ بيان
لما تقول اليه عبارة الحض ولو جري على ظاهرها لقال لا لا يراد الخ
كرامى المجازة اي ان كان غير علم والا كان مفرداً والالفة في
هذا المثال حاصلة باعتبار وصف الاول بكونه رامياً والثاني بكونه
مرمياً او التمثيل به جار على ان المراد بالمؤلف مطلق المركب افاده
الحفني وفيه ما فيه بما لا يخفى على النبيه لان الرامي اي المهود
ذكر اقال فيه للمهد الذكور فسقط ما قاله الحفني كغيره اي ومجموع
العينين معنى رامي المجازة من حيث انه مركب فلا يرد ان له جزء
اخر اعني معنى الهيئته التركيبية قاله عبد الحكيم ثبت لها اي
الذات وفي نسخ له وكتب عليها الحفني انما ذكر الضمير لان الذات مذكور
لان قال ليست للتأنيث ولذلك اطلق على الله جل ثناؤه اقول
في شفا القليل للشهاب نقله عن الكشف ذات في الاصل مؤنث ذو
قطع عنها مقتضاها من الوصف والاضافة واجريت مجرى الاسماء
المستقلة فقالوا ذات قديمة او محدثة ثم قال وحكي الازهري عن
ابن الاعرابي ذات الشيء حقيقة وخاصة وهو منقول عن مؤنث
ذو معنى الصاحب ولم يتجاسوا من اطلاقها على البارئ جل ذكره مع
كون التأنيث لان اطراده في لسان جملة الشرع دليل على صدور

الاذن في الاطلاق اه وقد ورد في قوله عليه الصلاة والسلام لم
يكذب ابراهيم الاثلاث كذبات ثنتين في ذات الله اه ينفرد
وفي المصباح قال ابن برهان من النخاعة قول المتكلمين ذات الله جهل
لان اسماءه لا تلحقها التانيث فلا يقال علامة وان كان اعلم العالمين
الحما ذكره من تميم كلامه ورده فتدبر علي ذات ثبت الخ اي لان
الصفات موضوعات لذات ما نسب اليها الاحداث اذ تقرراتها انما
تعتبر فيها النسب من جانب الذات وفي الافعال من جانب الاحداث
وذلك لان الذات المبهمة مشتركة في جميع الصفات اخذت في مفهومها
لاقتضا النسبة اياها وان كان الغرض منها افادة الاحداث المخصوصة
المشوبة اليها ولذا وقع في التمثيل القطبي فان الراسي مقام الدلالة على
رسم منسوب الي موضوع افاده عبد الحكيم فقول شارحنا مراد للدلالة
اي وصفا لا غرضا فاقامه فانه دقيق للدلالة على جسم معني فيه ان
الحجارة لا تدل الا على جسم ما من افراد الحجر وافراد غير معينة او دفعه
المدقق العطار بان التقيي مستفاد من ال المار بها للحقيقة المعينة
عند السامع بنا على جعلها جزئية كما هو التقين لا عهدي ولا استقرائية
والجنس يرسم باعتبار ما تحقق فيه وهو الفرد وكان المقصود فهم ان التقين
من لفظ حجر وليس كذلك فانه فكرة لا تقين فيه اه واجاب الدجني بقيا
لغيره بان المراد التقين النوعي لا الشخص والنوع يوجد في ضمن فرد
من افراده فاذا انقلب الرمي بفرد من نوع دل ذلك الفرد على نوعه المعني
ضرورة اه قلت قال الكنتري ما نصه المراد التقين النوعي اعني الجزئية
بنا على ان اللام للعهد الذهني وتعين فرد ما يكون نوعيا لا شخصيا
ومعني التقين النوعي ان المرسم من نوعه الحجر لا من نوع اخر لانه
النوع متعين في ضمن تقين الفرد كما نوههم اذ لا تقين للفرد هاهنا حتى
يكون النوع متعين في ضمنه مع ان تقين الفرد لا يقتضي تقين النوع
فالخاف ان التقين النوع هاهنا معني ان المرسم حجر لا شجر مثلا وذلك
كان

كان ههنا متماثل والحجارة مرادة الخ فوقفنا بان يقتض كون الجزء
الثاني مقصودا ومعتبرا في ترتيب هذا المركب مع انه لمجر التقييد اذ المركب
الاضافة ورده المدقق العطار بان الجزء المادي هو راسي الحجارة والجزء
الصوري هو الاضافة وكون الجزء الثاني ليس مقصودا بل اني به للتقييد
لا ينافي ان يكون مقصود الدلالة على معناه الذي هو مراد ههنا اذ
القصد المتعني قصده بالحكم فان المقم بالحكم في قولنا غلام زيد فاضل
هو الغلام وحده والمضاف اليه اني به لتعيينه او تخصيصه والا كان
الاتيان به لغوا اه وبه ظهر عدم صحة قول الخيال الحفني في الجواب بان
ما مر جوابه انما هو فيما اذا كان المقم معني المضاف فقط وخ فلا يظهر
كونه من قبيل المركب اما اذا كان المقم معني المضاف والمضاف اليه كما
ههنا فحين كون المضاف اليه جزءا ماديا يضافه فانه ان كان مرادة عدم
قصد المضاف اليه في الحكم فليس ولا ينافي كونه مقام الدلالة على معناه للتقييد
فيكون جزءا ماديا ايضا وبطل قوله وخ لا يظهر الخ وان كان مراده عدم
قصده مطلقا فموضوع والا كان لغوا محضا لا فائدة فيه فليتأمل لانه
مقدم مرطبا اي باعتبار افراده من زيد وعمر ونحوها اما من حيث
المفهوم فمؤخر عن المؤلف لانه مفهوم الاول سلب للثاني وسلب
الشيء فرع عن وجوده والكلام ههنا في الاول دون الثاني وقد عكس
صاحب الشمس والتعذيب وغيرها الترتيب نظر الى الثاني ثم للتقدم
اقسام خمسة وهي كما في هذا البيت قسم تقدمهم خمس رتبة شرف زمان
علة وطبيعة فالمتقدم بالرتبة هو ما كان اقرب من غيره الى مبدأ محدود
لها وتقدمه هو تلك القرينة وهو ما يجب الطبع ان كان المبدأ المحدود
بحسبه كتقدم الجنس على النوع او الوضع والجعل ان كان المبدأ المحدود بحسبها
كتقدم الصف الاول على الثاني والثاني على الثالث وهكذا بالنسبة الى
المبدأ المحدود الذي هو المجرى والمتقدم بالشرف هو الراجح به على غيره كتقدم
ابي بكر على عمر رضي الله عنهما والمتقدم بالزمان هو ماله التقدم به كتقدم نوح

علي ابراهيم عليهما وعلي نبينا الصلاة والسلام والمتقدم بالعليه هو
ماله التقدم بسبب كونه وجوده سببا وعلة في وجود المتأخر كحركة اليد
فانها متقدمة بالعلية علي حركة القلم وان كانتا معا بحسب الزمان والمتقدم
بالطبع هو ما لا يمكن ان يوجد شئ اخر الا وهو موجود وقد يمكن ان
يوجد هو ولا يكون الشئ الاخر موجودا كتقدم الواحد علي الاثنين فان
الاثنين يتوقف وجودهما علي وجود الواحد وقد يوجد الواحد بدونها
وينبغي ان يزا فريد غير موثر في المتأخر ليخرج عنه المتقدم بالعليه و
الحصر في الخمسة استقرار افاده خارج الهداية وقد بسطت الكلام عليها
في كراسة لطيفة ليوافق الوضع الطبع اذ تخالفه له من غير داع في قوة
الخطا عند المحصلين كما قاله الرازي ولان قيوده الخ اي الاربعة
الماخوذة ضمنها في التعريف علي وجه النفي اعني ان لا يكون له جزاؤه
ولا معين له اوله معني ولا يدل او يدل ولم يرد هذا ما يفيد فيه صريح
الشمسية وحواشيه وقول الحفني تبعاً للملوي وغيره ان المقدم قيد واحد
وهو كونه لا يراد بالجزء منه الخ لكنه في قوة قيود فانه قال ما لا يدل
جزءه علي جزء معناه دلالة مرادة او يقال جمع القيد للتفصيل اول الامر
معاه بقيد عن الذوق ان لم يتكلف رجوعه لما اسلفناه قنامل و
العدم مقدم لا هذا في المعدوم المطلق وما تحت فيه اضافي لانه عدم
ملكه وهو متأخر في العقل عن الملكة في اصل مفهوم المركب تحقق القيود
الخمس فيه وحاصل مفهوم المفرد عدم تحقق هذا المجموع سواء انت بعضها
او جميعها كما سبق هذا او الملكة كيفية راسخة في النفس والكيفية خبيثة
في الشئ لا تقتض لذاتها قسمة ولا نسبة وهو اربعة اقسام كيفية
محسوسة راسخة او غير راسخة وكيفية نفسانية حاله كاللثانة
في ابتداء الحلقة ومثلها كالكتاب بعد الرسوخ والعلم وغير ذلك وكيفية
استعدادية وكيفية مختصة بالكميات كالمثلثية والمربعية وتفصيل
ذلك اي في الحكمة فظهر ان الملكية كيفية راسخة في النفس كالتقريب

قوله

واراد بالمولف الخ فلا فرق بينها كما هو مذهب كثير من المناطقة
واختار الشيخ الرئيس ومن اراد به اي بالمولف ما هو اخص منه اي
من المركب قال الكنتري وهذا شبه باصطلاح النجاة ولذا قال المحقق
الطوسي في شرح الاشارات هذا اصطلاح جديد لا فائدة له في هذا
العلم ومركب وهو ما جزئه الخ قال الحفني تبعاً لغيره اذا تأملت
في هذا التعريف مع ما بعده وجدت بينهما التباين لا اعتبارا لدلالة الجز
علي المعني المقص في المولف اه وقد ترجي المدقق العطار الجواب عنه
بقوله لعل المراد بالاحصية هنا قلة الافراد اذ المولف علي هذا القول
اقل افرادا من المركب لصدقه بصورتين وهما ما اذا كان الجز به دلالة
لكن لا علي جزء معناه كما مثل وما اذا كان الجز به دلالة علي جزء معناه
لكن لا يكون مراداً كالحيو ان الناطق علماً لا نسان بخلاف المولف
فانه صادق بصورة واحدة وهي ما اذا كان الجز به دلالة علي جزء معناه
اي كالحيو ان الناطق غير علم اه والقسمة علي هذا حاضرة وذلك لان
المفرد يتناول صورتين ما ليس له جز كقوله وما له جز لكن لا يدل علي
جز سببي فان قولنا في تعريفه ما لا يدل جزوه الخ قضية سالبة تصديق
بنفي الموضوع والمركب يتناول الصورتين المتقدمتين والمولف خاص
بالصورة الواحدة المتقدمة فالاحصية ليست بالمعني المتعارف فاحرص
علي هذا البيان ولا تقلد ما وقع لرشدي وغيره بالجز به دلالة
اي بحسب مكان ما دل جزه علي جزء معناه اي دلالة مقصودة
كالحيو ان الناطق علماً والمراد بالارادة اي الغصومة من قوله
يراد علي حد قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوي اي العدل المفهوم من
اعدلوا والارادة ترادف القصد فلذا دار التفسير بينهما في كلام القوم
علي قانون اللغة اي قواعدها وما يقتضيه اصطلاحها قال
المدقق العطار وليس المراد باللغة هنا خصوص اللغة علي العربية بل
عموم اللغات لما في شرح المطالع من ان بحث المنطقي عن اللفظ ليس خاصا

بلغة من اللغات بل عام بالف الانسان اي المعهود ذكراني كلام المتن
 المحكوم عليه فيه بانه مفرد فاندفع قول العطار الاول حذق ال لا
 يلزم الخاي لكونه غير جار علي قنون اللغة والالفاظ اي المشهورة
 الكبيرة الاستعمال والافهم الفاظ كذلك كالمجمع والكتب وقوله علي ضم المخرج
 المتضيق مثلا فان معناه جعل الشيء اضافة ضم الاشياء المراد بالمجمع
 ما فوق الواحد موقلة كانت نحو قمار زيد او لا كالانسان لانسان
 لا انسان فانها حقيقتان لا اللغة بينهما مرتبة الوضع كحيوان ناطق
 او لا كالعكس اذ رتبة الجنس التقديم فهو اي التركيب اعم من الاخيرين
 اي الترتيب والتأليف وقوله مطلقا اي عموما مطلقا ضمها اي الاشياء
 بحيث البال لملابسة والحيوية تعييدية اي ضمها ملتبسة بحالة
 تقتضي تلك الحالة ان يطلق عليها اسم مخصوص غير اسمائها الموضوع
 لمفرداتها كالحیوان الناطق فان عليه حد مثلا فالحالة عروض الجزء
 الصوري للجزء المادي بالتقدم متعلق بالنسبة كقوله في الرتبة
 وان لم تكن موقلة اي كإنسان لانسان فان الترتيب الوضع الطبيعي
 موجود ولا اللغة بينهما اذ لا اللغة بين الالبات والنفي فيطلق على مجموعها
 لفظا مركب كذا قيل قال المدقق العطار ولعل الانسب ان المراد بالاسم
 الواحد تقيضات فانه الاسم المخصوص بذكر المركب الذي عرض له هذا
 الترتيب بخلاف قولنا لفظا مركب فانه ليس مختصا به بل يشمله وغيره
 او لا مرتبط بقوله في تعريف التأليف سوا كان مرتبة الوضع فابتنهما
 اعتراض مثالها ناطق حيوان فان بينهما اللغة ولا ترتيب فهو اي
 التأليف اعم الخ فيجتمعان في نحو حيوان ناطق وينفرد التأليف عن الترتيب
 في نحو ناطق حيوان والترتيب عن التأليف في نحو انسان ولا انسان
 واخص اي وهو يعني التأليف اخص من التركيب مطلقا اي خصوصا
 مطلقا فيجتمعان في نحو حيوان ناطق وينفرد التركيب عن التأليف في نحو
 انسان لانسان لعدم الاشتراك فيه وقد اخذ قيداني التأليف وقول
 الحفني

الحفني لتعبيده بكون اجزائه مرتبة الوضع لا وكذلك التركيب اه انتقال
 نظر من التأليف الي الترتيب اذ الكلام في الاول دون الثاني نعم النسبة
 بين الترتيب والتركيب كذلك لاجتماعهما في نحو حيوان ناطق وانفراد
 التركيب في نحو ناطق حيوان وكل هذا معلوم من قوله سابقا فهم اعم
 من الاخيرين الخ فانما اعاده هنا من حديث النسبة بين التأليف والتركيب
 زيادة توضيح فتدبر وبعضهم جعل الخ مقابل لقوله فهو اعم من
 الترتيب من وجه وعلي هذا القول فالمراد من التأليف مطلق التركيب
 فلم يعتبر فيه اللغة وفي التأليف الترتيب وقول المتضمنة لكونه
 اخص من وجه وبعضهم جعلها الخ باعتبار في الترتيب اللغة
 وفي التأليف الترتيب وقول المدقق العطار بان اعتبار في التركيب
 الثلاثة لعله تحريف او سبق قلم كما لا يخفى والمعزدي الخ قال الحفني
 ظاهره مطلقا اسما او فعلا او حرفا مع ان المنقسم الي الكلي والجزئي هو
 الاسم واما الفعل فهو كلي ابد اكما صرحوا به لانه محمول علي فاعله ومن
 شات المحمول الكلية وتختص فاعله لا يوجب تشخيصه واما الحرف
 فليس كليا ولا جزئيا لانه لما لم يقد معناه الا بمتعلقه وكان معناه فيما
 دخل عليه لم يكن بذاته كليا ولا جزئيا هكذا قال بعض الشارحين وهو
 مخالف لما عليه علماء الوضع من ان الحرف له معني في نفسه وان كان لا يدل
 عليه الا بمتعلقه ثم اختلفوا فذهب السعد الي انه كلي لانه موضوع عنده
 للمعني المطلق فمن مثلا موضوعه للابتداء المطلق لكنهم لم يستعملوا في
 الابتداء الجزئي فالحرف عنده كلييات وصفا جزئيات استعمالا وذهب البعض
 الي انه موضوع للمعني الجزئي المستخص بالمعني المطلق فالحرف عنده جزئيات
 وصف استعمالا واللة الوضع علي هذا الكلية وهذا المذهب هو الحق وتخصيص
 التقسيم بالمعزدي غير ظم لان من الكليات ما في التركيب كالجسم النامي
 الا ان يقال التخصيص بما ذكر ليس للاحتراز بل لان الكلام هنا في
 الكليات الخمس وهي مفردات لكن ينبغي النظر في المركب الكلي والجزء هل

هو كلي او جزء اول كلي ولا جزء انظره اه و اقول قوله ظاهره المراد ه
التوريك علي المقضي اخذه المفرد مقسما لما بينه وهو مردود بان صحة تقسيم
الشيء الي اشياء لا تتوقف علي جزيان جميعها في جميع افراده وقد اخذه مقسما
كثير من المحققين من اهل الفن قال الدواني المقسم مطلق المفرد لا المفرد
المطلق وعلمه الزاهدي بان كلاما من الفعل والحرف لا يتصف بالكلية والجزئية
فاذا جعل المفرد المطلق مقسما يلزم كون كل منهما متصفا بذلك لان العوم
والاطلاق معتبران في الشيء المطلق بخلاف ما اذا جعل مطلق المفرد مقسما
فان مطلق الشيء لا يعتبر فيه العوم والاطلاق اه وقوله واما الفعل الخ
قال المدقق العطار ان الفعل كلي باعتبار دلالته علي الحدث لصحة اتصاف
اي فاعل كان به وجزء باعتبار دلالته علي نسبة معينة لذلك الحدث الي
فاعل مخصوص الا ان هذه النسبة غير مقصورة بالذات بل هي حالة بين
الفعل وفاعله تابعة في القصد لهما فيكون لمعني الحرف واما الحرف فالحق
فيه انه جزء لا غير لانه موضوع وصناعا معني مخصوص وهو متمتع
صدقه علي كثيرين وهذا كله باعتبار معني الفعل والحرف والا فقد حقق
السيد في حواش شرح السمية ان الحرف من حيث هو حرف والفعل من حيث
هو فعل لا يوصف واحد منهما بالكلية ولا بالجزئية وهذا تبين لكانه
لما معني لما قبل بعد تقرير نحو ما قلناه عن بعض الشارحين انه محال لما
عليه علم الوضع فان ما قاله ذلك الشارح في اللغة فيه كلام مهم اصلا كما يعلم
بالوقوف علي كلامه وكلامهم اه وفي الحواش القطبية لعبد الحكيم ان الحرف
ومثلها الضاير واسماء اشارات والموصولات علي القول بانها موضوعات
للمعاني الكلية الا انه شرط استعمالها في الجزئيات داخلية في الكلي وعلي القول
بانها موضوعات بالوضع العام للمعاني الجزئية فهي خارجة عن القسمة ومن
قال انها موضوعات للمعاني مشخصة فقد سها لانها موضوعات للمعاني جزئية
داخلية تحت المفهوم الكلي الذي هو الاله كوضعها سو كانت مشخصة اولاه
ويوضح قوله ومن قاله الخ ما ذكره في حواش الداري من ان جزئيات الابداء

جزئيات

جزئيات اصنافيات كونها احصا المفهوم الابداء الان المراد الابداء من حيث
انه عرض له خصوصية كونه حالة بين السير والبصرة مثلا وتلك الحضور
والتقييد لا يضر جزئيات حقيقيا لاحتمال الوقوع علي الخاشقي والخصلة
هي الكلي باعتبار تقييده بخصوصية فصيح ان الابداء المطلق مدلول
اسم وان الابداء من حيث انه حالة بين السير والبصرة مدلول حرفي
مع كونه جزئيا اصنافيا له ايضوا ثبات الافراد الحقيقية لمفهوم الابداء
وهي ما يستتبع فرض اشتراكه بين كثيرين بحيث يكون مدلول الكلمة من
عمالا شاهد عليه اذ لا يفهم منه الابداء شيء من شئ وهذه الخصوصية
لا تقضي الجزئية الحقيقية اه وبه تعرف ما في عبارة المدقق العطار للتقدم
وما في عبارة الحفني في توجيه المخالفة الا ان للنظر في هذه العبارة محال
لا يتجني علي من معطن فتأمل وقوله ان الفعل كلي ابد الحمله الخ قال الفقيه
وتبعه القيومي فيه نظر يعلم من مراجعة كلام السيد في حاشية السمية
اه وقوله وتخصيص التقسيم بالمفرد الخ اصله للفقيه والقيومي نقله عن
بعض الشروح واجاب عنه المدقق العطار بانها وان كانت بعض الكلمات
قد يدل عليه بلفظ مركب كجسم نامي الا انه نادر لا يقوم في التخصيص ورد
جوابهم بان نحو جسم نامي لم يخرج عن الكلمات الخمس لانه اما جنس
بالنظر لما تحت او نوع بالنظر الي ما فوقه علي انك قد سمعت ان قواعد الفن
يجب ان تكون عامة اه و اقول سيأتي لهم ان نحو جنس نامي ليس بمجموعة
هو الجنس بل الجنس هو قسم فقط والقيود خارج وان كان التقييد داخل
نظير ما قيل في العدم البصر كما تقدم وبه صرح غير واحد من المحققين كما
ستسهر عليه في محله مع ما قيل فيه فتدبر وقوله ويبقى النظر الخ هو ايض
ما تتبع فيه الفقيه والقيومي ورده المدقق العطار بانها ان اراد بذلك لفظا
مركبا من لفظين ومدلول احدهما كلي ومدلول الاخر جزئي كريد انسان فهذا
تدخل تحت القسمة باعتبار مفرداته لان مورد القسمة اللفظ المفرد وان
اراد معني يكون مركبا من معينين احدهما كلي والاخر جزئي ودل عليه بلفظ

صية

مة

مفرد فهذا محض فرد لا وجود له في الخارج اه والظن ان مراده الاول لبنائه
علي كون الكلبي يكون كما هو صريح عبارة الفيلسوف فتدبر بالنظر الي
معناه يشير الي ان تقسيم المفرد الي كلي وجزئي في الحقيقة تقسيم لخاصة
توصف المعنى بالكلية والجزئية حقيقة وتوصف اللفظ بهما بما ازمن
تفصيل وصف الدال بوصف المدلول قال الحفني والمراد بالمفرد هنا ما وضع
لفظ المفرد بازا به كالجوان الناطقة للانسان لا مفهومه السابق كما هو
ظن اه وماخذه قول الشريف في الحواشي القطبية ليس المراد من المعنى
المفرد هنا ما يكون بسيط لا جزؤه ومن المعنى المركب ما يكون مركبا
وله جزئ بل المراد من المعنى المفرد ما يكون لفظه مفردا ومن المعنى
المركب ما يكون لفظه مركبا فالافراد والتركيب صفتان للالفاظ اضافة
ويوصف بهما المعاني تبعاً فيقال المعنى المفرد ما يستفاد من اللفظ للفرد
والمعنى المركب ما يستفاد من اللفظ المركب اه قال الفاضل عبد الحكيم
قوله ليس المراد من المفرد الخ اي وصف المعنى بالافراد باعتبار نفسه
وقوله بل المراد الخ هذه العبارة ظاهرة في انه وصف للمعنى بحال متعلقة
بخو زيد قائم الاب وقوله فيقال المعنى المفرد الخ يفيد انه وصف له
بحال نفسه الا انه وصف حصل له بوصف اللفظ وقوله فالافراد و
التركيب الخ يجتمعا للمعنيين بان يراد بالتبع ما يحصل بسبب الغير وان
يراد به ما يكون وصفا له بحال متعلقة وعلى اي تقدير لا بد من حرف
احد العبارتين عن الظن وحمله على انه بيان للافراد بلا زعم فتدبر اه
نفس تصور الخ زيد لفظ تصور لئلا يفيد ان المراد عدم الامتناع
في نفس الامر فيلزم ان يخون مفهوم واجب الوجود اخلا في حد الجزئي
وخارجا من حد الكلبي فلما قيد به علم ان المراد عدم منعه في الفعل من
الاشتراك اي ما لا يمنع العقل من ان يجعله مشتركاً فلا يلزم دخول
مفهوم واجب الوجود في حد الجزئي ولا خروجه عن حد الكلبي واما التقييد
بالنفس فليلا يتصور دخول مفهوم الواجب في الجزئي وخروجه من الكل
اذ لا حظ

اذا لا حظ العقل مع ملاحظة برهان التوحيد فان العقل لا يمكنه
فرض اشتراكه لكن هذا الامتناع لم يحصل بمجرد تصور حصوله في العقل
بل به وملاحظة ذلك البرهان واما مجرد تصور حصوله في العقل
فيمكن العقل فرض اشتراكه افاده الشريف في حواشيه القطبية وقد قال
في حواش المطالع ان الاحتياج الي زيادة قيد النفس بنا على ان يراد بعدم
منع تصور من الشركة ان لا يكون له مدخل فيه ولو لم يدب ما لا يكون
مستقلا فيه فلا حاجة الي ذلك القيد فقيد النفس احتياط لدفع توهم
الخروج اه وقوله في الحواش فليلا يتوهم الخ اشارة اليه الذي لا يمنع
الخوان ان يراد من الموصول المفهوم كما هو المناسب لكون الكلية والجزئية صفة
له حقيقة كانت الاضافة في مفهومه بيانية لئلا يلزم التناقض يجعل
المفهوم له مفهوم اذ يصير المعنى ح المفهوم الذي لا يمنع نفس تصور مفهوم
الخوان ان يراد منه اللفظ علي وجه المجاز كما علمت كانت الاضافة فيه
علي معني اللام لكن قال المدقق العطار يا باه قول الش والمفرد النظر الي
معناه اه فتأمل مفهومه عبر به دون المسمى ليدخل المجاز فان المسمى
في اصطلاحهم انما يطلق علي المعنى الحقيقي بخلاف المفهوم والمعنى وهما
متحدان ذاتا مختلفان اعتبارا فان حيث التزم من اللفظ يسمى مفهوما
ومن حيث قصده منه تسمى معني واثر التعبير بالمفهوم دون المعنى لانه
معتبر من حيث تصويره وحصوله في الذهن افاده عبد الحكيم من
حيث انه الخ في الحواش القطبية للشريف لما كان ظن العبارة يدل علي ان
المانع من الشركة هو نفس تصور منة علي ان المراد منع ذلك المفهوم
من حيث انه منصور اي لا من حيث هو اه وحاصله ان اسناد المنع
الي نفس التصور يدل علي ان المانع هو نفس التصور وليس كذلك اذ لا مانع
من حمل المفهوم علي كثيرين ليس صورته الحاصلة في العقل بل ذاته لكن
باعتبار حصوله فيه وفي شرح مرشدي افندي في قولنا من حيث انه متصور
اشارة لرد من ذهب الي ان المتصف بالكلية التصور الذي هو الصورة

لا المتصور الذي هو ذو الصورة وانما كان هذا مردودا لان الصورة حاصلة
 في النفس الشخصية الجزئية وجزئية المحل توجب جزئية الحال فلا نظرا
 الكلية للصورة بل علي ذي الصورة علي ما حققه بعض المحققين اهـ ونقله
 ارباب الحواشي ونزيفه المولي الكنتري بما فيه للنظر بحال كما وقع الشركة
 اي شركة الافراد فيه اي المفهوم بمعنى صدقه وحمله علي كل منها كما اشار اليه
 بالحبيبية فمعني وقوع الشركة في المفهوم صدقه علي افراد متعددة لا قوله
 للتعدد في نفسه لان معناه شئ واحد وهو الحقيقة افاده الحفني تبعا لغيره
 وظاهره ان الحبيبية في كلام الشارح بيان لقول المصنف وقوع الشركة فيه والظن
 انها للتقييد وذلك لان الشركة بين كثيرين قد تقع في الجزئيات فان زيدا
 مثلا يقبل الشركة في مدلوله بالابوة ان كان ابا وبالنسبة ان كان ابنا وبالملكية
 ان كان ملوكا وبالمالكية ان كان مالكا الي غير ذلك فقيد الشركة بالمحل
 ومعناه ان يصدق الكلي علي جزئياته صدقا ليس هو الصدق في نفس
 الامر بل ما هو اعم بحسب نفسي الامر والفرض من العقلي فالمعتبر امكن
 فرض صدقه علي كثيرين سواء كان صادقا في نفس الامر او لم تكن وسوا
 كان فرض العقل صدقه او لم يفرض قد دخل جميع الكليات والمراد بالمحل
 حمل المواطاة لا غير روح لا يكون العلم مثلا كليات الا بصدقه علي علم
 زيد وعلم عمرو وهكذا الا بصدقه علي زيد وعمرو الخ فانه محمول عليها
 اشتقاقا وروح فكان الاول للشأن ان يعبر بلفظ الصدق فانه خاص بحمل
 المواطاة بخلاف الحمل فانه مشترك بينه وبين حمل الاشتقاق كما نبه
 علي ذلك السنوس الا ان يقال جري الشئ علي عدم الفرق افاده العطار
 وفي حاشية المولي ان الحبيبية دفع لا يبراد حاصلة صدق التعريف علي زيد
 اذا اشترك في معناه افراد باعتبار ابوته لهم مثلا وحاصل الدفع تبيين
 ان الاشتراك المضاف للمعني قد اصطلحوا علي انه عبارة عن صدق ذلك
 المعني علي كثيرين وهذا الجواب للامام السنوسي وعليه يتجه كلامهم
 المتقدم وان قال المدقق العطار ان الحبيبية لو كانت بيانا لكان الانسب

الاثبات

الاثبات باي فتدبر ثم ان المراد من الفرض التجويز اي الحكم بالجواز لا
 التقدير المعتبر في مقدم الشرطية ولذا قال المولي الزاهدي فرض
 المحال لا يجري في الفرض بمعنى التجويز العقلي كما ان الفرض المحال يجري في
 الفرض بمعنى التقدير ضرورة انه لا يجري فيه اهـ فافهم ما قاله سواء
 وجدت الخ راجع لقول المصنف الكلي وهو الذي لا يمنع الخ فالمعتبر مقسما
 الكلي من حيث هو المعرف بالتعريف المتقدم ليس رافعا لقوله فان مفهومه
 اذا تصور الخ كما قد يتوهم والا لزم تقسيم الشئ الي نفسه والي غيره لان
 الانسان المفرع عليه قوله فان مفهومه الخ قسم من تلك الاقسام
 كاللواكب هذا مثال لافراد الكلي المتناهي للافراد لانه فان مثاله كوكب
 قال الفاضل عبد الحكيم وانما غير الاسلوب اعتنا ببيان المتناهي والمراد
 باللكواكب الدعم من السيارة وغيرها والسيارة سبعة جمعها بعضهم بقوله
 زحل شري مريخه من شمسه فتراه تهرت لعطارد الاقار واما الثوابت
 فالمرصود منها محصور في عدد ذكر في علم الهيئة وكل واحد من السيارة
 في فلک واما الثابتة فهي في الفلك الثامن كما حققه في علم الهيئة افاده
 العطار ام لم تنته ابي وجدت لكن بدونه تناء واعلم ان مذهب
 اهل السنة ان كل ما احاط به الوجود متناه ومذهب الحكماء انه قد توجد
 افراد الكلي مع عدم تناهيها كالنفوس الناطقة علي القول بعدم التناسخ
 القايل به بعضهم فانها ليست متناهية مع وجودها ما علي القول بالتناسخ
 كما هو رأي بعضهم فهي متناهية مع وجودها فلو خرج المثال علي رأيهم ظهر
 ما يغيبه منبع الشئ من اثبات وجود الافراد مع عدم التناهي بخلاف ما لو
 خرج علي طريقة اهل السنة فانه يحتاج الي ان يكون المراد وجدت افراده
 في الجملة ولم ينته نوعها باعتبار جملة افراده حتي لا يحصل التناقض بين
 الحكم بالوجود وعدم التناهي ولذا قال السعد في شرح التسمية المراد
 بعدم تناهي الافراد ان لا تنهي افراده الي حد لا يوجد بعد فردا ان
 يكون الموجود منها غير متناه اهـ فاندفع ما في الحفني وغيره من ابطال

التمثيل بنعمة الله ومناقشة المدقق العطار في الجواب علي تخريجه علي
مذهب اهل السنة بانه غير مستقيم لعدم صدقه علي ان افراده وجدت
بلادتنا بل الموجود بعض الافراد له لوجه لها كما لا يخفى علي من التفت
بذهنه ادني التفاته فتدبر ومثل له بعضهم بحركات الفلك اذ ما من
حركة منها عند الفلاسفة الا وقبلها حركة لا الي اول ونقش بانه لم يتحقق
الا وجود حركة واحدة انية وما مضى او سيوجد معدوم فليس هناك افراد
موجودة لا تتناهي ورده المدقق بانه يكفي تحقق وجودها ولو علي
سبيل التقاطع مع عدم تناهيها وحركة الفلك التي مضت كذلك بناء
علي قدمه عندهم هذا ويمكن التمثيل لهذا القسم بالاشبهه فيه كالتمثيل
بكالات الله او معلوماته او مقدوراته ولم يعمد دليل علي استحالة عدم النهاية
في القديم وفي الحتمي من ان الاول في التمثيل بشي او موجود او ثابت
فان افرادها الموجودة في الخارج غير متناهية فانها تصدق علي صفات
الله تعالى التي لا نهاية لها فتدبر اولم توجد اي افراده فيه اي الخارج
وهو عطف علي قوله وجدت وقوله كالمجموع بين الصدين اي بينهما وبين
ما نالهما من كل متناهيين افاده الغيبي اولعدم وجودها عطف
علي قوله لا متناهيها قال القليوبي وغيره وفيه ركازة للزوم تعليل الشئ
بنفسه ودفعه الحتمي بان المراد بالوجود اليجاد مجازا هذا وعدم وجود
ما ذكره مطلقا وهو كان في التمثيل كما في الحواش الغشبية علي شرح الدواني
والا فكيف يعلم ان مثل هذه الامور ممكنة الوجود اولم توجد كحيل من
ياقوت الخ قال ارباب الحواش هنا هذا او مماثلة كالذي قبله والذي بعده
من قبيل المفرد المتعبد لا من قبيل المركب اذ المقص هو الحيل او البهيم مثلا فقط
بعتيد ان يكون من كذا الالهية والزيعة مثلا حتي يكون مركبا هو
وهو ما يؤيد ما تقدم لنا قريبا معهم وما ادري كيف عذب عنهم مع قرينه
وسياتي لك جما وعدنا ما يتعلق بذلك فتدبر زيف هو بالزاي
المكسورة بعدها هزة ساكنة وبالكسر وتفتح اخره قاف كما ضبط الشئ في
شرح

شرح تخريجه الغشبي كالاته التمثيل به علي انه بمعنى المعبود بحق
وانه في الاصل صفة ثم غلبت عليه العلمية ولذا قال الشئ اي المعبود بحق
يشير لهذا بخلاف علي القول بانه علم جزئي قاله العطار اذ الدليل
الخارجي الخصلة لا متناهي وجود الخ قال في حواش جمع الجوامع ولذا اضل
كثير بالاشراك ولو كانت وحدا نيتة تعالى بضرورة العقل لما وقع ذلك
من عاقل وفي ذكر هذا المثال من المناطق نوع اساسة ادب اهو وفي
العطارية نقلا عن بعض المنارية كان ينبغي اسقاط هذا القسم من
اقسام الكلبي لا يها مده في مقام الالهية ما لا يصح في حقه تعالى ولكن
من المعلوم ان التقسيم واقع باصطلاح الحكماء وهم لا يتجاسون عن ذلك
غايته انه منقول عنهم فهو من جملة موقوفاتهم المنقولة عنهم في كتب
الاسلام اه ثم ما ذكره الشئ ستة اقسام وذكرها المتأخرون ثلاثة بادراج
كل اثنين قسما علي حدة كما لا يخفى هذا او المقام يتعلق به بحث شريف وهو
الفرق بين الكل الطبيعي والمنطقي والعقلي وما يتعلق بها والكلام فيه طويل
الذيل الا اننا ذكرنا ما يكون جليل النيل فنقول اذ قلنا الحيوان مثلا
كلي فيتعلق به الفرض من وجوه ثلاثة للحيوان من حيث هو وهو مفهوم
الكل من غير اشارة الي مادة من المواد والحيوان الكلبي وهو مجموع الكلب
من الحيوان والكلبي والتقارير بين هذه المفاهيم ظفانه لو كان المفهوم
من احد هذين اللقطين اعني المفهوم والكلبي غير المفهوم من الاخر للزم
من تعقل كل واحد منهما تعقل الاخر وليس كذلك فان مفهوم الكلبي
ما لا يمنع نفس نظوره من وقوع الشراكة ومفهوم الحيوان الجسم النامي
الحساس المتميز بالارادة ومن البين جواز تعقل أحدهما مع الذهول
عن الاخر وحاصله ان الحيوان اعني الجسم النامي امر يعرضه في العقل
حالة اعتبارية ليس لها وجود الا بالاعتبار والانتزاع وهو كونه غير
مانع من الشراكة ونسبة هذا العارض المسمى بالكلية الي ذلك المعروض
الي ذلك المعروض في النفل كنسبة البياض العارض للتواب في الخارج اليه

من حيث ان كلا منهما قائم بموصوفه مختص به اختصاص النعت بالمنقوت
الا ان احدهما من حيث الوجود الخارجي فاذا اشتق من البياض الابيض
المحمول بالمواطاة علي الثوب كان هناك معرض هو الثوب وعارض هو
مفهوم الابيض ومجموع مركب من العارض والمعرض كذلك اذا اشتق
من الكلي المحمول بالمواطاة علي الحيوان كان هناك ايضاً معرض هو مفهوم
الحيوان وعارض هو مفهوم الكلي ومجموع مركب من العارض والمعرض
وكما ان معرض الابيض من حيث هو ليس عني مفهوم الثوب ولا جزء
له بل هو مفهوم خارج عنه صالح لان يحمل علي الثوب وعلي غيره
كذلك مفهوم الكلي ليس عني مفهوم خارج عنه صالح لان يحمل
علي الحيوان وعلي غيره من المفاهيم التي تفرضها الكلية في العقل
فالاول اعني مفهوم الحيوان من حيث هو هو يسمي كلياً طبيعياً
لكونه طبيعة اي حقيقة من حقايق اعيان الموجودات في الجملة
اول وجوده في الطبيعة اي الخارج والثاني اعني مفهوم الكلي
من غير اشارة الي مادة من المواد يسمي كلياً منطقياً لان المنطقي
انما يبحث عنه فانه ياخذ هذا المفهوم من غير نسبة الي مادة من
المواد ويورد عليه احكاماً لتكون تلك الاحكام عامة شاملة لجميع
ما صدق عليه مفهوم الكلي والثالث يسمي كلياً عقلياً لعدم تحقق
هذا المفهوم الا في العقل لان التركيب من المعرض والعارض عقلي
صرفاً سوا قلنا بوجود ما يصدق عليه في الخارج لكون المعرض
والعارض موجودين في الخارج كالابيض او قلنا بعدمه لعدم كون
العارض موجوداً ثم ان الكلي الطبيعي قد يكون موجوداً في الخارج
حقيقة لا تجوز ان يعني ان افردته موجود فيه واستدل الرازي في شرح
السمة علي وجوده بانه جزء من هذا الحيوان الموجود في الخارج
وجزء الموجود موجود واعتراض بانه ان اريد ان جزءه في الخارج
فمنوع بل هو اول المسئلة المتنازع فيها وان اريد ان جزءه في الذهن

فلا

فلا نسلم ان الجزء الذهني للموجود الخارجي يجب ان يكون موجوداً في
الخارج ورده الفاضل عبد الحكيم بان انعلم بالضرورة ان اطلاق الحيوان
علي اشخاصه ليس كاطلاق لفظ العين علي معانيه واطلاق الابيض
علي الجسم حيث يحتاج الي ملاحظة امر خارج عنه بل نجزم بانه متقوم
به ولا نفي بالجزء الا ما يتقوم به الشيء ولا يمكن تحصيل ماهيته بدونه
ولا شك ان ما يتقوم الموجود يجب ان يكون موجوداً او خلاصته انه
لا شك ان بعض الاشخاص كالانسان يشارك بعضاً كالفرس دون
بعض كالشجر في امر وهي الحيوانية مع قطع النظر عن الوجود وما يتبعه
من العوارض والاثار المترتبة عليه فذلك الامر المشترك يتقوم به
الاشخاص في حد ذاتها مع قطع النظر عن الوجود وما يتبعه من العوارض
فظهر اندفاع الاعتراض المذكور ووجهه ان الجزء ما يتقوم به الشيء
ولا تعلق له بالخارج والذهن بل يتقوم به الماهية مع قطع النظر عن
الوجود والعدم وهو اعترض ايضاً بانه لو كان موجوداً فاما بوجود
الفرد فيلزم قيام وجود واحد بامر بين او بوجود مغاير له فلا يصح
الحمل اذ الحمل يقتضي الاتحاد في الوجود وان كل موجود في الخارج فهو
متشخص بالديهيته وهذا هو منشا حكمه بامتناع وجوده قال الفاضل
عبد الحكيم وقد اجيب عن الاول بما لا يحتمل المقام ايراده وعن الثاني
بانه حكم وهي اي حكم به العقل مشوباً بمخالطة الوهم فان الحاكم في الاحكام
الكادبة هو العقل المشوب بالوهم دون العقل المجرد فانه اذا تجرد عن
مخالطة الوهم كانت احكاماً صارفة كيف لا يكون حكماً وهي والتفتيش
المذكور اي في قوله لا شك ان بعض الاشخاص الخرساق الي وجود الامر
المشترك والي ما ذكرنا من التحقيق اشار الشيخ الرئيس في الاشارات
بقوله تنبيه فقد يغلب علي او هام الناس ان الموجود هو المحسوس
وان ما لا يناله الحس بجوهره ففرض وجوده محال اه وقد ذكر الله
الدواني عبارة الرئيس بتمامها فانظره قال المدقق العطار في حواشي

الخبير وحاصل ما اجيب به عن الاول اختيار الشك الاول فيه
وتسليم لزوم قيام الوجود الواحد بامرين فان قيام الشيء الواحد
بامرين انما ثبتت محاليتها في العرض الموجود لا الامور الاعتبارية
الا لتراعية والوجود منها والادلة التي اوردناها على الامتناع انما
تمت في امتناع قيام الاعراض الموجودة ويؤيد ما قلنا قول صاحب
حكمة العين الحيوان المطلق لا يدخل في الوجود الا بعد تعيينه بقيد
فانه ما لم يصرفنا طبقا وصاهلا او غيرهما من الفصول لا يمكن دخوله
في الوجود ومن منع ذلك فقد كابر عقله فاذن الوجود لا يعرض للحيوان
المركب في فالحیوان الناطق وان كان مركبا بحسب الماهية لكن وجوده
يعينه هو وجود الحيوان وهو في الحواس الزاهدية على الدواينة توضح
مرام القائلين بوجود الكلي الطبيعي خارجا ان حقيقة الانسان مثله
حال اقتراب العوارض التي هي خارجة عنها موجودة في الخارج فتكون
تلك الحقيقة من حيث هي وذاتياتها التي هي متحدة معها موجودة
في الخارج كما تشهد به الضرورة كيف ولولم تكن موجودة يلزم مغايرتها
عن نفسها وبطلانها حال مغايرتها للعوارض بل لا يتصور مغايرتها
لها وتلك الحقيقة ليست متعينة في حد ذاتها لان تعيينها ليس عينها
ولا جزئها فيمكن ان تلاحظها لا بشرط شيء فنقضى لها الكلية ويكون كليا
طبيعيًا ويمكن ان تلاحظها بشرط شيء فنقضى لها الجزئية وتكون جزئا
او حصة او في حواشي الدقة المطار نقلا عن بعض الفضلاء ان الكلي
العقلي والمنطقي في وجودها خارجا خلاف في قال بوجود الاضائة قال
بوجود المنطقي ولزمه القول بوجود العقلي لانه مركب من الطبيعي و
المنطقي الموجودين ومن منعه منع وجود المنطقي ولزمه عدمه وجود
العقلي ضرورة عدم وجود احد جزئيه اه تم قال وفيه محال للبحث فتدبر
هذا فان تمت والافدوتك المطول ان قوله ثم الكلي اي باعتبار معناه
ان استوي معناه الحق قالوا في العبارة قلب اي استوي افراده في

معناه قال الغيومي لان الاستوي انما يكون بين امرين فالكثير والمعنى
ليس بمعدد الاستواء فرع التقدير ثم قال وفيه بحث وفي الغيومي توجيهه
بان المراد بالاستواء عدم التفاوت بقريته المقابلة قائله في افراد
قال الخفي وغيره اي الذهنية او الخارجية كالشمس والانسان فان
صدق الاول على افراد الذهنية والثاني على افراد الخارجية بالسوية
لاتفاوت بين الافراد في المعنى بوجه من اوجه التفاوت الاتية اه
وقد نبع في هذا شارح التسمية فتناقشا العصام بانه لا يخلو اما ان يراد بالافراد
الخارجية الموجودة في الخارج بالفعل فيخرج من القسمين الافراد المقدرة
في الوجود في الخارج ولا بد في التواطي من التساوي فيها ايض واما ان يراد
بها ما يكون انصافها بالمفهوم خارج الذهن فللشمس ايض افراد خارجية مقدرة
فلا وجه لتخصيصها بالافراد الذهنية كما لا وجه لتخصيص الانسان بالافراد
الخارجية والتحقيق ان مراده بالافراد الذهنية ما يكون انصافها
لمفهوم في الذهن وبالخارجية ما يكون كذلك في الخارج محققة كانت او مقدرة
فالانسان والشمس مثلا لتساوي الافراد الذهنية والخارجية ولم يذكر مثلا
تساوي الافراد الذهنية فقط ولاتساوي الافراد الخارجية فقط فحمل
احد المثالين لتساوي الافراد الخارجية والاخر لتساوي الافراد الذهنية
عقلا وكيف لا وللشمس فرد خارجي لا معنى له في اعتبار التساوي
والتماثل بالشمس بعد التماثل بالانسان لتوضح ان المراد بالافراد الخارجية
ما يعم المحققة والمقدرة اه ودفعه الفاضل عبد الحكيم بان المراد بالافراد الذهنية
الفرضية وان كان يمتنع ذلك بسبب خارج من مفهوم اللفظ كالشمس كذا في
الشفا والمراد بالخارجية ما يقابلها سواء كانت في الاعيان او في الذهن فانصح
ان للانسان افراد خارجية لا ذهنية وللشمس افراد ذهنية وان دفع التحير
الذي عرض لبعض الناظرين اه متواطيا من التواطي وهو التوافق
لتوافق افراده في معناه وصدقة عليها بالسوية فنحو الانسان له افراد
خارجية يصدق عليها ويحمل حمل مواطاة اذ الكلي محمول على افراده بهذا

الحل وكذلك نحو الشمس لها افراد ذهنية تصدق عليها وتحمل كذلك لان الافراد
التي يفرضها العقل يفرضها متفقة مع الفرد الموجود في جميع ما عدا الشخص
اذ لا تنزع امر اخر مقدم لتلك الافراد بخالف لمقدم الفرد الموجود وقال
بعضهم انه لا يسمى لفظ اللاشي كليا وانا المعتبر في التواطى والتشكيك
هو التصديق في نفس الامور والكليات الفرضية خارجة عن القسمين وهو
مردود بان هذا لا يشاهد عليه من كلامهم ولا فائدة اليه كيف وقد قال
الشيخ في الشفا الكلي انما يصير كليا بان له نسبة ما اما بالوجود واما بصحة
التوهم الي جزئيات تحمل عليها افاده عبد الحكيم وان تفاوتت فيها اي
تفاوت الكلي في تلك الافراد به والتفاوت كما في شئ القرطبي وغيره على ثلاثة
اوجه وهي الاولية بمعنى التقدم بالذات والاشدية بمعنى كثرة الآثار
والاولوية بمعنى النسبة في نظر العقل وهو اختلاف الافراد في الاولوية
وعدمها كالوجود فانه في الواجب اتم واثبت واقي منه في الممكن اي حصول
الوجود في الواجب علي طبق نظر العقل اتم لعدم سبق العدم عليه لاذاتنا
ولا زمانا واثبت لامتناع زواله واقي لامتناع تصور انفكاكه عنه
لانه عيني ذاته فذاته احق من الممكن وليرى ذكر الشئ الا القسمين الاولين
قال المدقق العطار كانه لا يستلزام الاشدية الاولوية اهو وبقي تفسير
رابع ذكره الجلال الدواني في حواشي التجريد وهو الزيادة والنقصان
الا انه غير شهير فلهذا يتعرضوا له وصاحب التهذيب اقتصر على
الاولوية والاولوية فقال المحقق الراهدي التشكيك على وجوه ثلاثة
ما يتصف به الفرد فقط ولا يتصف به صدق الكلي عليه كما لا شدية
والثاني ما يتصف به الصدق فقط وهو الاولوية والثالث ما يتصف
به الفرد والصدق معا والاولوية من هذا القبيل والمض لم يجمل الاول
من وجوه التشكيك لان ما يتصف به الفرد ولا يتصف به الصدق
ليس في الحقيقة من وجوه التشكيك بل من موجبات الاولوية التي
هي من وجوهه اهو قائل بالشدة اي بسبب كون الشئ في بعضها

اشد

اشد في البعض الاخر ونقل الغيوم من ثبعا للغمي عن الحفيد هنا بحثا
وهو انهم جعلوا الاشدية باعتبار كثرة الآثار وكما لها والظن ان ذلك
يوجد في المتواطى كالانسان اذ بعض افراده كغينا عليه افضل الصلاة
والسلام اكثر واكمل بحسب الخواص الانسانية كالادراك من غيره كحيي
عليه الصلاة والسلام مع انه لم يتكدر بالشهوات الجسمانية اصلا تأمل
اه قلت نقله العلامة سم في اياته وابتهج به واصله انه لما فسروا الا
شدية باكثرية الآثار الماهية في بعض الافراد ورد عليهم ان ذلك
يستلزم التشكيك في الذاتيات ولا يصح فيها لان الذاتيات لا تقبل التفاوت
واجاب الجلال الدواني عنه بان معنى كون احد الفردين اشد كونه بحيث
ينترع منه العقل بمعونة الوهم امثال الاضعف ويحلل اليها بضرب من
التجليل فهو مالا سود مقول بالتشكيك على اسودين معينين باعتبار
ان السواد في احدهما ازيد من الاخر معنى ان العقل بمعونة الوهم ينترع من
احدهما امثال الاخر اهو وقال الفاضل عبد الحكيم لا يصح ان يقال ان زيدا
اشد واقدم واولي بالانسانية من عمر وعلي ما نقل عن بهسينار معيار
التشكيك استعمال صفة التفضيل اهو وفي شرح المدقق ملاحسن علي سلم
العلوم في هذا المقام ما يجب الدخاطة به لذوي الافهام او التقدم
اي بالذات اذ الاعتبار بالتقدم الزماني في التشكيك فسقط ما نقل هنا
عن حواشي جمع الجوامع من زيادة الزمان اذ يلزمه على هذا ان يكون
الانسان مشككا لتقدم بعض افراده علي بعض تقدم ما زما نيا فتدبر
فمشكك بصيغة اسم الفاعل سمي بذلك لانه يشكك الناظر فيه فلا يدري
اهو من المتواطى نظر الاتحاد الحقيقة امر من المشترك نظر للاختلاف
الذي بين الافراد في الحقيقة ومن ثم قال ابن التلمساني لا حقيقة للمشكك
لان ما به التفاوت ان دخل في التسمية فمشترك والافراد المتواطى واجاب
عنه القراني بان كلاما من المتواطى والمشكك موضوع للفرد المشترك لكن
التفاوت ان كان بامور من جنس المسمى فهو المشكك او بامور خارجة

عن سماه كالدكورة والافئنة والعلم والجهل فهو المتواطي قاله الش في
 حواشي جمع الجوامع قال الغنيمي نقلا عن شيخه وبوضع هذا الجواب
 ان التفاوت خارج عن مفهومه الا انه داخل في وقوعه علي افراده
 وحصوله فيها فاعتبر قسما علي حدة مقابل بما ليس فيه هذا التفاوت
 فتأمل واما جزء قال الحفني اي حقيقي بقربية المقابلة بالكلية
 والا فالجزء قد يكون اصافيا بالنسبة الي ما هو اعم كالحيوان فانه جزء
 بالنسبة الي الجسم النامي وان كان كلياً بالنسبة الي الانسان وذلك كالعالم
 الشخص والمعرف بال التي للعهد الخارجي ومثل ذلك الضير واسم الاشارة
 والموصول علي ما حققه السيد تبعاً للعقد من انها موضوعة للجزئيات
 بملاحظة امر كلي واما المعرف بغيره التي للعهد فكلية وكذا اسم الجنس وعلم
 الجنس لان الاول موضوع لعرف من افراد النوع فالتعدد فيه من اصل الوضع
 والثاني موضوع للحقيقة المتخدة اه وصرده بالاول اسم الجنس وبالكثارة
 علم بويده قول الملوي وهو اصل لعبارة واعلم ان الجزء هو العلم الشخص
 واما اسم الجنس وعلم الجنس فكل منهما كلي لان اسم الجنس موضوع لعرف
 من افراد النوع فالتعدد فيه من اصل الوضع وعلم الجنس موضوع للحقيقة
 المتخدة اه وهي عبارة ظاهرة لا غبار عليها وان اتا في وجهها غبار
 القدر المدقق المطار فقال قد يفهم منها ان المراد بالاول المعرف بغير
 ال التي للعهد وبالثاني اسم الجنس وليس كذلك بل يتعين ان المراد بالاول
 العلم الشخص وما عطف عليه وبالثاني المعرف بغيره التي ليست للعهد
 الخارجي ومراده بالمعرف بغيره التي للعهد المعرف بلام الاستغراق
 والمعرف بلام الحقيقة والمعرف بال التي للعهد الذهني كلياً نظراً فان
 مدخولها فان لك ايها عبارة خلقه خلاف المقص علي ان في كون المعرف
 بال التي للعهد الذهني كلياً نظراً فان مدخولها فرداً من افراد الحقيقة
 فهو جزء غاية الامران غير معني وغير تعيينه لا يدفع جزئيته فتدبر
 اه فتقوله قد يفهم الخ لا وجه له وقوله بل يتعين ان المراد بالاول
 العلم

العلم الشخص الخ فاسد اذ ليس فيه تعدد من اصل الوضع كما قاله الحفني
 وقوله وبالثاني المعرف بغيره ايضاً وقوله علي ان في كون المعرف
 الخ غير وارد فان كون مدخولها فرداً من افراد الحقيقة لا يتفرع عليه
 كونه جزئياً بالمعني المراد هنا لانه لم يزل عاماً عموماً بدلياً وهو ما ينافيه
 كما صرح به غير واحد قال في شرح سلم العلوم التكثر البدلي كالتكثر الشمولي
 فهو كلي وبالجملة فجميع ما شطره المدقق المطار في غير محله نعم قول الحفني
 انه علي القول بكون الضماير وما معها جزئيات وصفا تكون جزئية
 قد يناقش فيه بما تقدم ذكره فقله عن الفاضل عبد الحكيم هذا وما جري
 عليه من ان اسم الجنس من الكلية غير متفق عليه فقد قال بعضهم انه
 من قبيل العلم الشخص فهو جزئي لتعين مدلوله ذهناً لكن الذي عليه
 كثير من المحققين انه كلي قال المحقق الزاهدي علم الجنس موضوع للماهية
 لا بشرط شئ كاسم الجنس الا ان الحضور الذهني معتبر فيه دون اسم
 الجنس فهو كلي واطلاق العلم عليه مع ان تعين العلم جزء هو بالنظر الي
 الاحكام اللفظية المختصة بالعلم ككونه مبتدأ وذا حال وموصوفاً بالمعرفة
 فان اعتبار الحضور الذهني لا علي وجه التقييد لا ينافي في العموم والاطلاق
 وما ينافيه هو الشخص وذهب بعض النخاة الي ان علم الجنس موضوع للماهية
 بشرط الوحدة الشخصية الذهنية وح يكون جزئياً ويلزم ان يكون اطلاق
 علي الافراد مجازياً وانكشف مما ذكرنا ان المعرفة اعم من الجزئيات كما ان
 النخبة اخص من الكلية اذ المعتبر في المعرفة المعلوماتية والمعرفية دون
 الشخص وعدم الشراكة اه وهو الذي الخ الموصول واقع علي اللفظ
 او المفهوم بجمل الاضافة في مفهومه ببيان ان في الاول ما تقدم عن
 المدقق المطار وان جري عليه غالب ارباب الحواشي نفس تصور الخ
 اي من حيث نفسه وقيد بالنفس ليخرج ما منع الشراكة بالدليل الخارجي كواجب
 الوجود او بالنظر الخارجي كالكليات الفرضية اي وقوع الشراكة فيه
 بمعنى ان الجزء اذ تصور معناه وحصلت صورته في العقل لا يصح فرض

صدق هذه الصورة الحاصلة علي كثيرين فانه يحصل من تغفل كل واحد
من الجزيات صورة مغايرة للصورة المتقلة من جزء اخر افاده العطار
وهاهنا مغالطة مشهورة وهي ان الجزء لا يمنع نفس تصور مفهومه
من وقوع الشراكة فيه وكل ما كان كذلك فهو كلي فالجزئي كلي هذا خلف
خلف بفتح الحاء او ضمها اي وبراء وباطل اه واجيب بانه ان اريد من الجزئي
ما صدق عليه مفهومه من زيد وعمر ونحوهما فالصغري ممنوعة وان
اريد لفظ الجزئي باعتبار دلالة علي مفهومه فالقياس صحيح ودعوي
الخلف ممنوعة وفي قول احمد مع حواشيه الكثرية بسط الكلام في هذا
فانظره ان ثبت علما قيد به لانه لو كان مصدرا كان كليا فان
مفهومه الضمير فيه وفي وصفه للفظ زيد وضمير له لمفهومه والتقييد
بالحيثية لاخراج مفهوم العلم وهو الذات المعينة لامر حيث وضع
العلم بازاياها فانها تكون كلية لان هذا المفهوم اعني ذاتا معينة
صادق علي كثيرين لكن بعد وضع العلم لهذا المعني تخصيص فصار جزيا
قاله المدقق العطار وهو مما لا معني له يعني بعد اعتبار رجوع ضمير
مفهومه ووصفه للفظ زيد والذي يتجه ان الحيثية للاخترا عن
حيثية كونه مصدرا كما في الدلجي وغيره وجعل المدقق له سهوا عما لا
وجه له كما لا يخفي علي من تأمل عبارة الشتم تامل منصفنا لان قيوده لا
الجمع باعتبار متعلق النفي من النفس والتصور والمفهوم والمراد بكونها
عدمية ان عدم معتبر في مفهومها وضمير قيوده يعود للكلي لا يقال الامر
بالعكس لان قيود الكلي وجودية وقيود الجزئي عدمية لان الكلي هو الذي
لا يمنع والمنفي يتضمن النفي ونفي اثبات فصار معني لا يمنع يمكن والجزء
هو الذي يمنع ومعناه لا يمكن لانا نقول هذا تاويل بعيد لا يصار اليه ولا
يعود عليه افاده العطار لان مادة الحدود والحال المراد بها التعاريف
ولو عبر بها كان الاول وقوله البراهين الاول الحجة والمراد بالمطالب النتائج
وقوله بخلاف الجزء اي فانه لا يكون مادة لشي منها اذ اني اقول الملوي

اعلم

اعلم للقوم في الذاتي والعرض اصطلاحات كثيرة اشهرها اصطلاحات
ثلاثة الاول ان الذاتي ما كان جزءا والعرض ما ليس بجزء فيكون النوع
عرفيا علي هذا الاصطلاح لانه يصدق عليه انه ليس بجزء من حقيقة
نوع اخر الثاني ان العرض ما كان خارجا والذاتي ما ليس بخارج ونقل
هذا عن ابن سينا فعليه يكون النوع ذاتيا لانه يصدق عليه انه ليس بخارج
عن الحقيقة لانه هو نفس الحقيقة والشي لا يخرج عن نفسه الثالث ان
الذاتي ما كان جزءا والعرض ما كان خارجا وما لا ولا فهو واسطة اي لا ذاتي
ولا عرض فالنوع علي هذا واسطة لانه ليس بجزء ولا خارج بل هو نفس الحقيقة
فيكون واسطة قال وقد نقل هذا الاصطلاحات الثلاثة كثير من منهم
الامام السنوسي في شرحه لابن عرفة وبه يعلم ان قول القليوبي ان جعل
الماهية قسمات الثلاثة ذاتية ولا عرضية مردود باتفاقهم خطأ ناشي
عن عدم الاطلاع اه وكذا ذكره الحفني وغيره وهو الذي يدخل الخاي
يكون جزءا من الحقيقة وظاهره عدم شموله للنوع كالانسان لانه ليس
داخلا في حقيقته جزيا بل هو تمام حقيقته فيكون ح عرضيا لدخوله
في حقيقة العرض الذاتية كما صرح به الشافعيان في الا انه يخالف ما ياتي
للمص من تقسيمه الذاتي اليه والي الجنس فانه يفيد جزيا انه علي الاصطلاح
الثاني من الاصطلاحات الثلاثة المتقدمة الا ان يقال انه جري علي
الاصطلاحين اشارة الي ان الذاتي يطلق عندهم علي معنيين وعليه
فيكون في كلامه شبه استخدام حيث ذكره اللفظ بمعنى ثم ذكره ثانيا
بمعني اخر قال الحفني وغيره ويحتمل ان يراد بالدخول في كلامه لا زمه
وهو عدم الخروج ويكون من باب الكناية او يراد بالذاتي لا يدخل ما هو
اعمر منه وهو الذي لا يخرج ويكون مجازا من باب اطلاق الخاص
علي العام ويحتمل ايضا الدخول علي حقيقته اه ونظر فيه المدقق العطار
بضعف اعتبار القرينة لان اعتبارها ما سيجي من جعل النوع ذاتيا محتمل
لان يحمل التخالف علي الاشارة للمذهبين مع انه الظاهر سيما والتعاريف

تصاف عن المجاز هما امكن وايضا تعبير المم بقوله والذاتي حيث اتى
به اسما ظاهرا مع ان المقام للاضمار يقتضي نكتة وهي التعبير على المغاير
والعجب من ادباب الحواشي حيث تنبهوا هذه النكتة فهو وجه العود
بما ذكرنا مع تاويلهم كلام المصنف هنا وارجاعه لما سياتي فتضارب كلامهم
علي ان كلام المصنف ياتي عن هذا التاويل فان قوله وعلي هذا فالماهية
عرضية يقتضي حمل كلام المصنف على ظاهره اه وهذا كله مما يظهر على
وجهه اثر الضعف كما لا يخفى نعم في عبارة الحفني نظر من وجه آخر
يدركه من تأمل في حقيقة جزئياتة قال الحفني اي حقيقتها ^{الذاتية}
وهي الماهية او الخارجية وهي الماهية والتشخيص لان التشخيص جزء
من حقيقة الفرد الخارجي كما صرح به بعض المحققين اه وفيه نظر فقد
قال الكنتري لو كانت الجزئيات مركبة من الماهية والتشخيص لم تكن
الماهية عين تلك الجزئيات بل جزء منها وح يلزم ان لا يكون الانسان
من حيث هو ذاتي ذاتيا للشخص الا بان يكون للامور العرضية للشخص
بالقياس اليه مدخل فلا يكون نحو الانسان ذاتيا للشخص مشخص فقط
بل يشاركها في الذاتية العواض الداخلة في الاشخاص من حيث هو
اشخاص وذلك باطل اتفاقا اه وفي شرح سلم العلوم لمن لا حسن المراد
بالافراد الاشخاص وهي عبارة عندهم على التحقيق عن الماهية المعروفة
للتشخيصات والعارض وتعيينه يكونان خارجيين ضرورة وانما الاعتبار
للتعيين في الملاحظ فقط دون المحوظ فالماهية الكلية عين حقيقة
الاشخاص وانما التغاير بينهما في الملاحظ فقط من دون ان يدخل امر
في احدهما دون الاخر اه وفي الحواش الزاهدية ان التعيين ليس داخلا
في حقيقة الجزئي وليس نسبة الي النوع كنسبة الفصل الي الجنس علي
ما زعمه كثير من المتأخرين فانه لو كان جزءا عقليا لكان محمولا ولو كان
جزءا خارجيا لكان النوع جزءا خارجيا غير محمول الي ان قال لا يقال
للم يكن الشخص داخلا في حقيقة الشخص لكان التغاير بين زيد

وعمر

وعمر واعتباريا وهو باطل بالضرورة لانا نقول ان اريد التغاير بحسب
الاثر والملازمة ممنوعة فان الشيء كما يصير بالوجود مصدر الاثار
كذلك يصير ممتازا به عما عداه اه وفي شرح رشدي بعد ان نقل نحو ما في
المحتم وفيه انه يلزم ان يكون التشخيص العارض للحقيقة جزءا داخلا
في الجزئيات وذلك باطل فتأمل والفرس عطف على الانسان
بالنسبة لما درج عليه الشر من اخراج الماهية عن الذاتي وادراجها في
العرض واليه يشير بقوله فانه داخل الحزوا ما علي غيره فيحتمل عطفه
على الانسان وعطفه على الحيوان اي والفرس بالنسبة الي افراده
فيكون مثلا لما هو عام الماهية والحيوان لما هو جزء الماهية افاده
الحفني والذاتي في الحفني وغيره اتى بالظن وان كان المقام للضمير
للمغايرة بين ما هنا وما تقدم وليلا يتوهم عود الضمير للعرض قبل
التأمل اذ هو الاقرب اه وفيه نظر لانه عند اعتبار المغايرة يكون
المقام للاظهار لا للاضمار فلا تطلب له نكتة كما لا يخفى افاده العطار
وفيه نظر اما مقول اي صح لان يقال اي يحمل حمل مواطاة لاجل اشتقاق
والاول ما لا اشتقاق فيه ولا اضافة كزيد انسان والثاني بخلافه كما كد
ذو علم او عالم وكونه حمل اشتقاق بالنسبة للعلم والافه هو بالنسبة لذاته
حمل مواطاة كما قبل والظن انه حمل اشتقاق مطلقا لما قاله الشيخ في الشفا
من ان حمل المواطاة مكان محمول علي الموضوع بالحقيقة بان يعطى موضوع
اسمه وحده كالحيوان بالنسبة لقوله الانسان حيوان وحمل الاشتقاق
بخلافه افاده الحفني فتدبر المحضنة اي الحالصة من شائبة الخصو
صية
كما في النوع المقابلة له وفي بعض النسخ حذف هذا القيد وعليه شرح القير
وزاد في محله لقطة فقط جوابا عنهما في الوجي اي عن السؤال عنهما
ولو قال عنه اي السؤال المفهوم من سئل لكان النسب ولكنه اتى بصير النسبة
لان كلام الانسان والفرس يتضمن سوالا وان وقع بلفظ واحد في قول
السائل ما الانسان والفرس اه ويشير بقوله اي عن السؤال عنهما الي

انه علي حذف مضاف وحذف المضاف شائع فهو الانسب مما بعده افاده
 المدقق العطار ماهيتهما في حواشي الجلال الزاهدة المشهورات
 للماهية معينين ما به يجاب عن السؤال بما هو وما به الشيء هو هو
 الحف ان لقطه الماهية مشتقة من هاتين العبارتين ومعناها الحقيقي
 الامر المعقول اي الحاصل في العقل من غير اعتبار الوجود الخارجي كما
 اشار اليه الطوس في التبريد او هي ترادف الحقيقة وقد تخص الحقيقة
 بالوجودات دون الماهية فتشمل المعدومات لم يصح ان يكون
 اي الحيوان وكثيرا من الافراد لقوله متماثلا الحقيقة اذ ليس
 ثم حقيقتان متماثل الحقيقة اذ ليس ثم ثلثان وقوله وكثيرا مختلفا
 الى هذا هو المراد هنا وفي الغنيمي قوله وكثيرا مختلفا ليس المراد به الافراد
 وان كان هو ظاهر عطفه علي ما قبله بل المراد اعم فيشمل الحقايق المختلفة
 كما مثل ويشمل الحقايق والافراد الشخصية نحو ما الانسان وهذا الفرس
 ويشمل الافراد الشخصية المختلفة نحو ما زيد وهذا الفرس فتأمل اه
 والجواب عن الاربعة الخ وذلك لان الجواب اما بالحد وهو الاول او بالنوع
 وهو الثاني او بالجنس وهو الثالث وتقل المدقق عن السنوسي ان
 الامثلة بما هو وان كثرت نجوابها منحصر في ثلاثة اقسام جوا ان يكون
 الا اذا كان السؤال عن واحد كلي ولا يكون حالة التعدد وهو الجواب
 بالحد وجواب لا يكون الا عند السؤال عن متعدد من كليين مختلفي
 الحقيقة او شخصيين او شخص وكلي كذلك ولا يكون عن مفرد وهو
 الجواب بالجنس وجواب يكون عن السؤال عن مفرد شخص او اشخاص
 متحدة الحقيقة او جنس وامناف كذلك وحدها او مع الشخص او مع الاشخاص
 المتفق جميعها في حقيقة واحدة وهو الجواب بالنوع الحقيقي اه وح
 نقول القليوبي في حصر الشئ نظر لانه ان اراد ما ذكره من الامثلة فهو
 جوابان لا تغاير الثلاثة الاول في جواب واحد وان اراد بحسب الواقع
 فهي اربعة ما ذكر وجواب السؤال عن واحد كلي مضموم اليه واحد جزئي

نحو

نحو الفرس وما يعفون اسم الحار يعني اه لا وجه له وذلك للفرق بين الحد
 والنوع وعن كون الحد والمحد متغايرين بالتفصيل والاجمال باتفاق
 المناطقة فالجواب عن قولنا ما الانسان بالحد التام وهو الحيوان الناطق
 وعن قولنا ما زيد او ما زيد وعمرو بالانسان وما ذكره من صورة الكلي
 المضموم اليه جزئ علمت حكمها من عبارة السنوس وفي حواش الملوي
 ما يوضح ما ذكر فتدبر قال الحفني ويلزم من قوله بعد تغايرها صحة الجواب
 عن الجزء والجزئيات بالحد التام لان الجواب عنهما بالنوع وهو غير
 مغاير لحدده عنده وليس كذلك لاستلزامه حد الجزئ مع انه لا يجد باتفاق
 اهل المنطق اه قلت وفيه كلام ستغضي النوبة بالتعرض له لا شتر
 الثاني وهو الواحد الجزئي والثالث وهو الكثير المتماثل قوله ويرسح
 الحسبي في الشئ توجيه كون هذه التعريفات رسوما بعد الفراغ من الكلام
 علي الكليات كلي في شئ المطالع والشمسية وغيرها ان لفظ الكلي
 مستدرك يغني عنه المفعول علي كثيرين لان المقولية علي كثيرين مرادق
 للكلي اذ المراد بالمقولية الصلاحية للحمل علي كثيرين لا المقولية بالفعل علي
 ما فصله السيد الشريف في حواش شرح المطالع وهذا بعينه معنى الكلية
 فيكون بينها ترادف اصطلاحا فلا حاجة الي ذكره والقول بان مفهوم
 الكلي هو الصالح لان يقال بالفرض علي كثيرين ومفهوم المفعول علي كثيرين
 ما كان مفعولا علي كثيرين بالفعل فلا يغني عنه لان دلالة المفعول بالفعل
 علي الصالح لان يقال علي كثيرين التزام ودلالة الالتزام ليست معتبرة
 في التعاريف مردود بانه لم يرد بالمفعول علي كثيرين في تعريف الكليات
 الا الصالح لان يقال علي كثيرين اذ لو اريد به المفعول بالفعل يخرج عن تعريف
 الكليات الكلي الذي ليس له افراد موجودة في الخارج ولا في ذهن سوال
 يكن لها فرد اصلا كالكليات الفرضية او كان لها فرد واحد في الخارج والذهن
 بناء علي برهان امتناع تعدد الواجب خارجا وهذا فانها لا تكون مقولة
 بالفعل بل بالصلاحية فيكون المفعول علي كثيرين بمعنى الكلي قاله السيد

الشريف نعم قليل ان القيود الواقعة في التعاريف قد تكون موضحة ليست
 الا فلا تكون متحيزة للاستدراك قال الحفني وقول بعضهم ان ذكره
 حشوا لان المقول علي كثيرين يعني عنه مردود بامر بين الاول ان فيه
 الاعتراض باللاحق علي السابق وهو لا يصح لان السابق وقع في مركزه
 الثاني ان المقولية مما يبرهن بعد التقوم فلا تضل جنسا هو ورد الاول
 المدقق العطار بانه مبني علي مقدمة كثير الوقوع في كلام المتساهلين
 وهو كلام مجمل قد اخذ علي اجماله فاشبه الاصول الموضوعات التي تؤخذ
 علي سبيل حسن الظن بالمعلم من غير ان تعترف بالبيانات ولم تذكر في كتب
 النظار اهو وحصله انه حيث تحقق الاغنا فليس لما قيل من الجواب
 معني وفي شرح رشدي الجواب بانه لا يستغني بالثاني عن الاول يعني
 من الحق شيئا بل الجواب ان المطلوب جنسية هو الكلي وذكر المقول
 ليتعلق به علي كثيرين وذكر كثيرين ليكون موصوفا بقوله مختلفين
 اهو واما الثاني فقد علمت ترتيبه مما ذكرناه اولاد ذلك لان مبناه علي
 المقولية بالفعل مع تعيينهم ان المراد الصلاحية وهي مقومة لا عارضة
 بعده فتأمل دخل فيه ساير الكليات اي باقيها مع المقصود بالتعريف
 اوجيها وقد ثبت استعمال ساير معني الجميع كالباقي خلافا لصاحب الدرة
 كما بينت في شرحها عنوان المسرة وقول الدجبي تبع للفيومي اي باقيها
 ما عدا الجنس ليلزم بلزوم دخول الشيء في نفسه زده غير واحد من ارباب
 الحواشي بان الجنس داخل في جملة الجميع فلم يلزم ما ذكر علي انه كيف يصح
 اخراجه مع قصده بالذات من التعريف فلو خرج فسد كما لا يخفى ان قلت
 هذا يقتضي كون الكليات الخمس انواعا للكلي فيلزم ان يكون الجنس
 نوعا قلت لا محذور في ذلك فانه نوع باعتبار اندراج تحت مفهوم كلي
 وجنس باعتبار اندراج انواعه تحت ان قلت ان الكلي جنس للجنس المرفق
 وجنسه اخص من مطلق جنس لكونه فردا من افراده فالكلي اخص من
 مطلق الجنس ح وما هو اخص لا يجوز تعريف العام الذي هو مطلق الجنس

به

به في لا يجوز تعريف مطلق الجنس به قلت اجيب بان الكلي له اعتباراه
 اعتبار مفهومه واعتبار كونه جنسا للجنس وهو بالاعتبار الاول اعم
 من الجنس والتعريف به بهذا الاعتبار وبالاعتبار الثاني اخص منه والتعريف
 به ليس بهذا الاعتبار فلا يكون هذا تعريفا للعام بالخاص افاده القرني
 بتوضيح من حواشيه فتدبر مقول اي محمول حل موافقة والمراد صالح
 لان يقال كما علمت والمراد بالكثيرين في تعريف الجنس الانواع بخلافه في تعريف
 النوع فان المراد بها الافراد قال الحفني كثيرين جمع كثير علي زنة فعيل وح
 فلا وجه للجمع ولذا قال بعض المحققين هذا الجمع ليس بصحيح من حيث اللغة
 وانما هو من مسامحات اهل الفن فكان الاول التغير بالكثر المختلفة
 كما عبر به السعداء وقوله من حيث اللغة اي من حيث مراعاة قواعد
 واعتبارها ووجهه ان كثيرين جمع كثير اي وهو لا يطلق علي اقل من
 اثنين او ثلاثة فاقبل جمعه اثنين او ثلاثة فيجب ان لا يكون الكثيرون
 اقل من اربعة او ستة او تسعة فيلزم ان تكون الجنسية ونحوها باعتبار
 الصدق علي احدها هذه الامور من الافراد وان هذا الجمع مخصوص بذوي
 العقول وما ورد منه في غيرهم مقصور علي السماع كما بين في محله افاده
 قول احمد بابضاح وقال المدقق العطار تقلد عن بعضهم انما اختاروا جمع
 الكثرة وقالوا كثيرا في اشارة الي ان جميع الكليات متساوية باعتبار القصور
 حتي انه ما من كلي الا وهو صادق علي ذوي العقول من كثرته بهذا الاعتبار
 وان كان مبانيا لها بحسب نفس الامر واما اختيار صفة المذكور علي الموثق
 فلكونه اشرف اهو ورده المدقق الكنتري بانه تصرف عقلي خارج عما يتعلق
 بالعبارة فالخف انه محمول علي المسامحة اهو فتأمل خرج به النوع اي
 الحقيقي ويقال له نوع الانواع والنوع السافل وانما قيدناه بذلك كما منع
 قول احمد لان النوع الاضافي من افراد المعرف فلا يسوغ اخراجه
 عن التعريف لكن في الحواشي القطبية لعبد الحكيم ان المراد خروج النوع
 مطلقا لان مقوليته علي كثيرين لا تغايرهم في الحقيقة لا اختلافهم فتخرج

الكليات الخمس بالنسبة الي حصصها ايضاً اه قال القزري وتخصيص النوع بالخراج
تكملي لان قوله مختلفين بالحقايق كما يخرج النوع يخرج الحاصف والفصل ايضاً
لانها ليسا بمقولين علي كثيرين مختلفين بل متفقين لكن في الحواشي القطبية
ايضاً للشراف انه كما يخرج النوع يخرج فصول الانواع وخواصها لكن القيد الاخير
اعني جواب ما هو يخرج الفصول والخواص مطلقاً فذلك اسد اخراجها
اليه واما العرض العام فلا يخرج الا بالقيد الاخير اه وقوله مطلقاً اي سوا
كانت للانواع او الاجناس وقوله فلا يخرج الا بالقيد الخاي لكونه مقولاً
علي كثيرين لاجل اختلافهم حتي لو فرض اتفاقهم في الحقيقة لا يكون عرضاً
عاماً كذا في عبد الحكيم قلت وعند التامل لا تجد الاخراج بالخير لفصول
الانواع وخواصها حقيقياً اذ الاخراج بقيد فرع الدخول فيما قبله ولم يتحقق
بالنسبة لما ذكرنا من حرج به الفصل الخ في الحواشي القطبية لعبد الحكيم
بقي عليه ان الجنس يصدق عليه حين كونه مقولاً علي مختلفين انه مقول
علي متفقين اعني الحصص فلا بد من قيد الحبيبية ليخرج عنه بهذا الاعتبار
قيد برقانه من المراتف اه وفي حواش الحبيص للمدقق العطار لا بد من اعتبار
قيد الحبيبية في تعريف الكليات لانها امور اصنافية تختلف بالاعتبار وتتصادق
علي شئ واحد ومثلوا ذلك بالملون اي ذي اللون فانه جنس للأسود
لصدقه عليه وعلي الاصفر والاحضر ونحوهما وهذه الافراد مختلفة بالحقيقة
ونوع من الكيف فانه يشمل المكيف بالمعنونة والحلاوة مثلاً من بقية انواع
الكيفيات المحسوسة وفصل للكثيف اي الجسم الكثيف اي فان الجسم جنس
للبيسط الذي لالون له والكثيف الملون وخاصة للجسم فان الجوهر الفرد
لالون له وعرض عام للحيوان لعدم اختصاصه بنوع دون نوع اه
اي شئ هو اي في ذاته وجوهره بالنسبة للدول وفي عرضه بالنسبة للثاني
لا يقال في الجواب اي لا يقع فيه وما ياتي من رسمه بان يقال علي
ما تحتها الخ فالمراد بحمل فلا تنافي لان عدم الوقوع في الجواب لا يستلزم عدم
الحمل اه فيومي وفي حواش الحبيص للمدقق العطار ووقوعه في جواب كيف
زيد

قوله عما يتعلق بالمسألة اي
بتصحيحها وتخرجها علي التواعد
التصحيح اه منه

زيد بان يقال صحيح مثلاً ليس معتبر عندهم فهو يقع في جواب ما هو علي
سبيل التوسع كما صرح به في شرح الاشارات ونقله الدواني في حاشية الشرح
الجديد علي التجريد ليس له ماهية اي لا تمامها ولا جزؤها المشترك
وقوله لما عرض له اي من افراد الانواع وقوله ولا يميز له اي في ذاته اعرضه
فلم يدخل في الكلي اي لانه خارج عنه لابه وقوله حتي يحتاج الي ايجاه
الخاي لان ايجاه بذلك فرع دخوله فيما قبله مع انه خارج عنه بالكلية
وكلام الشرح محتمل لان يكون الاخراج بملاحظة المقولية علي كثيرين لكونه
مقولاً علي الواحد او بملاحظة مجرد المقولية لكونه لا يقال اصلاً وقد وقع
الخلاص في ذلك فقال السيد في حواشي المطالع الجزري الحقيقي من حيث هو
جزري حقيقي لا يحمل علي نفسه لعدم التقاير ولا علي غيره لانه الهوية المتصلة
فلا يصدق علي غيره وقولنا هذا زيد معناه ان هذا مسمى بزيد ومدلول لهذا
اللفظ او ذات مشخصة الي غير ذلك من المفهومات الكلية فحالة قارة انما
يكون بحسب الظاهر فقط اه واجاز الدواني حمله علي جزئي مغاير له بحسب الاعتبار
متقدمه بحسب الذات كما في هذا الصاحك وهذا الكاتب فانها مختلفة
مفهوماً ومختلفان ذاتاً فان ذاتها زيد بعينه وكذا يجوز حمله علي كلي اخري قضية
جزئية كما في قولك بعض الانسان زيد اه وقواه محشيه ابو الفتح بما يطول
وفي الحواشي القطبية لعبد الحكيم الجزري الحقيقي لا يكون مقولاً ومحمولاً علي
شئ لان مناط الحمل الاتحاد في الوجود وليس معناه ان وجود واحد قائم
بهما لا متناع العرض الواحد بحليين بل معناه ان الوجود لاهما بالاصالة
وللاخري بالتبع بان يكون مترعاً عنه ولا شك ان الجزري هو الموجود بالاصالة
والامور الكلية سواء كانت ذاتية او عرضية مترعة عنه علي ما هو تحقيق
المتاخرين فالحكم باتحاد الامور الكلية مع الجزري صحيح دون العكس فان وقع
محمولاً كما في بعض الانسان زيد فهو محمول علي العكس او علي التاويل فان وقع
ما قيل انه يجوز ان يقال زيد انسان فيلجز الانسان زيد لان الاتحاد من
الجانبيين فظهر انه لا يمكن حمله علي الكلي واما علي الجزري فلا نه اما نفسه

بحيث لا تغاير بينهما اصلا حتى بالملاحظة والالتفات علي ما قال بعض
المحققين انه اذا لوحظ شخص مرتين وقيل زيد كان مغاير لا بحسب الملاحظة
والاعتبار قطعا ويكفي هذا القدر من التغاير في الحمل فلا يمكن تصور الحمل
بينهما فضلا عن امكانه واما جزاء اخر مغاير له ولو بالملاحظة والالتفات
فالحمل وان كان يتحقق ظاهرا لكنه في الحقيقة حكم بتصادق الاعتبار بين علي
ذات واحدة فان معني المثال المذكور ان زيدا المدرس اولاهو زيد المدرس
ثانيا والمقيم منه تصادق الاعتبار بين علييه وكذا في قولك هذا الضاحك
هذا الطائف المقام اجتماع الوصفين فيه ففي الحقيقة الجزء مقول عليه للاعتبار
نعم علي القول بوجود الكلي الطبيعي في الخارج حقيقة كما هو رأي الاقربى
والوجود الواحد انما قام بالامور المتعددة من حيث الواحدية لا من
التعدد يصح حمله علي الكلي لاستوائيهما في الوجود والاتحاد من الجانبين ولعل
هذا مبني ما نقل عن الفارابي والشيخ من صحة حمل الجزء هذا ما عندي في هذا
المبحث القامض والله الا هم للصواب اه و قوله نعم في مقابل لقوله في صدر كلامه
بل معناه ان الوجود لا حددها الا فاحفظه كما زعم جماعة كالقطب في شمس
السنية والسيد في ترح هذا الكتاب وسك قايح وغيرهم والجنس الذي في السودية
وشرحها الخبيص الجنس اما قريب او بعيد لانه لا يتجولو من ان يكون الجواب
عنها وعن كل المشاركات اولاد فان كان الجواب عن الماهية وعن بعض
المشاركات اي مشاركات الماهية هو الجواب عنها اي عن الماهية وعن
الكل اي لكل المشاركات ف قريب كالحيوان فانه جواب عن الانسان وعن بعض
مشاركاته في الحيوانية كالفرس مثلا وكذلك جواب عنه وعن جميع مشاركاته
في الحيوانية فاذا قيل ما الانسان والفرس كان الجواب الحيوان واذا قيل ما
الانسان والفرس والحمار والجل الى غير ذلك كان الجواب الحيوان والا اي وان
لم يكن الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركها هو الجواب عنها وعن الكل
فبعيد كالجسم النامي فانه يقع جوابا عن الانسان وعن ما يشاركه في الجسم
النامي فقط لا عن ما يشاركه في الحيوانية فاذا قيل ما الانسان والشيء يقع
الجسم

لعراض لان النقطة عبارة عن نهاية الخط نهاية السطح والسطح نهاية
الجسم وعلي القول الاخر ان الجوهر ليس جنسا ويعبر عنه بالعقل المطلق
وبالجوهر العزدي والواو لم يوجد له مثال ناقص ومثل له بعضهم بالعقل المطلق
بنا علي ان الجوهر ليس جنسا له بل عرض عام فلا يتحقق فوق جنس وعلي
ان ما تحته من العقول العشرة انواع لا اشخاص والا لكان نوعا وهذا التمثيل
مبني علي اصطلاح الفلاسفة من القول بالمجردات وجعل انواع الجوهر خمسة
اقسام لانه اما حال وهو الصورة واما محل وهو الهيولي واما مركب منهما وهو
الجسم واما ليس حال ولا محلا وهو المجرد وفيه قسمان لانه اما ان يتعلق بالبدن
تعلق التدبير والتصرف وهو النفس او لا يتعلق به كذلك وهو العقل وقد حصر
افراده في عشرة وليس لهم دليل علي ذلك ثم اختلفوا في جنسها وهو المجرد عن المادة
وعلاقتها هل هو مندرج تحت المادة اولاهو العقل العشرة اختلفت بالحقيقة
والفصول فتكون انواعا والعقل جنسها او بالعوارض والخواص فيكون العقل
نوعا لها وهي افراد والحق عند اهل السنة ان الجوهر ان لم يقبل النفس بوجه
من الوجوه فهو الجوهر العزدي والاف هو الجسم ونكر واجمع ما عدا ذلك والقول
بانيات العقول العشرة مبني علي اصول فاسدة اقواها عندهم ان الواحد من
كل وجه لا يصدر عنه الا واحد فلا يصدر عن الباري تعالى بل واسطة الاعقل
واحد والعقل فيه كثرة من الوجوب والامكان ويعقل الواجب ويعقل ذاته
ولذلك صدر عنه عقل اخر ونفس وملك مركب من الهيولي والصورة وسياتي
السلام علي هذا المقام بما لا نريد معا اي مجتمعين في صلاحية الجواب بحسبها
الي يصح ان يكون جوابا عن الشيء حالة الافراد وحالة الجمع كالانسان فانه يصلح
جوابا عن السؤال عن زيد مثلا وعن زيد وعمر ويكره ان يرد بالجمعية مطلقا
الاجتماع بسوا كان في زمن او زمانين قال قول احمد ليس المراد بجمعها هنا
الجمعية الزمانية بل مطلق الاجتماع فيكون كالتاكيد لقوله الشركة والخصوية
بمنزلة جميعا اه وصح بعضهم الجمعية الزمانية اذا قدر تعدد السؤال الا انه
تكلف وان لم يكن فاسدا كما درج عليه من قايح وغيره قال الفيوم ومبني

قوله
تمام العقول السالفة انظر
في الطيارة

اتحاد الزمن ان احدهما تغيب الاخرى من غير مهلة والا فزمن
التكلم باحدهما غير زمن التكلم بالاخرى قطعاً اذ لا يمكن النطق بهما دفعة
واحدة حتي يتحد الزمن اهو وهذا غير لازم الا اذا حمل على صورة اتحاد المتكلم
ولا مانع من حمله على تعدده كما صرح به بعضهم وقول الكنتري انه لا يشمل صورة
الافتراق غير مسلم لان المراد صلاحية المقولية بحسبها في زمان واحد لا المقولية
بحسبها فيه ووفق ما بين الاعتبارين وبذلك اندفع قول الحفني انه على هذا التقدير
يصير المعنى انه صالح لان يقال بحسبها معاً فتكون المعية قيداً في المقولية لاني
الصلاحية كما ادعي فيرجع المحذور اهو وجه الدفع فلم قال المدقق العطار وقايدة
الانبياء بها دفع توهم حمل الواو على او فانه كثير شايع لا يستأما يترأى ميت
منافاة الشركة والخصوصية ظاهراً فانها تدعو الى ذلك الحمل وهو غير مراد فريد
لفظه معاد فذلك اهو وفيه نظر فان كون الواو عجمي او زبيغة ابن هشام
في المعنى وصرح به الفاضل عبد الحكيم في حواشي المطول ولا منافاة بين الشركة
والخصوصية لاني السؤال ولا في الجواب فالظن ان الانبياء بها هنا مجرد التقدير
وهو مقتضي كونها من الاحوال المؤكدة كما افاده الكنتري فتأمل لانه اذا
سئل الخراج للمقولية بحسب الشركة كما ان قوله بعد واذا سئل الخراج للمقولية
بحسب الخصوصية المشترك بينهما بصيغة اسم المفعول على حذف الواو والوصول
اي المشترك فيهما فالمشترك بصيغة اسم الفاعل هو افراد النوع وهي الجزئيات
لان الاشتراك انما يكون بين متعدد واما هية شئ واحد ومعنى اشتراك الافراد
في الماهية ان كل فرد اذا جرد عن مشخصاته الخارجية يكون عني تلك الحقيقة
الانسانية لما تقر من ان الكليات تنتزع من جزئياتها كان الجواب
ذلك اي الانسان لانه تمام ماهيته المختصة به اي ماهية الذهنية
والافتتمام ماهيته الخارجية الماهية الذهنية والنشخص على ما تقدم او
يقال تمام ماهية نوعه على ان التحقيق ان الشخصيات لو اخف عارضة
لما هية بها صارت الماهية فرداً والمراد انها باعتبار انضمام الشخصيات
الخاصة لها مقصورة عليه لا تتجاوز الي غيره من الافراد اهو حفني قال المدقق
العطار

العطار معني الاختصاص ان الحقيقة الكلية لما شخّصت بتلك العوارض
المخصوصة القائمة بزبد مثلاً كانت مختصة بهذا الاعتبار وهذا لا يستلزم
كون الشخصيات من الماهية لان الشخصيات عندهم من قبيل العرض دون الذاتي
وما اطال به المحمّ تطويل بلا طائل فالتشخص من الامور الاعتبارية وهو من
المعقولات الثانية لانه من العوارض التي تلحق المعقولات الاولى في الذهب
ولم يوجد في الخارج ما يبايقه اهو لمخصاً فتدبر مقول علي كثيرين اي علي
افراد كثيرة اعم من كونها ذهنية او خارجية فلا يرد الترديد ورده كما للحفني
بان المراد بالمقول الصالح لان يقال قد خلت اقسام الترديد كلها اهو لا يجدي فان
الصالحية لم تزل مقيدة بالمقولية علي كثير من الافراد الخارجية فقط والذهنية
كذلك اوهما معاً فالمحذور باق للمتقين ما اشرفا اليه فتأمل مختلفين بالعدد
قال قول احمد اي وان كان فرضاً حتي يدخل فيه النوع المخصص في شخصه كالشمس
مثلاً اهو وقوله وان كان فرضاً اي وان كان العدد المذكور فرضاً اصلاً كما في
الكليات الفرضية او تعدد الكافي الكلي المخصص في شخصه كما مثل مراده ان العدد
المذكور اعم من ان يكون جميع احاده فرضاً او بعضها موجود في الخارج وبعضه
فرضاً ثم لما كان المتبادر من التميم بقوله وان كان فرضاً حمل علي المفروض جميع
احاده بخلاف المفروض بعضه وهو الكلي المخصص في شخص صرح بدخوله بقوله
حتي يدخل في سقط قول الفيومي انه يرد عليه النوع الذي لا يكون له فرد
خارجي اصلاً كالاعتقاد كان عليه ان يذكره ايضاً بل يقتصر عليه لا علي ما اقتصر
عليه هو علي ما لا يخفي اهو خرج به الجنس فيه انه يصدق عليه انه مقول
علي كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة او متقنين بالحقيقة في جواب
ما هو لان الحيوان مثلاً يقال في جواب ما زيد وعمر وهذا الفرس وذكر الفرس
ويجاب بان صحة الجواب بالجنس ناظرة الي اشتمال السؤال علي الحقيقيين
المتقنين وان اشتمل علي المتقنين ايضاً والي جعل المتقنين في حكم الوحدة
او يجاب بان المتبادر من المقولية صراحة لا ضمناً والحيوان في المثال المذكور
ليس بمقول علي المتقنين بالحقيقة صراحة بل ضمناً قاله قول احمد واعتبار

الحقني قيد فقط في دفع هذا لا يراد سبقه به بعض حواشي الغزي ورده المولي
الكثري بأنه لا دليل على هذا الاعتبار سوى الفساد وهو لا يصلح دليلا على المراد فيه
ان دعوي عدم الصلاحية مطلقا مردودة كما صرح به سم في اياته نعم قال الفاضل
عبد الحكيم ان التعيين بقيد فقط فاسد لانه يخرج الجنس بالقياس الي حصصه و
اختار في الجواب انه من قبيل تطبيق الحكم بالمشقة المؤذنة بالعلية اي من اجل
كونهم متفقين بالحقيقة فعليه المقولية هي ان تلك الكثرة متفقة بالحقيقة
اه فيلحظ هنا كذلك كما لا يخفى قال المدقق العطار في حواشي الجبص توضيحا
لمباراة الفاضل والخصم هي الكل المتعبد بقيد جزء او كلي والتعبد خارج وكل كلي
بالقياس الي حصصه نوع حقيقي والخصم افراد اعتبارية ووجه خروج الجنس
بالقياس الي حصصه ان تلك الحصص افراد له ومقوليته عليها مقولية النوع
فهو من هذه الحينية مقولة على الكثرة المتفقة الحقيقة فلو قيد بقيد فقط
صدق ان الجنس كالحیوان مثلا مقول على هذه الحصص فقط لا على غيرها و
معلوم انه يقال على افرادها الاخر كالانسان والفرس من حيث كونهم مختلفي
الحقيقة فامل اه وقيل قد يقال في تصحيح مراعاة النقطية انها قد اعتبر بها
الحينية او ملاحظة التطبيق المذكور قلت وفيه نظر اذا جانها راسه بطل نهى
معقل فتامل بلطف القرينة والله الهادي خرج به الفصل الحزقي الغزي
الجنس وخاصة والعرض العام والفصل البعيد خارجة بتعبد مختلفين بالعدد دون
الحقيقة فتخصيصها باخراج الجنس تخلف قال المولي قول احمد وفيه انه يكون احترازا
عنها اذا اراد فيه قيد فقط بان يقال مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون
الحقيقة فقط واما اذا لم يرد هذا القيد ولم يرد الاحتراز انما يحصل بقوله في جواب
ما هو كما يعرف بالتامل اه يعني ان هذه الامور يقال على كثيرين مختلفين با
لعدد دون الحقيقة في نحو كل فرد من افراد الانسان حيوان او ماشاء او حسان
فالاحتراز عنهما انما يحصل اذا اراد في التعريف قيد فقط بان يقال مقول على
كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة فقط فان ذلك صادق على النوع دون
ما ذكرناه انما يقال على كثيرين مختلفين بالحقيقة ايضا واما اذا لم يرد هذا القيد
فالاحتراز

٢٥
فالاحتراز عنها انما يحصل بانضمام قوله في جواب ما هو فانه وان صدق عليها
انما مقولة الى الا انه لا في جواب ما هو اذ لا بد في الجواب بها من اشتغال السؤال
على حقايق مختلفة هذا تحرير مراده واذا لاحظت ما سبق من افادة دون
الحقيقة لتعبد العقضية اتجه ما قاله الغزي في دعوي الاحتراز وان لم يوافق
صنيع شرحنا فتدبر مع ان الثالث وهو العرض العام وقوله يخرج بما
خرج به الجنس ايضا اي كما خرج بقيد في جواب ما هو وفيه ايها ان الفصل
مطلقا والخاصة مطلقا لا يخرج ان الا بقيد في جواب ما هو وليس كذلك كما علمت
ووجه الغني ضيعه بانه لما كان العرض العام يمكن اخراجه بما خرج به الجنس
مطلقا من غير تفصيل نص عليه بخلاف الخاصة والفصل فانه لما كان فيها
تفصيل اسند اخراجها الي الاخير من غير فرض للتنبيه على اخراج ما يمكن خروجه
بما خرج به الجنس مراعاة للمناسبة اه وتغير المدقق العطار كلمة ايضا في كلام
الشم بقوله اي كما خرج به الفصل والخاصة ليس علي ما ينبغي كما لا يخفى فتدبر
لكن الانسب اخراجه الحزقي الحقني تبعا للغيوم وفيه انه قد خرج بالاول
فلا معنى لاجراجه بهذا القيد الا ان يقال نظير ما تقدم لنا يحمل الخروج في قوله
يخرج على الصلاحية للخروج لا الخروج بالفعل حتي يلزم المحذور والنوع
اي من حيث هو وهو المندرج تحت جنس اي اعم من ان يكون تحت
جنس كالجسم النامي فانه الذي تحت الحيوان وهو جنس او نوع كالحیوان فانه
الذي تحت الانسان وهو نوع او فرد كالانسان فان الذي تحت نريد مثلا وهو
فرد والاخير هو مادة الاجتماع والاولان مادة الانفراد حقيقي ويقال
له نوع الانواع وهو احد الكليات الخمس على التعيين بخلاف الاضافي فانه قد
يكون جنسا كما سيبين وهو ما ليس تحت جنس كان الواجب ان يقول نوع
لانه علي اخذ الجنس يشمل الجنس السافل اي الحيوان فانه ليس تحت جنس بل
تحت نوع وليس نوعا حقيقيا بل اضافة وجواب الحقني وغيره بان المراد الجنس
اللغوي فيخرج الحيوان لان تحت جنس لغويا وهو الانسان واما الاضافي
فليست لجناسا سافلا بل هي انواع لفظة اه ليس بشيء لانه يلزم عليه ترك

الاصطلاح في محله وهو غير سايع نسبا والتعريف ياتي عن مثل هذا الالباس و
دعوي ان التمثيل والمقام دافعا كما قاله المدقق المطار لا يجدي فتدبر قوله
فبينهما عموم وخصوص من وجه اي خلافا لما ذهب اليه قداما المناطقة حتي
الشيخ في كتاب السقام ان النوع الاصنافي اعم مطلقا من الحقيقي فانه فوقه
جنس حقه جنسا اسم ان وخرج علي ان اسمها ضمير الشأن والجملة خبر وصف
بما هو مبسوطا في محله كالعقل ادخلت الكافي النفس والوحدة والنقطة
واقول قد خطر لي ان اوضح لانا السيل سبيلها الشدة احتياجه في مثل هذا
المقام لها اعلم انهم عرفوا العقل بانه موجود ممكن ليس جسما ولا حالا فيه
ولا جزا منه بل هو جوهر مجرد في ذاته مشغف في فاعليته عن الالات الجسدية
واجتمع الحكماء في ابيانه بانه لا شيء كقولهم واهية اقواها ان الله تعالى واحد
حقيقي لا تكثر فيه بوجه من الوجوه فلا يصدر عنه ابتداء الا واحد وهو
العقل الاول قالوا وله اعتبارات ثلاثة وجوده في نفسه ووجوبه بالغير
وامكانه لذاته فيصدر عنه بكل اعتبار اثر فاعتبار وجوده يصدر عقل
وباعتبار وجوبه بالغير يصدر نفس وباعتبار امكانه يصدر جسم وهو العقل
الاول وكذلك يصدر من العقل الثاني عقل ثالث ونفس ثابته وفلك ثالث
وهكذا الي العقل العاشر الذي هو في مرتبة التاسع من الافلاك اعني فلك القمر
ويسمى العقل الفعال المؤثر في هيوالي العالم السفلي المقيض للصورة والنفس
والاعراض علي العناصر البسيطة وعلي المركبات منها بسبب ما يحصل لها من
الاستعدادات المناسبة عن الحركات والاتصالات الكوكبية ومضاعفها قالوا
ولها احكام منها انها ليست حادثة وان ذاتها جامعة لكالاتها اي ما يمكن
لها فهو حاصل بالفعل دائما وليس حاصلها فهو غير ممكن وان نوع كل
عقل منحصر في شخص وانها تعقل الكليات وكذا كل مجرد من المجرادات القائمة
بذواتها علي القول بنفي جنسية الجوهر اي حتي يتصور كونه بسيطا ومع
ذلك فلا بد ان يكون تمام ماهية افراده حتي يكون نوعا حقيقيا غير مندرج
تحت جنس فلا يكون نوعا اضافيا قال السيد الشريف وقد يناقش بكون الجوهر

جنسا

37
جنسا لما تحت من العقل والنفس والهيوالي والصورة والجسم فتكون انواعا
اضافية ويكونه اعني العقل يختلف الافراد لان تحت العقل العشرة التي
هي انواع حقيقيه كل نوع منحصر في فرد ومثله التمثيل بالنفس والوحدة والنقطة
لا يصح الا علي نفي اندراجها تحت جنس وكون كل منها تمام الافراد قال السيد
ايضا وقد يناقش في الموصفين ووضحه الفاضل عبد الحكيم فانظره ثم انه لا
تنا في بين تمثيله بالعقل للجنس المنفرد والنوع الحقيقي الذي ليس فوقه
جنس لان هذه امور فرضية اي ان فرض كذا كان كذا وان فرض كذا كان
كذا وح يدفع ما يقال ان احد المثالين فاسد بل مقول كلمة بل لا تتقاء
الحكم عن المتنوع قطعا كما قيل في مثل ما جاني زيد بل عمرو انه يفيد عدم مجي
زيد البتة كما يشتر به كلام اهل المعاني في بحث الفرض ليست للاضراب لان معناه
جعل المتنوع في حكم المسكوت عنه كما قالوه اي في مثل ما جاني زيد بل عمرو ان
معناه ثبوت المجيء لعمرو مع احتمال مجي زيد وعدم مجيئه ولا يصح هنا لان
الفصل لا يكون معقلا في جواب ما هو قطعا ومن هنا يظهر التكلفة في
عدم اكتفاء المضم بقوله واما مقول في جواب اي شيء وهو الاعلام بان
المقول في جواب اي شيء هو لا يكون مقولا في جواب ما هو بل قد قيل ان
المقول في جواب اي شيء هو عدم القول في جواب ما هو كما ياتي في تعريف
الفصل وايضا بذكره تكلل المقابلة بينه وبين الجنس والنوع افاده الكنتري
اي شيء هو قال السيد الشريف اذا سئل عن الانسان باي شيء هو كانت
المطلوب ما يميزه عن المشاركات في الشبهة في الجملة سواء يميزه عن جميع ماعداه
كناطق او عن بعضه كحساس وسواء يميزه تميزا ذاتيا كما ذكر او عرضيا
كالضاحك فصيح ان يجاب باي فصل اريد قريبا كان او بعيدا كانا طاق و
الحساس والتامني وقابل الابعاد وان يجاب بالخاصة اي في جواب السؤال
باي شخص هو مطلقة كانت او مضافة واذا قيل في السؤال اي شيء هو
في جوهره لم يصح الجواب بالخاصة وصح بالفصول المذكورة لعدم كونها مميزات
ذاتيا اي بالنظر لذاته وصح بالفصول المذكورة كلها لكون كل واحد منها

ميمز اذا اتينا اي بالتظر كذا انه عن كل المشاركات في الشيئة وبعضها واذا
 قيل اي جوهر في ذاته مع الجواب عنه بجميع تلك الفصول واما اذا قيل اي
 جسم هو في ذاته لم يصح الجواب عنه الا بما عدا القابل للبعد لانه ليس
 بميزا عن المشاركات في الجسمية وقيس على ذلك ما ياتي واذا قيل اي جسم
 نام هو في ذاته لم يصح الجواب بالقابل والنامي ايضا واذا قيل اي حيوان
 هو فبين الناطق للجواب وكذا اذا قيل فيه اي شئ هو في عرضه لم يصح
 الجواب بالفصول وصح بالخاصة والضابط ان السؤال باي يكون عما يميز
 المسؤل عنه كما يشاركه فيما اضيف اليه اي اهر بزيادة ومنه يعلم انه ليس المراد
 من لفظ في جواب اي شئ هو اختصاص الفصل بكونه جوابا بهذا السؤال
 حقي لو سئل باي جوهر او جسم او حيوان مثلا لا يكون الواقع في جوابه
 فصلا بل المراد به اي شئ وامثاله الا انه اختاروا هذا اللفظ لشموله
 جميع الفصول فان كل ما تميز الماهية عن المشاركات في الشيئة افاده عبد
 الحكيم ومن هنا ظهر لك فساد قول الدجني ان كان السؤال باي شئ هو في
 ذاته يكون الجواب بالفصل الغريب وحده اهر لا تقتضيه الاخلال بالتقسيم
 والتعريف كما لا يخفى فتدبر في ذاته اي حقيقة والجار والمجرور حال
 من ضمير مقول اي مقول هو حال كونه كائنا في حقيقة اي داخل فيها
 افاده الحفني وغيره ولا يخفى ان هذا الاعراب انما يظهر في نحو عبارة المظ
 الواقع فيها لفظ مقول واما في قول السائل مثلا الانسان اي شئ هو في
 ذاته او عرضه فقال الفاضل عبد الحكيم انه في موضع الحال من هو اما على
 التاويل او بدونه ومعناه اي شئ هو كائنا في ذاته اي مع قطع النظر
 عن عوارضه اهر والتاويل هنا ان يقال اي شئ يكون فهو فاعل معنى
 قال القليوبي ان قوله في ذاته مستدرك لان التقسيم للذاتي واما في شئ
 الا في فهو قيد لا بد منه في خصوص كونه فصلا كما ان قوله في عرضه الا في
 قيد لا بد منه في خصوص كونه خاصا اهر وهو ظاهرا غيرا عليه لان التقسيم
 للذاتي بكونه مقولا في جواب ما هو او في جواب اي شئ هو فالنقييد مستفاد
 من

لكن تركيبها منها غير واقع اهر قال الكنتري اي لم يقع علي ذلك الامتناع دليل
 تام عار عن الفاسد والافقد اقاموا عليه لكن تركيبها منها غير واقع قطعاً
 لعدم الغايدة في التركيب المذكور فعلي هذا المراد من جوازها عند المتأخرين
 الامكان الوقوعي علي معني انه ليس في التركيب المذكور مانع وان لم يقع فما
 قيل انه معني قوله غير واقع غير مجزوم الوقوع لان عدمه مجزوم به
 كلام خال عن الوجه اهر قتال قال الغيوم وقد اشار المتقدمون الي
 بطلان ما عليه المتأخرون بانه لو تركبت ماهية من امرين متساويين
 فاما ان لا يحتاج احدهما الي الاخر وهو محال ضرورة وجوب احتياج بعض
 اجزا الماهية الي البعض او يحتاج اما كل منهما الي الاخر فيلزم الدور ولا يحتاج
 احدهما الي الاخر فقط فيلزم الترجيح بلا مرجح لانها ذاتيات متساويات
 فاحتاج احدهما الي الاخر ليس باولي من احتياج الاخر اليه ورد هذا الاستدلال
 بانه يجب احتياج بعض الاجزا الحقيقية المتمايزة في الخارج واما في الذهن
 فلا والكلام فيها دون ذلك ويجوز ايضا ان يكون احتياج كل منهما الي الاخر
 من جهة اخري فينتقي الدور وايضا يجوز ان يكون الدور معيلا لسبقيا فكل
 منهما يحتاج للاخر معاً فلا محذور فيه وايضا يجوز ان يحتاج احدهما دون
 الاخر ولا يلزم الترجيح بلا مرجح لان التساوي في الصدق لا يقتضي التساوي
 في الحقيقة اهر باقادة وهو في شرح القطب علي التسمية استدلالا في حواشيه
 الشريفة نقضا وقد ذكر خدمة كل منهما زيارات شريفة يجب الوقوف عليها
 ما ذكر اي اوفي الوجود وقوله ومن لا اي من لا يجوز ذلك لا يزيد
 ما ذكر يقال علي الشئ اثر التعبير بالشئ يشمل الافراد المنفصلة الحقيقة
 والمختلفتها كالفصل البعيد كما افاده الحفني وغيره قال المدقق العطار واما
 قال يقال دون مقول كما في ساير الكليات لانهم ذكروا ان الفصل علة لخاصة
 النوع من الجنس فكان مظنة ان يتوهم الفصل لا يحمل عليه لامتناع حمل
 العلة علي المطول فصرح بيقال ازالة لهذا التوهم اهر واقول في حواشي
 الفاضل عبد الحكيم علي القطب علي قول مصنفه يحمل علي شئ ما نصه ولم يقل

محمول في جواب اي شئ او كلي هو جواب اي شئ هو في ذاته كيدا يتوهم
لزوم وقوعه في الجواب بالفعل فان المعتبر مجرد صلاحية لمواظم يقل
يقال كما في ساير الكليات لانهم ذكروا ان الفصل علة لخصه النوع من
الجنس فكان مظنة ان يتوهم ان الفصل لا يحل عليه لامتناع حمل العلة
على العلول فصرح بلفظ الحمل ازالة لهذا التوهم اه فانت ترى كيف صنع الموفق
ما صنع فان ما ذكره انما يظهر فكتة للعدول عن يقال الي يحمل كما قاله الفاضل
واما فكتة التعبير بمقول كبحول فهي دفع توهم لزوم وقوعه في الجواب
بالفعل الخ ما قاله الفاضل فتدبر والله الهادي في ذاته حال من اي
والمعني هو من حيث حيث الميزاي شئ حال كونه كائنا في ذاته اي حقيقته
وفي عبد الحكيم علي القطب انه في موضوع الحال عن هو اما علي التاويل او
بدونه ومعناه اي شئ هو كائنا في ذاته اي مع قطع النظر عن عوارضه
اه خرج به الخ اي خرج بمجموع الفصل ومتعلقاته فهو مع عبارة عن
مفهوم فصل واحد قاله عبد الحكيم واخر العرض لتأخره رتبة عن الجنس والنوع
ولك اعتبارها فصولا متقدمة مع ملاحظة فكتة التأخير للعرض ايضا
خلا فاما في الحفني والمراد خروج الجنس والنوع من حيث هما كذلك كما في
عبد الحكيم في جواب ما هو اي وان اختلفت مقولتيهما اذا الاول بحسب
الشركة المحضنة والثاني بحسبها مع الخصوصية لا يقال في الجواب اصلا
اي لا في جواب ما هو ولا في جواب اي شئ فانه يقال في جواب كيف هو
كما اذا قيل كيف زيد يقال صحيح او مريض اه عبد الحكيم وفي حواشي
الراهمية علي الجلالية العرض يقع جواب ما هو علي سبيل التوسع والاضطرار
قال الدواني في حواشي التجر يد الرسم يقع في مطلب ما هو علي سبيل التوسع
والاضطرار كما صرح به في شرح الاشارات ولا منافاة بينه وبين ما اشتهر
في كلامهم من حصر المقول في جواب ما هو في الامور الثلاثة فان هذا الحصر
انما هو بحسب الحقيقة اه والفصل اي من حيث هو ثم فربه باعتبار تمييزه
عن المشار في الجنس القريب وبعده باعتبار تمييزه عن المشار في الجنس

البعيد

البعيد في الجملة اي عن بعض المشار كانت ثم الفصل ينقسم الي مقوم
ومقسم فان نسب الي النوع فهو الاول او الي الجنس فهو الثاني ومعني
كونه مقوما انه داخل في قوامه وحقيقته ومعني كونه مقسما انه يحصل
من جنسه اقساما فالناطق مثلا بالنسبة للانسان داخل في حقيقته
وبالنسبة للحيوان مقسم له الي الانسان واذا ضم فصل اخر اليه كالصاقل
قسمه الي الفرس وهكذا وكل مقوم للعالي مقوم للسافل ولا عكس وكل
مقسم للسافل مقسم للعالي لان معني تقسيم السافل تحصيله في نوع وكل
ما يحصل السافل في نوع يحصل العالي فيكون العالي حاصلا ايضا في ذلك
النوع وهو معني تقسيمه للعالي ولا ينعكس كليا اي ليس كل مقسم العالي
مقسم السافل لان فصل السافل مقسم للعالي وهو لا يقسم السافل بل يقسمه
ولا ينعكس جزئيا فان بعض مقسم العالي مقسم السافل وهو مقسم السافل
افاده القطب قوله فان قلت الخ مثل هذه التقليل وجوابها مع ما قبلها
في شرح القطب فكتب الفاضل عبد الحكيم هذا ما يرد علي التعريف بانه اما غير
جامع واما غير مانع فيكون نقضا وعلي قوله يخرج الجنس فيكون منقضا
وعلي الاول الجواب منع وعلي الثاني انباء للمقدمة المتنوعة اه وكتب المحسبون
هنا انه وارد علي زيادة قوله في الجملة وهو المتبادر لمن تدبر عبارة الشرح
وعبارة القطب في شرح التسمية فان قلت السائل باي شئ هو ان طلب
ميز الشئ عن جميع الاغيار لا يكون مثل الحساس فصل الانسان لانه لا يميزه
عن جميع الاغيار وان طلب المميز في الجملة سواء كان عن جميع الاغيار او عن
بعضها فالجنس مميز للشئ عن بعضها فيجب ان يكون صالحا للجواب فلا
يخرج عن الحد فتقول لا يكفي في جواب اي شئ هو في جوهره التمييز في الجملة
بل لا بد معه من ان يكون تمام المشترك بين النوع وشئ اخر فالجنس خارج
عن التعريف اه قال الفاضل عبد الحكيم في حواشيه ظاهر كلامه يدل علي ان
عدم كونه تمام المشترك مقبلي في جواب اي شئ كذا المذكور في كتب العربية
ان اي شئ يطلب به المميز مطلقا كما صرح به الشرح سابقا الا ان يقال هذا

معتبر فيه اصطلاحا له والشارح رحمه الله تعالى اخذ الشك الثاني من
 النزديدي وبني عليه زيادة قوله سابقا ولو في الجملة وحكم بكون الجنس
 فصلا في بعض الصور ولم يلاحظ مع اعتباره بعد في الجواب من قوله بل
 لا بد منه من ان لا يكون الخ قال السعد في شرح التسمية ان الانعني
 بالفصل الا اذا تبا لا يكون تمام المشترك ويميز الماهية في الجملة فلا يرد
 الجنس لانه تمام المشترك اه وفي الحواشي الشريفة علي المطالع المراد
 من المقول في جواب اي شيء هو المميز الذي لا يصلح لجواب ما هو وخرج
 الجنس والنوع عن التعريف اه وقال الامام في المختصر الحف ان الجنس من حيث
 هو جنس لا يكون مقولا في جواب اي شيء لان الشيء لا يكون جنسا من حيث
 انه مشترك بين الشيء وغيره وهو بهذا الاعتبار يمتنع ان يكون مقولا
 في جواب اي شيء هو امر ثبت لك من هذه النقول ان الجنس غير داخل
 في التعريف وان ما ادعاه الثم في الجواب من انه لا بعد فيه وان له اعتبارين
 بهما يصير جنسا وفصلا غير موافق لما هو مصطلح اهل الفن وان نقل المحقق
 البوس في حاشية مختصر السوس كما قاله المدقق العطار عبارة الثم وقال
 لعل هذا هو الاقرب الي التحقيق لان الكليات امور اضافية تختلف بحسب
 الاعتبار اه واذ علمت هذا عرفت ان قول الحفني واجاب القطب بان
 يعتبر مع المقولية المذكورة في تعريف الفصل ان لا يكون المميز تمام المشترك
 ليخرج الجنس لكن يلزم عليه خروج بعض جزئيات الفصل البعيد فالاولي
 بل الصواب ما اشار اليه من الجواب اه في غير محله فانه نقل عبارة القطب
 مقتصر على قوله ان لا يكون المميز الخ وحذف قوله بين الشيء ونوع اخر فاورد
 عليهما او رد وقد عرفت انه في حيز الرد فانهم ثم ثني بالعرض نسبة الي
 العرض بمعنى ما يعرض للماهية من الامور الخارجية عنها المحولة عليها
 قال البوس العرض عند الفلاسفة اعم من وجه من العرض عند المتكلمين
 لا اجتماعهما في نحو العلم والبياض وانفراد العرض عند المتكلمين في الصورة
 فانها عرض عندهم وعند الفلاسفة هي جوهر وانفراد العرض عند

الفلاسفة

الفلاسفة بالاضافيات فانها عند المتكلمين لا تنصف بالوجود فليست باعرض
 بخلافها عند الفلاسفة فانها اعراض موجودة اه واما العرض الخ في شرح
 القطبي قسم الكلي الخارج عن الماهية الي اللازم والمفارق وقسم كل منها الي
 الخاصة والعرض العام فيكون الخارج منقسم الي اربعة اقسام فتكون اقسام
 الكلي سبعة علي مقتضى تقسيمه لاجسمة وفي حواشيه الشريفة قد يعتذر
 بان اللازم انقسم الي الخاصة والعرض العام باعتبار الاختصاص بماهية
 واحدة وعدم الاختصاص بها والمفارق انقسم اليها بهذا الاعتبار ايضا
 فعلم ان مفصوم الخاصة في اللازم والمفارق ما يختص بماهية واحدة وان
 مفصوم العرض العام فيها ما لا يختص بها بل يعبرها وغيرها فتدريج حصول
 الاقسام الاربعة الي معينين مطلقين يوجد كل واحد منهما في اللازم والمفارق
 فصار الكلي الخارجي منحصر فيهما فان لوحظ ظم التقسيم كانت الاقسام
 اربعة وان لوحظ محصل تلك الاقسام رجعت الي اثنين اه قال الفاضل
 عبد الحكيم وفي التغيير لا اعتذار اشعار بضعفه لانه لا يكون لتقسيم
 الخارج الي اللازم والمفارق مدخل مع انه المذكور اولا اما ان يمتنع انفكاكه
 عن الماهية اي لا يجوز ان تقارقه وان وجد في غيرها فلا يرد اللازم الا بعم
 وذلك الامتناع اما لذات الملزوم او لذات اللازم او لامر منفصل كالسواد
 للجشي قاله عبد الحكيم قال الحفني اي لا يمكن ذلك في الذهب بمعنى ادراكها
 بدون ادراكه كالفردية للثلاثة والزوجية للاربعة او في الخارج بمعنى
 انه لا يمكن وجودها بدونها فيه كالسواد للجشي ويسمي الاول لازم في
 الذهب والثاني لازم في الوجود او من حيث هي بمعنى انه لا يمكن و
 جودها باحد الوجودين منفكة عنه ككون احدي زوايا المثلث منفرجة
 والاخر بين حادثين او كون زواياه الثلاثة مساوية لتايمية فانه
 اذا حصل في الذهب او في الخارج لا بد وان ينصف بما ذكر ويسمي لازم
 الماهية اه قال المدقق العطار هذا التخييل مما ياباه المقام وان مثل به
 في غير هذا الكتاب كغير من الاعلام لاحتيالجه الي مقدمات هندسية

ق

يتخير فيها المنتهي فضلا عن المبتدي الذي وضع الكتاب لاجله وما
 يقضي به عجبا من له المام ثمن الهندسة ما قيل في تمثيل ما لزوم الماهية
 من حيث هي بمعنى انه لا يمكن وجودها باحد الموجودين منفكة
 عنه ككون احد زوايا المثلث منفرجة والاخرين حادتين اه ولا
 يحتاج لبيان فساد هه مراده ما تقدم نقله عن الحفني كما هو ظم واقول
 في الحواشي الشريفة على القطب اذا وقع خط مستقيم على مثلث بحيث حدث عن
 جنبه زوايتان متساويتان فكل واحدة منهما تسمى قائمة وهما قائمتان
 هكذا ، واذا وقع بحيث تحدث هناك زوايتان مختلفتان في الصغر
 والكبر فالصغرى تسمى حادة والكبرى تسمى منفرجة هكذا ، واما المثلث
 فهو الذي يحيط به ثلاث خطوط مستقيمة هكذا ، وقد دل البرهان
 الهندسي على ان زوايا المثلث مساوية لزاويتين قائمتين فتساوي الزوايا
 الثلاث التي في المثلث القائمتين لازم لماهية المثلث سواء وجدت في الذهب
 او في الخارج اه قال الفاضل عبد الحكيم قوله واما المثلث اي الذي يلزمه التساوي
 فان مطلق المثلث قد تكون اضلاعة قسما اه وح فوجه الفساد ان كون
 احدي الزوايا منفرجة والاخرين حادتين ليس من لوازم مطلق مثلث
 لما علمت من ان ذلك في بعض افراده وقد يقال لا مانع من تخصيص المثلث
 بما يلزمه كون احدي زواياه منفرجة الى كما خصص الفاضل عبد الحكيم المثلث
 الاخر الذي يلزمه التساوي فيندفع الفساد الذي فوه به المدقق العطار فنذكر
 كالصاحك بالقوة المراد بالصحة عند المناطقة انفعال النفس عند
 ادراك الامور الغريبة والمراد بالقوة كون الشيء من شأنه ان يكون وقال
 الحفني وغيره من ارباب الحواشي الصالح مستف من الصحة وهو انبساط
 الوجه مع انكشاف مقدم الانسان من سرور النفس والقوة فسرهاب بعضهم
 بامكان حصول الشيء مع انعدامه وبعضهم بامكان الحصول مطلقا اي
 غير مقيد بالعدم وهو المراد هنا ولا شك ان الصالح بالقوة بهذا المعنى
 لازم للانسان ذهنا ولا خارجا الحصول الصحة بالفعل له بالمشاهدة

اه ومراده بهذا المعنى امكان الحصول مطلقا وبالاول امكان حصول الشيء
 مع انعدامه وقوله للحصول الصحة بالفعل له مع المشاهدة اي فلا يلزم
 ح وجود الصحة بالقوة علي هذا المعنى قال المدقق العطار وبالنسبة شري
 اي فرق بين هذا المعنى والذي قبله فانه الاول راجع للثاني لان الشيء
 اذا كان حاصله بالفعل لا يقال انه حاصل بالقوة فلم يبق الا ان ينصف
 بالحصول بالقوة حال عدمه والذي دعي الي ذلك كله الخروج عن اصطلاح
 القوم وتفسير الصحة بالمعنى اللغوي وليس للقوم ونحن لا يسوغ لنا
 اذ قلنا في فن من الفنون ان يخرج عن مصطلحات اهلها وما شاع وذاع
 قولهم لا يخلط اصطلاح باصطلاح اه وقد علمت اصطلاحهم فيه الا ان حديث
 رجوع الاول للثاني غير مسلم كما لا يخفى علي من قامل ولنعم ما قال الفيومي
 يستعمل الصحة للسخرية ويستعمل للسروا المجردة فارة نحو مسخرة صالحة وللشي
 المجرد اخري واياه قصد من قال الصحة مختص بالانسان يوجد في غيره
 من الحيوان والتعب انفعال النفس عما خفي بسببه كما ذكره ابن الكال وقال
 الراغب حركة تعرض للانسان عند الجهل بسبب الشيء وذلك لا يصح اطلاقة
 علي الله تعالى قال المناوي ثم قال نقلا عن بعض الشروح فان قلت قد فسروا
 قوة الشيء للشيء بامكان حصوله له مع عدمه وفسروا فعله بحصوله جزا منها متبا
 علي ما لا يخفى فلا يلزم الصحة بالقوة للانسان في الذهب ولا في الخارج كما لا
 يلزم الصحة بالفعل في التمثيل للازم بالصالح بالقوة نظر قلت نعم ذلك
 التفسير حقا الا انه قد تفسر القوة بامكان الحصول مطلقا فتكون أهم من
 الفعل بالمعنى المذكور وهذا هو المراد هنا وهو ح يكون بمعنى القابل للصحة
 والصالح له فيلزم الانسان ذهنا وخارجا علي ما لا يخفى فلا نظر ولا يخلو
 عن مناقشة كما لا يخفى اه ووجه المناقشة ظاهر ما تقدم عن المدقق العطار
 قامل او لا يمتنع انفكاله اي يمكن ولو في وقت ما وقوله المفارق اي
 يمكن المفارقة والمفارقة اما بسرعة كجرة الخجل وصفرة الوجه او ببطا
 لسيب والشباب كذا في التسمية قال القطب وهذا التقسيم غير حاصل لان

العرض المفارق هو ممكن الانفكاك وما هو كذلك لا يلزم ان ينفك حتي ينحصر
 في سريج الاتفكاك وبطنه لجواز امكانه مع د و امه اهر قال الفاضل عبد الحكيم
 ولذا قسم في شرح المطالع العرض المفارق الى المفارق بالقوة والمفارق بالفعل
 ثم قسمه الى الربع الزوال وبطنه وما قيل ان التقسيم بعد ذلك غير حاصر لجواز
 ان يكون العرض المفارق مما يمكن اتصافه به وهو مفارق عنه ابدًا كالابيض
 للجسمي فعليه ان المقسم الطلي بالقياس الى ماهية ما تختص من الافراد وهو
 لا بد ان يكون محمول عليها فكيف يكون مفارقا ابدًا هو ما تقدم عن التسمية
 من التمثيل باليب منظور فيه بان السيب بياض الشعر والسن الذي تصنف
 فيه الحرارة الفريزية ففي كونه يعطي الزوال حقا واجاب بعضهم بان السيب قد
 يزول بالشباب كما ورد ان الخض بعد مضي مائة وعشرين سنة عليه يعود
 الى الشباب ويكفي هذا الفرد لصحة زوال السيب بالشباب وكذا ما ورد ان زوال
 لما تزوجت يوسف عليه وعلى نبينا وعلى بعتية الانبيا افضل الصلاة والسلام
 رجعت الى شبابها واجاب الفاضل عبد الحكيم بان المراد باليب الغير الطبيعي
 فانه يزول بالادوية بمدة مديدة وسمعت انهم يعالجون بالمعاجين مدة
 مديدة فيصير الشعر الابيض اسود وتعود القوة التي كانت في الشباب وكثيرها
 في كثيرهم ورايت شيخنا بلغ عمره مائة وستة عشر سنة قد صار شعره لحيته البيضاء
 من اصله اسود وبقي بياض في اعلاه ببندل يومافيو ما بالسواد وقد ذكرنا
 اسباب السيب في الاسفار الطبية جذب نبذة منها المدقق العطار في جوائيه
 علي الحبص فانظرها ان ثبت حقيقة واحدة اي بافرادها لان الخاصة
 لا تفرز بالماهية من حيث هي اي بقطع النظر عن الافراد والمراد بالحقيقة ما
 يشمل النوعية الجنسية كالصاحك في الاول والماشي واللون في الثانية
 خلافا لمن حضرها بالنوع افاده الحفني وهو الخاصة قد مرها على العرض العام
 لكونها وجودية المفهوم دونها وهي تنقسم الى حقيقية ويقال لها مطلقة
 اي لم تقيد بشي دون سبي كالصحة للانسان واصنافه ويقال لها غير
 مطلقة وهي التي تكون بالنسبة الي سبي دون سبي اخر كالماشي بالنسبة
 للانسان

للا انسان حال كونه مقابلا للمجر لا باعتبار كونه مقابلا لبقية انواع الحيوان
 افاده الحفني تبعاً للدليعي وغيره قال المدقق العطار مفاده انها ليست
 داخلية في التقريفي واذا كان كذلك مع اعترافه بانها خاصة صار التعريف
 غير جامع فالحق انها من افراد الخاصة المعرفة ها هنا ولذا قال بعض المدققين
 ان الماشي من حيث شموله لحقايق مختلفة من الانسان وغيره عرض عام
 ومن حيث اختصاصه بحقيقة الحيوان خاصة له فالخاصة قد تكون الجنس
 العالي كالوجود لا في موضوع الجوهر والمتوسط كاللون للجسم وللنوع الاخير
 كالكا تب للانسان وقد تكون لازمة كالزوايا الثلاث للمثلث وقد تكون
 مفارقة كالماشي للحيوان وقد تكون عامة للاشخاص موضوعها كالمصاحك
 بالطبع للانسان وخاصة بالعض كالكا تب له وقد تكون مفردة كالكا تب
 ومركبة كمنتصب القابعة وقد تكون بالقياس الي سبي لا توجد فيه وان لم تكن
 خاصة بالموضوع علي الاطلاق كذي الرجلين للانسان بالقياس الي الفرس
 دون الطيور اه فتأمل لانه اي الصاحك وقوله مختص بها اي ان الناطق
 بالمعني المراد منه عند المناطق كما تقدم مختص بماهية الانسان لا يوجد في
 غيرها ولا تقوم لورودها ورد من نسبة الصحة الي الملايكة فان المراد منه
 امر وراما ارادوه وهو الصحة بالمعني اللغوي مراد منه لا زمره وما في
 الحفني وغيره مبني علي ما سلف لهم في تفسير الصحة وقد علمت ما فيه فتدبر
 فشرطوا ان تكون الحقالة الحفني وغيره ظاهرة بل صريحة انهم شرطوا ذلك
 في تسميتها خاصة وليس كذلك بل انما شرطوا ذلك في الخاصة المعرف بها لا اشترا
 التساوي بين المعرف والمعرف واما المتأخرون فلم يشترطوا ذلك ولان المدار
 عندهم علي تصور المعرف بوجه ما هو حاصل بالمفارقة اهر ويرده قول المطالع
 وجماعة خصوصاً اسم الخاصة بالشاملة اللازمة وح يجب تسمية القسمين
 الاخيرين اي الخاصة الشاملة وغير الشاملة بالعرض العام لئلا يبطل تقسيم
 الخمس اهر ومراده بالخمسة الكليات الخمس وبهذا تعرف سقوط قول الحفني
 والدليعي فيه كلام التمر بحث لانه اذا كان لا تسمى خاصة اي اللازمة فماذا
 تكون المفارقة افاده العطار فتدبر وترسم الخاصة الخ في الدليعي تبعاً

فقين

طهم

لغيره ان قولاً عرضياً يخرج النوع والفصل فانها يقالان قولاً ذاتياً وكون
 النوع ذاتياً علي احد القولين السابقين في تعريف الذاتي واما علي القول
 بان الماهية عرضية فتعريف الخاصة صادق عليها فلا يكون تعريفها
 مانعاً لدخول النوع حاشاه ونظر فيه المدقق العطار بان الانواع لا يقال
 في جواب اي شئ هو بل في جواب ما هو كذا اصطلاحاً فكيف يدخل فيه
 تعريف الخاصة وهل هذا لا يقتضي لاصطلاحهم فتأمل اهـ واقول تأملته
 فلم اجد له شيئاً لان التعريف لم يعتبر فيه الوقوع في جواب اي شئ ومعلوم
 ان المعتبر في الادخال والاخراج ما ذكر في التعريف ليس الا فالصواب
 حذف هذا من البين فتأمل من الافراد ببيان لما ولا حاجة
 لقوله فقط الخ قال الحفني تبعاً لغيره قد يقال الحاجة داعية اليه لان
 قوله يقال علي ما تحت حقيقة واحدة شاملة للكليات الجنس وقوله فقط
 يخرج الجنس والعرض العام لكونها يقالان ايضاً علي ما تحت حقايق والظن ان
 الجنس خارج بقوله قولاً عرضياً فالحاجة الي القيد انها هو بالنسبة
 للعرض العام تأمل اهـ كتب عليه بعض اجلاد الاخلاق قد يقال بعد التفتيد
 بالوحدة فيها التي مفهومها الحقيقة الواحدة لا غيرها لا شمول بل يخرج
 الجنس والعرض العام فلا حاجة للفظ فقط كما قاله الشافعي فتأمل اهـ قلت
 تأملته فما وجدت لقوله لا غيرها الذي يبين عليه الوجوب عن الشك دليله
 بغيره من السياق سوى ان الاقتضار يتبادر في الحصر فلعلمه المحلوظ له
 والا فلا يجه كما عليه المحقق وبعد فنقول المحقق والظن ان الجنس الخ لا يجلو
 عن شئ فان اعتبار اخراج الجنس بقوله عرضياً لا يتأتى مع وجود فقط
 سابقة عليه الا ان يجاب بما سبق غير مرة علي ما فيه فتفطن قوله
 والخاصة الخ يشير بهذا الي ان المراد بالحقيقة الواحدة في كلام المصنف الاعراض
 من النوعية والجنسية اهـ غنيم كاللون للجسم قال الحفني تبعاً للفتحي و
 غيره قد يقال هو قائم بالجواهر الفرد ايضاً لان الجسم مركب منه والقائم
 بالكل قائم باجزائه فلا يكون خاصة لهذا الجنس علي انه قد يقال لا نسلم
 كون اللون لازماً للجسم لان بعض افراده كالهوي والمال لون له اهـ

ورده المدقق العطار بانه نص في شرح المقاصد علي ان اللون من خواص
 السطح ومعني كون الجسم ملوناً ان سطحه ملون اهـ ومعلوم ان السطح
 عبارة عن مجموع اربع جواهر فردية وبان المراد بالجسم هنا الجسم الكثيف
 فانه الملون لا شفاف فلا يبرد اللطف كالصها والماتامل قوله وكل
 خاصة نوع الخ وذلك كالا انسان فان خاصة وهو الصالح خاصة
 لجنسه ايضاً وهو الحيوان بمعني انها لا تتجاوز الى غيره لا بمعني وجودها
 في جميع افرادها قوله ولا ينعكس اي عكس الغوي اي ليس كل خاصة
 جنس كالماتشي بالنسبة الي الحيوان خاصة نوعه وهو الانسان لانها
 تتجاوز الى الفرس مثلاً قوله العرض العام ويرجى سمي العرض مطلقاً كما
 صرح به في الاشارات قوله لانه بالقوة الخ قال الفتحي وغيره هذا فيما
 اذا نظر الي الانواع كالفرس والطير ونحوها بالنسبة الي نوع من انواع
 الحيوانات فانه لا يختص بافراد ذلك النوع واما بالنظر الي التنفس
 باعتبار القدر المشترك بينها وهو الحيوان فانه خاصة له لازمة ان
 اخذ بالقوة ومفارقة ان اخذ بالفعل كما هو موضح به اهـ قوله حقايق
 مختلفة نقل الفتحي عن بعض حواشي الفتحي انه ان كانت المختلفة
 اجناساً يكون الخارج الشامل لها عرضاً عاماً للجنس لتجاوزها عن الجنس
 الواحد كالسواد الشامل لها وان كانت انواعاً فقط يكون الخارج الشامل
 لها عرضاً عاماً للنوع باعتبار شموله للانواع وخاصة للجنس باعتبار اختصا
 به كالتايم والاكل والشارب فانها شاملة لجميع انواع الحيوان ومختصة
 به اهـ قوله قيل الخ شروع في نقل توجيه قول المصنف كغيره من المناطق
 في تعريف الكليات ويرسم الخ وتزيف هذا التوجيه بالتفسير بقيل للحكاية
 مع الاشارة اولاً الي ضعفه وهذه العبارة بعينها توجيهها ورد في شرح
 القطب وفي حواشيه الشريفة مع حواشيه السلكويتية الماهيات اما حقيقة
 اي موجودة في الاعيان بوجود اصلي فيشمل الصفات القائمة بالنفس الناطقة
 واما اعتبارية يعتبرها العقل اي ينتزعا من امور موجودة في الخارج

كالوجود والامكان والامتناع وسائر الامور الاصطلاحية فانها منزهات
 انتزعاها العقل من الموجودات العينية وليس لها وجود اصلي ومعني ثبوتها
 في نفس الامر ومطابقة احكامها اياها ان مبدأ انتزاعها امر في الخارج وانه
 بحيث يمكن ان ينتزع العقل تلك الامور منه ويصفه بها ويختزنها من عند
 نفسه كالانسان ذي راسين وانياب اغوال اما الحقيقية فالتمييز
 بين ذاتياتها وعرضياتها في غاية الاشكال لا لتباس الجنس بالعرض العام
 والفصل بالخاصة فيفسر التمييز بين حدودها ورسومها المسماة بالحدود
 والرسوم الحقيقة التي تشرح ماهياتها الموجودة في الخارج بخلاف التمييز
 بين حدودها ورسومها المسماة بالاسمية التي تشرح المفهوم الذي وضع
 الاسم بازائه فانه لا يعبر واما الاعتباريات فلدا اشكال في التمييز بين ذاتياتها
 وعرضياتها فيها لان كل ما هو داخل في مفهومها فهو ذاتي لها اما جنس ان
 كان مشتركا واما فصل ان لم يكن مشتركا وكل ما ليس داخل في مفهومها فهو
 عرض لها وهي مفهومات اعتبرها العقل سواء كان مبدأ انتزاعها في الخارج
 اولاد وكل ما هو داخل في مفهومها منها من حيث الاعتبار فهو ذاتي لها ان كان
 محولا عليها وفي حكم الذاتي ان كان غير محول اما جنس او في حكم الجنس او فصل
 او في حكم الفصل فلا اشتباه بين حدودها ورسومها فاما اعتبار داخلها وداخل
 وما اعتبر خارج فهو خارج اه قوله ورا تلك المفهومات قال الفاضل عبد الحكيم
 اي قداسها اي مقدمة عليها بالذات فتكون تلك المفهومات خارجة عنها
 سواء كانت مشتملة عليها او لا فيكون التعريف بها رسما قوله لم تتحقق اي
 تتحقق من قولهم تتحقق اي يتقنه فلا بد ان اطلاق الرسم مني على تحقق
 هذا الاحتمال والحل على ان المراد لم يتحقق انتفا كل بعيد كل البعد عبد الحكيم
 فتأمل قوله قال الامام الخواري في الجنس ايضا اختلفوا في ان هذه التعريفات
 حدود او رسوم والمشهور انها رسوم فانهم يقولون الجنس يرسم بكذا والنوع
 بكذا الحق انها حدود اذ لا ماهية للجنس ورا هذا القدر ضرورة ان لا نعني
 بكون الحيوان جنسا الا كونه مقولا على كثير من مختلفين بالحقايق في جواب
 ماهو

٧٢
 ماهو واعترضه الكاقي باننا لانسلم انه لا ماهية للجنس ورا هذا القدر
 لم لا يجوز ان تكون المقولية الموصوفة بالصفات المذكورة عارضة لمفهوم
 وراها وهو الجنس واجيب عنه بان الكليات امور اعتبارية حصلت و
 وضعت اسما وها بازائها فليس لها معان ورا تلك المفهومات على ان عدم
 العلم بالحد لا يوجب الرسمية واعترض هذا الجواب بان لا نسلم ان الكليات
 امور اعتبارية حصلت ووضعت اسما وها بازائها لم لا يجوز ان تكون المفهومات
 المذكورة لوازم لمفهومات اخرى وضعت اسما وها بازائها وبان الرسم قد يطلق
 ويراد به التعريف ولعله هناك كذلك والجواب عن الاول ان مثل ذلك
 يعلم بالتبعية والتفحص ولم يوجد في بيان مدلولات هذه الاسماء غير هذه
 المفهومات وعن الثاني بان هذا الاطلاق ليس في عرف القوم بل المتبادر
 من الرسم في عرفهم هو ما يقابل الحد قال بعض الفضلاء قد يقال انما كانت هذه
 التعريفات رسوما لان المقولية عارضة والتعريف بالعارض رسم وذلك
 لان الجنس في نفسه هو الكلي الذي يقال على المختلفين بالحقيقة سواء
 قيل عليها او لم يقبل واما المقولية فهي عارضة له اه ورده المدقق
 العطار بان هذا من قبيل اشتباه العارض بالمعروض فان المقولية ذاتية
 للجنس الطبيعي الذي هو معرض للجنس المنطقي الذي الكلام فيه اه وبه
 يعرف ما في الحواش الحقيقة فتدبر قوله امور اعتبارية قال المدقق لهر
 يقل ماهيات اعتبارية لعله لما قاله صاحب التلويح من انه الحق انها
 يقال لها امور لا ماهيات حصلت مفهوماتها اي الكليات فالإضافة
 من قبيل مفهوم الانسان بالفرق بالاجمال والتفصيل ورا ذلك لفظ مفهوم إشارة
 الي ان هذا التحصيل في العقل دون الخارج اه عبد الحكيم قوله على ان الإشارة
 الي اعتراض اخر هو ان عدم العلم بكونه لحدود لا ينتج الرسمية وانما
 ينتج العلم بعدم الحدية قوله فكان المناسب الاعتراضه بالرجوع وتبعه غيره
 بان التعريف غير مناسب للاعتراضين المذكورين والمناسب ان يقول فكان
 المناسب والصواب ذكر الحد لا التعريف الذي هو ام هو في غير محله

فانه منع اول التجويز وجود ماهيات وادراك المفهومات وفرع على هذا المنع
 الجرميات هذه التعاريف حدود بقوله فتكون هي حدود انتم تتناول تسليم
 التجويز فقال على ان عدم الخوض منع انتاج الجرم بالرسمية فالمناسب عليه ذكر
 التعريف لانه عام يشمل الحد والرسم فهو مبني على الاعتراض الثاني لا على
 كذا الاعتراضين كما لا يخفى على ذي عينين والله الهادي قوله واعلم ان غرض
 المنطقي اي مقصوده ونظره وقوله ولكل منها مقدمة فمقدمة القول الشارح
 الكليات الخمس ومقدمة التصديق القضايا واحكامها قوله ولما فرغ الخ
 بيان لوجه المناسبة بين السابق واللاحق قال مفتي زاده في حواشي
 القطب والملازمة في مثل هذا عادية او مبينة على التزام المؤلف بيات
 المبادي والمطالب اهني من قبيل القضايا الاتفاقية قوله سيبه اي مجموع
 الجزئين لكني بملاحظة وصف الاول بالثاني ومثله غير عزيز فقول الحفني
 وغيره الاولى في البيان سمي شارحا لان الظاهر انه علة بمجموع القول الشارح
 وليس كذلك قوله ويقال له التعريف اي التبيين مصدر اراد به اسم الفاعل
 ولذا يقال له المعروف بكسر الراء ايضا فالثلاثة مترادفة عند المنطقي فكل منها
 مقسم للحد والرسم عنده واما عند اهل العربية والاصول فالحد يراد بها ايضا
 اذ هو عند هؤلاء التعريف الجامع المانع فلا تقفل عن تحالف الاصطلاحين افاده
 الكنتري قوله معرفته اي المعرف بالكسر وقوله معرفته اي المعرف بالفتح وبحث
 فيه بانه ان اراد بالمعرفة الثانية المعرفة بالكسر خرج عنه ما عدا الحد التام
 وان اريد بالوجه خرج الحد التام ودخل التعريف بالخاصة مع واحد من
 العرضيات حيث كان التعريف مركبا منها ومن عرض اخر فان هذا جزء
 معرفي ودخل فيه القياس الاستثنائي واجيب بحمل المعرفة على مطلق
 التصور الاعم عما بالكنه او بالوجه والقياس الاستثنائي لا يستلزم التصور
 كما هو الظاهر لانه يبقى عليه دخول صورة جزء التعريف افاده الحفني كغيره
 وقوله والقياس الاستثنائي الخ اي فان تصوره لا يستلزم تصورا المطلوب
 بل تسليمه مستلزم لتسليمه ولا وجه لتخصيص الاستثناء بل الاقتران في مثله
 كذا

كذا اقرره بعض الحواشي وفضية حمل التصور في التعريف على ما يعنى التصديقي
 وليس كذلك بل المراد به ما يقابل التصديق بقرينة ان الكلام في مقام
 التصورات وح فراد الحفني بقوله والقياس الاستثنائي لا يستلزم التصور
 كما هو الظاهر انه يستلزم التصديق فالاستلزامات متباينات فلا توهم
 لوروده فتأمل وقوله الا انه يبقى عليه الخ قد يقال الاضافة في قوله
 معرفته الثانية عهدية والمهور المعرفة المقصودة للمعرف ولا شك
 ان الغرض من التعريف بالخاصة مع مجموع العرضيات كشف الشيء المعرف
 بها فكشف بالخاصة مع بعض تلك العرضيات غير مقصود للمعرف وان
 ساغ له قصد الكشف به ايضا كما لا يخفى فهي خارجة عن التعريف بهذا
 الاعتبار فتأمل هذا وفي بعض الحواشي بعد تقرير البحث المتقدم فالمناسب
 زيادة او امتيازه ليشمل الحد التام والناقص والرسم بقسميه مثل ما قال
 في التسمية معرف الشيء ما مستلزم معرفته معرفة او امتيازه عن كل ما عداه
 قال القطب في شرحه وانما قلنا او امتيازه ليتناول الحد الناقص والرسم
 فان تصوراتها لا تستلزم تصور حقيقته الشيء بل امتيازه عن جميع اغيابه
 اه وفيه ان القطب حمل التصور في كلام التسمية على التصور بالكنه قال
 ولولم يرد ذلك لكان احد القيدتين مقنيا عن الاخر ثم قال فدخل بالقيد الاول
 الحد التام وبالثاني الحد الناقص والرسم اه فقد احتاج لنا ويل عبارة
 التسمية بحمل التصور بالكنه لتصحيح القيد الثاني وعدم استدراكه ولو حمل
 التصور على التصور بوجه ما كان القيد الثاني مستدركا وح فحمل عبارة
 شارحنا على المعرفة ولو بوجه ما ولا حاجة لهذه الزيادة ويؤيده اقتصار
 القطب في شرح المطالع على القيد الاول فتأمل قوله او ببعضها صادق بالجنس
 وحده قريبا او بعيدا وبالفصل البعيد وفيه نظر في الاشارات والحد منه
 التام مشتمل على جميع المقدمات كحيوان ناطق للانسان ومنه ناقص مشتمل
 على بعضها اذا كان مساويا للحد وكجسم او جوهر ناطق له فعلم من قوله
 اذا كان متساويا وتمثيله بجسم او جوهر ناطق ان الجنس وحده ليس حدا

ناقصا وكذا الفصل البعيد افاده الدلبي وغيره وفي المحتفي او بعضها اي
 المساوي كالغسل القريب ولوح غير ماعد الجنس القريب والا كان تاما
 وماعدا العرض كما يؤخذ مما ياتي وبما ذكرناه خرج الجنس وحده قريبا و
 بعيدا والفصل البعيد لعدم المساواة للمعرف اه وهذا مبني على خلاف
 ما عليه المحققون قال الدواني اشتراط المساواة في مطلق المعرف ليس
 مذهب المحققين قالوا المقصود من التعريف التصور بوجه مساو واع
 او اخص وللصناعة في جميعها مدخل فلا وجه لعدم اعتبارها نعم يشترط
 في المعرف التام اه وقال السيد في حواشي القطب الصواب ان التصور
 بالاعم والاخص صالح للتعريف في الجملة اه وكتب القوم طائفة بتحقيق هذا
 واختياره قوله او بغير ذلك كالجنس البعيد والخاصة او العرض العام
 والخاصة فقط او العرض العام فقط او الخاصة مع العرض العام وما
 المركب من الفصل والخاصة فالفصل يفيد التمييز والاطلاع على الذات
 وح فلا حاجة الي ضم الخاصة اليه لان افادتها التمييز انما هو عند ضمها مع
 شئ اخر غير الفصل قاله الدلبي وهو في شرح التسمية للقطب وكتب عليه
 الشريف ما نصه هو مدقوع لان التمييز الحاصل منها معا اقوي من التمييز
 الحاصل من الفصل وحده فاذا اراد هذا التمييز الاقوي احتج الى ضم
 الخاصة الى الفصل اه وكذا في شرح المطالع وبقي قسم خامس الخ قالوا
 هذا نقض للحصر السابق بنا على عدم دخوله في الرسم والمحققون على دخوله
 فيه لان لفظ الخ في المثال خاصة من خواص العقار ومثله التعريف بالمثال
 والتقسيم لانها خاصتان للمعرف اه قال المدقق العطار مبني هذا النقض
 كونه من المطالب التصورية كما اختاره السعد مع ان في كلام الشميلدالي
 انه من المطالب التصديقية كما حققه السيد في حواشي التجريد حيث قال الش
 هو ما انبأك اذا انبأ الاخبار ولا يكون الا في التصديقات فقيها بما الي
 عدم وروده على الحصر اه واقول يد الله مع الجماعة فان المبتدأ من صيغ
 الشتم نقص الحصر اذ بقا شئ من شئ معناه قصوره عن دخوله فيه مع كون
 حقه

حقه الدخول والابناء معناه الدلالة والابا ذنه وذلك لا يخص التصديق
 يرشدك لهذا تفسير العضد له بهذا التفسير مع تصريح شرحه بانه جار على
 انه من قبيل التصورات فدعواه ان في العبارة ميلاد لكلام السيد غير مستل
 فتدبر قال المدقق العطار نقل عن السيد في حواشي التجريد في بيان ان
 التعريف اللفظي من قبيل التصديقات ان المقص من الاشارة الي صورة حاصلة
 وتعيينها منه يبين الصور الحاصلة ليعلم ان اللفظ المذكور موضوع باز الصورة
 المشار اليها قاله الي التصديق والحكم بان هذا اللفظ موضوع باز ذلك
 المعنى فكذا كان قابلا للمنع فيحتاج الي النقل من ائمة اللغة والاصطلاح
 اه واقول قال في سلم العلوم التعريف اللفظي من المطالب التصورية فانه
 جواب ما هو وكل ما هو جواب ما هو فهو تصور الا تري اذا قلنا التصديق هو
 فقال الخاطب ما القصور ففسرناه بالاسد فليس هناك حكم نعم بيات
 موضوعية اللفظ في جواب هل هذا اللفظ موضوع لمعنى بحث لفظي يقصد
 اثباته بالدليل في علم اللغة فن قال انه من المطالب التصديقية لم يفرق بينه
 وبين البحث اللفظي قد يحصل اللغوي اه قال شارحه من اخلص وحاصله
 ان التعريف اللفظي قد يحصل فيه فايدان الاولي التصور ثانيا للصورة
 المخزونة والثانية وضع اللفظ للمعنى الا تري اذا قلنا القصور موجود
 فقال الخاطب ما القصور ففسرناه بالاسد فيحصل للخطاب الاحصاء للصورة
 المخزونة وهو عبارة عن حصول الصورة في المدركة ثانيا وان لفظ
 القصور موضوع لمعنى الاسد المعلوم اولا والمنطوقون انما يعدونه في المطالب
 التصورية للفايدة الاولي فان نظرهم مقصور عليها اذ البحث عندهم انما
 يتعلق من جهة تلك الفائدة وح يوردونه في جواب ما الطالب للتصور
 عندهم موافقا للغة واما اهل اللغة فينظرون الي الفائدة الثانية وهي موضوعية
 اللفظ للمعنى فانهم انما يبحثون عن الالفاظ من تلك الجهة والناس فيما يشعرون
 مذاهب وهذا معني قول المصنف فن قال انه من المطالب التصديقية لم يفرق
 بينه وبين البحث اللفظي يعني لم يفرق بين الطريقتين اللتين ذكرتهما فانهم

قال المدقق العطار وفي جعل المثال والتقسيم من قبيل المعرفات وانها راسمان
بسا هل وان قال به غير واحد في التقاسيم تقتضي التعريف لانفس التقسيم
تعريف لان الغرض من كل منهما مختلف اذ الغرض من التقسيم تحصيل الاقسام
ومن التعريف تصور المعرف فمن ثم تراه دايما يقدمون تعريف الشيء على
تقسيمه لان به تعرف حقيقة ثم يقسم بعد ذلك الى اقسام واما المثال فليس
عابور في مقام التصور بل في مقام التصويقات يدل عليه قولهم انه جزء
يذكر لا يوضح القاعدة فان قلت يعنون بالمثال ما يقال العلم كالنور مثلا
قلت هذا تشبيه لا تمثيل فتدبراه وهو محال للنظر وان اردت تحقيقه
فعليك بمواد سلم المعلوم قوله اظهر ابي دلالة لا شتاره وغلبة استعماله
وقوله مرا وقال الغنيبي وتبعه غيره لم اقف على هذا القيد في كلام غيره
والمفهوم من كلام التهذيب وشروحه عدم التقييد به ثم رايت في بعض
الشرح التقييد به وقال الدجى التقييد به اخذ المصنف من كلام العضد ولم
يرق لغيرهما وانظر هل يمكن تعريفه بغير مرادف واما مثاله اه قلت مرص غير
واحد من المحققين بان التقييد به بنا على ما هو الغالب والاولي والا فليكون
بالاعم كقولهم معدان ثبت وبالاخص كقول صاحب القاموس لها هو
العبد اه واللعب نوع من اللهو فاذا لا وجه لقول الدجى وان تبعه غيره وانظر
هل يمكن تعريفه بغير مرادف واما مثاله ثم انه يجري في الكلمات الثلاث الاسم
والفعل والحرف كما مر به المدقق العطار في حواشي الخبيص قوله الحد قول
الحق قال الكنتري اي قول ملفوظ او معقول دال اي بالمطابقة ان كان التعريف
المذكور للحد التام على ما هو الظاهر من صنيع المصنف او بالمطابقة وغيرها ان كان
التعريف لمطلق الحد كما يظهر من صنيع القري في شرحه وما اشار اليه المصنف مبني
على كون لفظ الحد مشتركا لفظيا بين التام والناقص وهو الذي ذهب اليه
المحقق الطواسي وما اشار اليه القري مبني على كون لفظ الحد مشتركا معنويا
بينهما وهو الذي اختاره صاحب المحاكاة فلا حاجة الى الجمع بين الاحتمالين
ومنهم من جمع بينهما جعل التعريف لمطلق الحد وجعل الضمير في قوله وهو الذي
الخ

الخ راجعا الى المقيد في ضمن المطلق او محولا على الاستخدام ومنهم من
جعل الضمير الى الحد المعروف المطلق وجعل قوله والحد الناقص عطفا على
خبر هذا المبتدأ وجعل قوله وهو الحد التام معترضا بين قوله وهو الذي
الخ وبين قوله والحد الناقص فيقول هذا الى التقسيم لمطلق الحد الى قسمين
ولا يخفى انه بعد تسليم مساعدة العبارة خارج عن مذاق المصنف فالاولي على
مذاقه ان يكون التعريف للحد التام ويكون قوله وهو الذي الخ تعريفه والما كان
قوله حدا قاما غير مصرح به صرح بقوله وهو الحد التام وقوله والحد الناقص
وهو الذي يتركب الخ استيناف تعريف للناقص واما على مذاق القري فيكون
التعريف المذكور لمطلق الحد والضمير راجع الى المقيد في ضمنه او محول على
الاستخدام وامر قوله وهو الحد التام هني اء وقوله ان كان التعريف
لمطلق الحد كما يظهر من صنيع القري الخ وهو الظاهر ايضا من صنيع شارحنا
حيث اقتصر على الرسم في قوله الاتي وخرج بذكر ماهية الشيء الرسم الخ فتدبر
ماهية الشيء اي كذا فقط بنا على تخصيصه بالتام وكذا او بعضا بنا على انه
تعريف لمطلق الحد فيشمل الناقص ويرد على الثاني كما قاله المحقق ان التعريف
ح غير مانع لشمله الرسم التام وبعض افراد الرسم الناقص اه فتأمل قوله
الذاتية نسبة للذات بمعنى الافراد لا بمعنى الحقيقة فاندفع قول القليوبي
الاولي حقيقة وذاته لا يهاهم عبارته ان الحقيقة غير الذات قوله وهو
الذي الخ لا يخفى عليك مرجع الضمير على كل من الاحتمالين السابقين فتدبر
وقوله يتركب قال الحفني المراد بالتركيب ما يشتمل اللفظي والعقلي اه
واقول في قول احمد القول المركب جنس للحد الملفوظ ان كان التعريف له
وللمعقول ان كان له ولا يجوز ان يكون جنسا لهما معا لان القول اما
مشتركا لفظيا او حقيقة والمجاز لكن على تقدير ان يكون التعريف للحد الملفوظ
يرد عليه التعريف بمثل الناطق فقط اه قال الكنتري اي من كل تعريف
بالمفرد وهو وان كان نادرا الا انه واقع مع عدم التركيب فيه لفظا وان كان
مركبا معني وقد يدفع هذا الايراد بان من التزم كون التعريف مركبا اراد به

التركيب العقلي لا اللفظي كما قال في الاشارات فكل محدود مركب في المعنى و
قال شارحه الطوس هاهنا صرح بأنه يريد التركيب العقلي اه فانهم قوله
من جنس الخاي اجمالا او تفصيلا كما يعلم من قول الش بعد قوله المتحرك
بالارادة الخ قال الحفني نقلا عن شرح المطالع لاحاجة اليه لا غنا حساسا
عنه وانما ذكرهما مع تلامهما لانه لم يعلم ايها الذاتي والاخر اللانزم ولو
ذكر احدهما صح التعريف غاية الامران لم يعلم كونه حدا او رسما اه ويرد بعض
المحققين بان التلازم بينهما لا يوجب اغنا احدهما عن الاخر حيث كان كل
منهما معتبرا ذاتيا للمحدود فتأمل قوله فلان الحد لغة المنع اي نه من اطلاق
المصدر واردة اسم الفاعل او من باب تسمية الشيء باسم صفة والملازمة
التعلق اه حفني وايضا حاه ان التعريف بالذاتيات موصوف بالمنع عن
الاغيار فالمنع المذكور صفة له فالتسمية من قبيل تسمية الموصوف وهو
الحد بصفته وهو الحدية فكأن تقول من قبيل تسمية المتعلق بفتح اللام
بالمتعلق بكسرهما او من قبيل جعل المصدر بمعنى اسم الفاعل فعلى هذا لا
حاجة في التسمية الي اعتبار امرنا يد غير الجعل المذكور وما قيل من انه
على هذا يكون النقل نقلا للمصدر المطلق الي فاعله ثم العام الي الخاص
فمناسبة نقل العام الي الخاص اشده من المناسبة المعتبرة حين النقل ابتدا
ففيه ان كون المصدر بمعنى اسم الفاعل من قبيل المجاز لا يطلق عليه النقل
واما نقل العام الي الخاص فوجوده في كل اعتباراته ولا وجه لتخصيصه بالذاتي
واما كونه من قبيل رجل عدل فداخل في احتمال كونه من تسمية الشيء باسم
صفته وان لم يتفطن له البعض واورده وجهها ثالثا كذا قاله الكنتري قوله
وهو مانع من دخول الغير الخ لا يقال معنى الحد الذي هو المنع يوجد في الرسم
ايض فلم لم يسم به لانا نقول وجه التسمية صحيح لا مطرد ومعناه هاهنا ان
المركب المذكور يسمى حد الوجود المنع فيه ولا يلزم منه ان يكون كل ما وجد
فيه المنع مسمى بالحد كما ان الخمر الخامدة العقل يسمى خمر ولا يلزم منه ان
يسمى كل ما يخمر العقل خمر افاده الكنتري قوله وخرج بذكر ماهية الشيء

الرسم

الرسم اي تاما او ناقصا قوله وكلامه يدل على تخصيص الحد الخاي حيث
عبر بالتركيب وكما يدل على ذلك يدل على تخصيصه ايض بغير ماهية المركبة
من امرين متساويين على القول بجواز ذلك اذ لا جنس لها وفي شرح
المطالع الماهية اما لاجزائها وهي البسيطة او لاجزائها وهي المركبة وعلى
التقديرين اما ان تكون جزا لغيرها او لا تكون فالاقسام اربعة فالبيسط
الذي لا يتركب عنه غيره كالواجب لا يجد اذ الحد لا بد له من الفصل ولا شيء
مما له فصل بسيط ولا يجد به لان التقدير عدم تركيب الغير عنه والبسيط الذي
يتركب عنه غيره كالجنس العالي لا يجد لبساطته ويجد به لتركب الغير عنه
والمركب الذي لا يتركب عنه غيره كالنوع السافل يجد لتركبه ولا يجد به
لعدم تركيب الفرعية فكل مركب محدود بخلاف البسيط وهما اي المركب والبسيط
ان تتركب عنهما غيرهما يجد بهما والا فلا اه قوله انما تعرف بالرسم اي
الناقصة لان تعرفي بخاصة فقط بنا على القول بجوازه كما سيأتي او بحملة
خواص قوله ويعتبر في الحد التام الخ الناقص مثله فالاولي عدم التقيد
افاده الحفني بغيره واجاب عنه المدقق المطاربان التقيد بالتام
لكون الكلام فيه ويعرف ذلك في الناقص بطريق المقابلة اه وافاد بعض
شيوخنا ان اعتباره في الحد الناقص ممنوع اذ غاية ما يلزم على تاخير الجنس
عن الفصل لغو الجنس وعدم اعتباره لتقدم الفصل المعني عنه عليه ولا يلزم
من ذلك فساد الحد اذ الحد بالفصل وحده حد ناقص معتبر عند من اجاز التعريف
بالمفرد اه قلت الحق ان الاعتبار في كل من الناقص والتام استحسن لا
لزومي وفي الدواني على التهذيب لا يجب تقديم الجنس فقد قال الشيخ في بعض
تعليقاته ناطق حيوان حد تام الا ان الاولي تقديم الاعم لشهرته وظهوره
نعم لا بد من تعيين احدهما بالآخر حتي يحصل صورة مطابقة للمحدود اه
قال محيي ميرزا هه لان ذاتيات الشيء في انفسها موجودة بوجود ذلك الشيء
ومتحدة معه فبعد تحليل الذهن باي ترتيب يحصل تكون منطبقة على ذلك
الشيء اه وفي الغني والذجي اعتبار التقديم اما شرط او شرط فان كان

الاول فتعريف المعنى صحيح وان كان الثاني فقير صحيح اذ لم يأخذه فيه وهو
 في خبر المنع قتال قوله لان الفصل مفسر له ومفسر الشيء متأخر عنه اي لكونه
 محكوما به عليه والمحكوم به متأخر عن المحكوم عليه طبعا ام حقيقيا تبعا
 لغيره وورده المدقق المطاربان هذا كلام ساقط اما بالنظر لما نحن فيه
 فلان الفصل علة وهي لا تجل على المعلول لمغايرتها له ويمتنع حل المباني
 واما بالنظر للمفسر والمفسر في غيره فلا حل ايض لانه على حذف اي افراد
 الشئ بالتفسير العلة الفاعلية فالفصل علة لرفع الابهام والتحصيل في
 الجنس الا ان في اطلاق التفسير على العلة تسمية لان العلة ليست من المفسر
 في شئ حقيقة الا انها لما زال بها الابهام صارت كالمفسر وقوله ومفسر الشيء
 متأخر عنه اي ما هو مفسر حقيقة وهذا لا يقتضي ان الفصل متأخر في الوجود
 عن الجنس لانها مجرولان اهر ينصرف ما قوله قيل لا يمكن ان يحصل له لو
 احتاج المرفق الي معرف اخر كما اقتضاه تعريفه لاحتاج معرف المرفق الي معرف اخر
 لان الاحتياج في الاول بحسب ظاهره من حيث كونه معرف وهو موجود
 في معرف المرفق لان مطلق المرفق لكونه مطلقا جزء من معرف المرفق لكونه
 متقيد او نظريه الجزء تستلزم نظريه الكل فاذا كان الاول نظريا محتاجا
 الي المرفق كان الثاني ايض نظريا محتاجا الي المرفق وكذا الثالث والرابع الي
 ما لا يتناهي فيلزم التسلسل في تحصيل ماهية المرفق واللازم باطل فلذا
 الملزوم افاده الكنتري قوله واجيب بمنع لزومه الي يعني ان التسلسل انما
 يلزم اذا كان معرف معرف المرفق غير المرفق فيحتاج ذلك الي معرف اخر وهكذا
 فيلزم التسلسل واما اذا كان عينه كما هو التحقيق كما قيل ان وجود الوجود
 عينه قطعا للتسلسل على ما حقق في علم الكلام فلا يلزم التسلسل افاده
 الكنتري ورد القري هذا الجواب حيث قال لا يجاب عنه بان معرف المرفق
 عينه كوجود الوجود لان العينية ممنوعة بل يجاب اما بان التسلسل غير
 لازم لان معرف المرفق من حيث هو غير محتاج الي معرف اخر اما بالبداهة
 اجزائه او لكونها معلومة فكما انه من حيث هو غير محتاج الي معرف اخر كذلك

لا يحتاج اليه من حيث هو معرف لكونه معلوما باعتبار عارض وهو صدق
 مطلق المرفق المحرود عليه وقد عرفت ان الخاص يقع معرفا باعتبار غير
 اعتبار خصوصية واما بان التسلسل في الامور الاعتبارية لا تقطاعه
 بانقطاع الاعتبار غير محال اهو وقوله لان العينية ممنوعة قال الكنتري
 اي لان العينية في كل منها مردودة لانه يستلزم كون المضاف
 عين المضاف اليه ويستلزم ايضا هاهنا تعريف الشيء بنفسه وكلاهما
 فاسد اما الاول فظن واما الثاني فللزوم المعايير بين التعريف والمعرف
 بالاجمال والتفصيل قطعا واقول مراد من قال وجود الوجود عين
 ان الوجود اذا كان موجودا لا يحتاج الي وجود اخر لا يد عليه قطعا
 للتسلسل بل هو موجود بذاته لا بوجوده لا يد عليه كما قالوا الضوء
 مضي لذاته لا بضوء لا يد عليه كما قرر في الكتب الحكمية فالعينية المذكورة
 كناية عن نفي الزيادة لضيق العبارة فالظن ان المراد من الجواب ان معرف
 المرفق لا يحتاج الي معرف اخر لان معرف المرفق من حيث كونه معرفا
 معلوم بهذا التعريف فيقول هذا الجواب الي ما بعده في كلامه هذا وقد
 اجاب قوله اجد يجواب اخر عن اصل البحث بما حاصله ان في معرف المرفق
 امرين ذاته اعني ما صدق عليه مفهوم المرفق ومفهومه وهو كونه معرفا
 والتسلسل انما يلزم اذا احتاج الثاني الي معرف اخر اذ يتتبع الكلام اليه
 لا الي نهايته له دون الاول اذ ينتهي ذلك قطعا ولا يلزم من احتياج الاول
 الي معرف احتياج الثاني والمقصود هاهنا انما هو الثاني دون الاول قال
 فيكون الاعتراض من قبيل اشتباه المعروف ومفهومه وهو كونه معرفا
 معرف المرفق بالعارض اي مفهوم معرف المرفق حيث لم يفرق بينهما واصل
 التسلسل اللازم للعارض الغير المقصود هاهنا لا يلزم للمعروض المقم
 هاهنا مع انه لا يلزم في المعروض التسلسل قطعا كما مل قوله بمعنى ان حد
 الحد تصوير لكون حد الحد نفس الحد ومعناه ان حد الحد يقطع النظر عن
 الاضافة له دخل في مفهوم الحد فهو من هذه الجينية صادق على نفسه

كصدق قولنا في تعريف الخبر هو ما احتل الصدق والكذب علي هذه الجملة
وله تطاير كثيرة وليس معناه ان حد الفرد من افراد مطلق الحد كما
قيل فانه ذهول عن حيوية الاطلاق في كلام الشئ واما كونه فردا فاعنا
هو باعتبار عروض الاضافة والنظر مقطوع عنها من هذه الحيثية
ولذا قال الشئ بعد ذلك وان امتنا فلهذه فته اليه وما قاله الخفي علي
قول انه مندرج في الحد اي فيما يطلق عليه اللفظ بمعنى ان هذا اللفظ
كما يطلق علي نفس الحد يطلق علي حده فتكلف يا بانه لفظ الاندراج
فانه انما يكون في الامور الكلية لا في الاطلاق لان اللفظية فتدبر افاده
المطار وفيه ما فيه فانهم قوله والحد الناقص الخ مبتدا خبره كالجسم
وجملة وهو الذي يتركب الخ اعتراضية بين بها خبر المبتدا وهو عطوف
علي الذي او مبتدا خبره محذوف اي من القول الشئ كما تقدم الاشارة
اليه وبعضها اوجه من بعض كما لا يخفي قوله البعيد اي بمرتبة او اكثر
وكما بعد اذ دار نقضا وقوله وفصله القريب لم يقل او فصله القريب لما
بينه الغري مما ياتي لنا الاشارة اليه قوله فلما مر اي من ان الحد في اللغة
المنع والحد المانع قوله فلعدم ذكر الخ اي لنقص بعض الذاتيات ولو عبر
به كان اولي كما في الخفي قوله القريب التقييد به جار علي احد مذهبي
والآخر عدم التقييد وعليه فيتعدد الرسم التام افاده الخفي اي لاندتارة
يؤخذ فيه القريب وقارة البعيد قوله وجواصه اللازمة اي البينة
كما سبق والتقييد باللائمة للاحتراز عن المارقة اذ لا يجوز تعريف
بها لوجود المساواة بين التعريف والمعرف عند المتأخرين واما التقييد
بالبينة فلكونها اوضح واكشف وقد قالوا ان المنع بها انما هي الخواص
من اللازمة الشاملة البينة وصفة الجمع محولة علي الموارد والا فالتعريف
بالخاصة الواحدة اكثر من ان يحصي والقريبة علي ذلك التمثيل بما يشمل
الخاصة الواحدة افاده الكنتري وغيره وقال في الحالكات شرط المساواة
في الحدود دون الرسوم الا انها شرط لجودته فانه لو كان اعم لتناول ليس
منه

منه ولو كان اخص تخلي عما هو منه وعلي هذا يجوز الرسم بالاعم الا انه
يكون غير حيد قوله التي هي من اثار الشئ اي مع اعتبار انضمامها للداخل
فيكون المجموع اثارا كما ستعلمه قوله كان تعريف بالانثراي لانه خارج لانزم
والمركب من الداخل والخارج خارج لان بعض الاجزا اذا كان خارجا
يكون الكل خارج علي مجازاة ما تقر من ان المركب اذا كان بعض اجزائه
معدوما يكون الكل معدوما ولان ذلك المركب ليس جزء ولا عينه
ضرورة فلا جرم يكون خارجا افاده الكنتري قوله فلم يشابهه الحد الخ
ولكون الحد اقوي في المنع من حيث اشتماله علي الذاتيات خص بلفظ
الحد اصطلاحا دون الرسم مع ما في الرسم من مناسبة التخصيص بهذه
التسمية علي انه قد اشتهر ان علة التسمية لا توجبها قوله من حيث
انه اي الرسم وقوله وفيد الخ عطف علي وضع وقوله بامر يخص بالشئ
وهو الخاصة فهو كالفضل القريب في الحد تختص جملتها الخ قال الخفي
افاد ان العرض العام لا يقع وحده معروفا ولو تعدد بان كان عرضين
عامين او اكثر اذ لا تختص جلته بحقيقة واحدة كتعريف الانسان بانه
ماش متفلس والظم ان ذلك يمتنع حتي علي مذهب من يجوز التعريف بالاعم
اهو وفيه نظر فقد قال الدواني اشتراط المساواة في مطلق المعرف ليس مذهب
المحققين قالوا المقم من التعريف التصور سواء كان بوجه مساو او اعم او
اخص وللضاعة في جميعها مدخل فلا وجه لعدم اعتبارها نعم يشترط في
المعرف التام اه وكذا انض السعد في شرح التسمية وفي الخواشي القتحية اعتبر
القدماء العرض العام في التعريف لا فادته قصورا لا يحصل بدونه جعلوا
المعرف المستعمل عليه رسما ناقصا وبخوه صرح الشريف في الخواشي القلطية
فظهر لك عدم صحة قوله والظم الخ فتدبر وان لم يختص الخ صادق
بما اذ اخص كل واحد منها كتعريف الانسان بانه كاتب بالقوة ضاحي
بالطبع وما اذ لم يختص شئ من احادها لكن بشرط ان يكون المجموع مختصا
كتعريف الانسان بما عدا الوصف الاخير في مثال المحرم وما اذ اخصت

واحدة كالمثال بتمامه فالصور ثلاثة قال الحفني بعد الصورة الاخيرة
والاحسن وقوعها اخيرة كما فعل المصنف اي ليكون ما قبلها مغيبا بخلاف
ما اذا تقدمت فان الفائدة قد حصلت بها فيكون ذكر الباقي الغير
المختص مستذركا لا فائدة فيه وفيه ان المجموع مفعول ايضا عما اختصت به
وحدها فكل منهما سوا في التقدم والتاخر لا يقال دعوي الاحسنية منظور
فيها الي كل واحد من اجزا المجموع على حدة لا فائدة في قول النصف يا باه فتأمل
بلطف القرينة كذا قيل فتأمل قوله ثم قولنا في تعريف الانسان الذي الحق
وغيره بحث فيه بانه تعريف بخامتين اولاهما ما عدا الوصف الاخير
اخرهما مفردة وهو الوصف الاخير ولم يشترط احد في الرسم الناقص
التركيب من خاصتين واجيب بانه علي تسليم هذا التقى الطلي لا يلزم من
عدم اشتراط ذلك عدم صحة ان يقال ويطلق على مجموع ذلك بعد جوده
الرسم الناقص لان المراد تمييز المعرف بالمجموع لانه اقوي فيه من غيره
وهذا لا ينافي كفاية التعريف ببعضه ام ونوقس في كل من البحث والجواب بما
فيه عند التأمل عدول عن الصواب قوله ماشى على قدميه خرج الماشي
على اربع او ثلاث كاللود المتولد من نحو السرجين والماشى على بطنه
كالحية ذكر الغنمي حكاية العارف الشرايبي عن سيدي محمد الحفني انه اهدي
اليه دابة بثلاث قوائم نجل الصانع وقوله عريضا الاظفار خرج مدورها
كالطيور وقوله باذي البشرة اي ظاهرها خرج مستورها كالابل والغنم
وقوله مستقيم القائمة خرج غير مستقيمتها فكل واحدة من هذه الاوصاف
الاربعة لا يختص بالانسان لحصول الاول لنحو الدجاج والثاني لنحو
البقر والثالث لنحو الحية والرابع لنحو الشح قال المولي قول احمد بن حنبل
ايضا لا يختص بالانسان بل يوجد في غيره كالنسان وهو الحيوان
البحري الذي صورته كصورة الانسان اه اي علي مانص عليه المير
في حياة الحيوان ونقل له حكاية حاصلها انه صاده بعض الملوك
واحضره في مجلسه وتكلم فيه بلسانه وفهمه بعض ندمائه وهذا القدر كان
هنا

هنا وان لم يثبت عند صاحب القاموس حيث قال النسان بافتح
ويكسر جنس من الخلق يثبت احدهم علي رجل واحدة وفي الحديث ان
حيانا من عاد عصوا رسولهم فنسيهم الله تعالى نسا سالك نسا
منهم يدور رجل من شق واحد ينقرون كما ينقر الطائر ويرعون كما رعي
البهايم وقيل اوليك انقرضوا والموجود علي تلك الخلفة فلق علي
حدة او هم ثلاثة اجناس ناس ونسان ولسانس او النسان الاثنا
منهم او هم ارفع قدرا من النسان او هم يا جوج او هم قوم من بني ادم
او خلق علي صورة الناس وخالفوهم في اشياء ككلامه وما ذكره من
الحديث غير مرضي لاهل الحديث افاده اكنعري قوله ضحكك بالطبع
اي بالقوة وهذا يختص بالانسان قال الحفني ونوزع فيه بان النسان
يضحك كما يضحك الانسان قاله العلامة السنوسي لا يقال المراد بالضحك
ما يكون سببا عن التعجب القلبي وهو مختص بالانسان وضحك ما ذكر
صوري لا حقيقي لا فائدة في قول بل هو ضحك حقيقة لانهم حكوا عنه
اخرنا يضحك اذا راى او سمع ما يتعجب منه اه ومنعه بعض المحققين
بانه امر اتقائي وبه جزم بعض شيوخنا فليحرم فلعدم ذكر اي
لفقدان الجنس الغريب قوله وبقيت اشياء اي صور التعريف قوله والاكثر
الحاي والاقبل ذهب الي انها رسم لخلوها عن الجنس لكن في غير التعريف
بالفصل وحده وقيل مقابل ما في الشئ عدم الاعتبار في غير الفصل وحده
فلا يسمى باسمه خاص وان هذا مذهب الاكثر لا الاقل خلافا لما تصفيه
كلام الشئ من انه لا يقل قال قول ثلاثة واما الفصل وحده فلا بيع
لكونه مفردا واستدل عليه بما صنفه بعضهم افاده الحفني كغيره
فتأمل قوله ومنها اي الاشياء التي اختلف فيها وظاهرة عدم قوله
في كلام المصنف وليس كذلك فان تعريفه الرسم الناقص يشمله كما تقدم
والتمثيل لا يخص واجيب بانه تعرض له هنا لبيان انه مختلف
فيه لانه عما بقي عن التعريف بحيث لم يتناول له وان كان المتبادر

منه ذلك فانهم قوله المساوية للمرسوم اي صدقا فخرجت الخاصة الاخص
عن المرسوم كما لصاحك بالفعل للانسان والنظم اعتبار هذا التعبد وان
لم يذكره سابقا افاده الحفني قوله والاكثر من علي ان الحرف الدلجي انظر ماذا
يقولون الاقلون فانه يبعد ان يجعلوا واحدا واثامة او رسوما كذلك اه
وفيه انه صرح في عبارة قبل هذه بان المحقق في هذا القسم قولان احدهما عدم
اعتباره اصلا ثانيها انها رسوم فاقصة وهو قول الاكثر فقول الاقل انها
غير معتبرة وبه صرح الحفني وغيره فتدبر قوله واعترض اي ما تقدم من انقضا
المعروف الي حد ورسوم قوله كل منهما اي الشيء والخارج المختص به قوله واجيب
بمنع الحصر المذكور اي في قوله الخارج انما يعرف الشيء الحرف قوله يجوز ان يسند
لذلك المنع وحاصله ان التعريف انما يتوقف علي وجود الاختصاص في نفس
الامر علي العلم به سلمنا توقفه علي العلم باختصاصه بها الموقوف علي معرفتها
ومعرفة غيرها لكن لا دور لانه يكفي في ذلك الشعور من وجه افاده العطار
قوله لا يكون بغير القول قال المدقق العطار وهو كذلك وما في الحفني تبعا
للتعبد من انه لم لا يجوز ان يكون التعريف بالخط مع انه يدل علي اللفظ الدال
علي المعنى اه خروج عن مذاقهم ومصادم لاصطلاحهم فتدبر اه وقال
بعض شيوخنا التعريف بالخط من حيث دلالة علي القول واقع كثيرا وكتب
العلماء مشحونة به وهو في الحقيقة تعريف بالقول المدلول عليه اه
فقول التمس لا يكون بغير القول اي بحيث يكون ذلك الغير مستقلا عن القول
تتم له ذكر الجاهل الحفني بانصه الحدود من الاثبات التي لا يقيم عليها دليل
ولا تقابل بالمنع والواجب علي الحاد اقامة الدليل عليه ولا قائل به وطريق
المنازعة فيه ان يعارض بحد اخر رجح او مساو وبانه غير مطرد او غير منطوق
الي غير ذلك مما يجب في الحدود اجتنابه وهذا كله في الحدود الحقيقية اما
اللفظية لان يقال الانسان في اللغة الحيوان الناطق والصلابة في الشرع
الاقوال والافعال الخاصة فتقابل بطلب صحة النقل ان لم يقم عليها دليل
والا فوجه علي القائل المنوعات الثلاث المذكورة في علم المناظرة وهي المنع
والنقص

والنقص الاجمالي والمعارضة لانه مدع اه كلامه وفيه مواخذات احدها
قوله ان التعريف يعارض بحد اخر رجح او مساو غير صحيح بل لا يعقل فانه ان اراد
الحديث بحسب الحقيقة كما هو مقتضى سياق كلامه فتستحيل وجود حديثين حقيقيين
لشيء واحد متباينين لان الحقيقة لا تعدد كما قررته المرعشي في تقرير القوانين
وان اراد الحد بحسب الاسم وان كان بعيدا من سياقه فلدارجته ولا مساواة
لان الحديثين مباينين للاخرين ما بينهما تشبيل للتعريف اللفظي بالحيوان الناطق
للانسان غير صحيح لانه حد حقيقي لا تعريف لفظي فالشها وقوله ان لم يقم
عليها دليل فيه ما فيه لان التعريف اللفظي مما لا يمكن اقامة الدليل عليه بل
طريقه النقل علي ان الكثير علي كونه من قبيل التصور وهو لا يدل افاده المدقق
العطار والمقام يحتاج في ايضاحه لزياده بسط وقد كشفت عن وجهه التغاب
عن كثر المنطق وهذا اخر ما تبسري جمع في بحث التصورات وارجوا الله
من فضل سلوك سبيل التصديقات امين قوله ثم اخذ اي اراد الشرع في
بيان الحجة الحرف قال العصام في حواشي القطب وفيه ان توقف الحجة ليس علي جميع
القضايا بل علي ما تتركب منها فان الطبيعية لا تنفع في الانسية اه وشاشر
لدفع بعضهم بان الحجة وان كان توقفا علي البعض الا انه يذكر جميع اقسامها
ينكشف المقسم وهو القضايا التي تتركب منها الحجة زيادة انكشاف لان التقسيم
كالتممة للتعريف فيتم به الغرض المقصود من التعريف اعني الانكشاف التام
فتدبر قوله القضايا اصله قضايي ببيان ابدلت الاولى همزة علي الغيباس
في نحو صحايف ثم فتحت الهمزة تخفيفا وتوصلا لقلب الياء الفاعلة نحو كرها واتقاع
ما قبلها ثم قلبت الهمزة ياء لوقوعها بين الغين فكانه اجتمع ثلاث الفات لشيء
الهمزة بالالف من حيث المخرج فصارت قضاييا قوله جمع قضية فعيلة بمعنى مفعولة
اي مقضي فيها وترك الصلة لكثرة الاستعمال او بمعنى فاعلة والاسناد مجازي
سميت بذلك لاستعمالها علي الحكم الذي يسمى قضا قال تعالى وقضي ربك ان لا
تعبدوا الاياه واخذها من القضاء بمعنى اداء الدين مثلا كما في قول الشاعر
قضي كل ذي دين فوني غريمه وحرمة مطول معني غريمها قوله مستبعد

جد كما في حواشي الجبب للمدقق المطار قوله ويعبر عنها اي عن معناها
بالخبر فهي مرادفة له لكن عند بعض المناطق كما نقله الفيومي عن الكاتب
وكما تسمى بذلك تسمى مقدمة ودعوي ومبجها ونجدة ومثله على حسب اختلاف
الاعتبار قوله القضية اعادها اسما مفردا ظاهرا لان التعريف للماهية لا للامور
وليلاد يتوهم عود الضمير للقضايا فيعود المحذور افاذه الكنتري قوله قوله
جنس يشمل المعرف وغيره وقوله يصح اي يمكن امكانا خاصا او عاميا كما قال الكنتري
وقوله لقائله قال الحفني نقله عن العصام اللام فيه بمعنى في وليس صلة يقال
والاوجب ان يقال ان ذلك الخا هو واقول جواز الرضي اعتبار اللفظ والمعنى
في المحكي بالقول فلك ان تقول قال انا قاييم رعاية للفظ المحكي وان تقول قال
زيد هو قاييم اعتبارا لالحال الحكاية فان زيدا في حال الحكاية غايب ومنه قوله
نقالي وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه والاول اكثر
استعمالا اه فلا يتعين ح ما قاله فتدبر وضمير انه راجع للقائل وفي فيه
راجع للقول وعلي هذا يكون الصادق والكاذب صفة للقائل لا للقول
والانقسام المذكور وحاصله ان حال القائل المذكور لا يخلو عن احد امرين
وان كان بين الحالتين منع الجمع ثم هذا التعريف صادق على المذاهب الثلاثة
في الصدق والكذب بخلاف قولهم ما يمتثل الصدق والكذب فانه مبني على مذهب
الجمهور ليس الا وهو الحق ولذا اول قول احمد عبارة المص حيث فسرها باللائم
تقال ان يمتثل الصدق والكذب بمجرد مفهومه الخ فتكون جارية على المذهب
الجمهور كما افاده الكنتري قوله يصح ان يقال الخ هو في حكم الفصل من جهة الاستباز
لا شتر اظهم فيه كونه مفردا محمولا قال عبد الحكيم وذكر ابيهم ان لم يقل قول يقال
الخ لانه لا يلزم في القضية ان يقال لقائله بالفعل انه صادق فيه او كاذب
ولم يقل قائله صادق فيه او كاذب ليخرج قول المجنون والنايم زيدا قاييم فان
كلامهما وان كان في نفس الامر صادقا في كلامه او كاذبا الا انه لا يقال لهما
انه صادق او كاذب في القول لالتحاق كلامهما بالحال الطيور وليس بخير ولا
افشا كما نص عليه في التلويح ولم يقل قوله صادق او كاذب ليلاد يتوهم الدور
حيث

حيث اخذوا في تعريف الصدق والكذب الخبر المراد في القضية ولهذا ترك التعريف
المشهور اعني ما احتمل الصدق والكذب مع احتياجه الي موثقة بيان الاحتمال
بان المراد به الاحتمال بالنظر الي ذات الخبر مع قطع النظر عما هو خارج عنه حتي
عن خصوصية الطرفين اه وقوله ولم يقل قوله الخ اي لم يقل في تعريف القضية
انها قول يصح ان يقال لقائله ان قوله صادق او كاذب فيكون الصدق والكذب
صفتان للقضية ليلاد يتوهم ورود الدور لانهم عرفوها بمطابق الخبر للواقع
وعدم مطابقته له بخلاف اعتبار كون الصدق والكذب صفة للمتكلم كما هو الواقع
في تعريف مصنفنا وصاحب التسمية فلا توهم لورود عليه وبهذا اتفق ان ما وقع
للحفني وغيره من تقرير الدور علي عبارة المص والاحتياج لتكليف الجواب
عنه ليس علي ما ينبغي فتأمل انه صادق الخ في الحفني تبع للدجى وغيره
لا يخفى ما فيه من سوء الادب بالنسبة لقول الله وقول نبيه اذ لا يصح ان
يقال لقائله ذلك فلو حذف قوله او كاذب كما فعل صاحب السلم لسلم من ذلك
اه وورده المدقق المطار وبانه عند الحذف يفهم احتماله من التعريف بلفظ
الصحة لان المراد بها الامكان الخاص فيكون الصدق جائزا واذا جاز الصدق
جاز الكذب فالمواعدة باقية فان خير الله ورسوله واجب الصدق فنسبة اليهما
علي جهة الضرورة والي غيرهما علي جهة الامكان الخاص فيقال خير الله ورسوله
صادق بالضرورة وخير غيرهما صادق بالامكان الخاص اه واقوله لا يخفى علي
من تأمل انه ليس مقصودهم من الحذف السلامة من دخول ذلك حتي ينتج
هذا الرد بل مرادهم عدم التصريح بلفظ او كاذب في التعريف لدفع اساءة الادب
بذكر لفظه فقط مع انها من لفظ الصحة جزما وقرق ما بين فهمه صراحة
وضمنا برشدك لهذا تنظيرهم بما فعل صاحب السلم من الاقتصار علي الصدق
مع تصريح شارحه بان فيه الكفاية لم يذكر الكذب للعلم به من مادة الاحتمال
وقد قالوا ان المراد من الاحتمال والصحة بحسب ذات القول ومفهومه مع قطع
النظر عن خصوص المادة ونفس الامر والقابل كما صرح به المولي قول احمد وغيره
لدخول ما قطع بصدقه مثل ما ذكرنا وكذا به كقول مسلمة فقوله ان المواعدة باقية

الخبيس بشئ ثم قال المدقق العطار ويخطر ببالي ان المعرف هاهنا هو القضايا
 المستعملة في الاقيسة فلم يدخل خبر الله وخبر رسوله لان كلا منهما دليل على
 حدة علي ما قرر في الاصول وهي ادلة لقطبية وكلاهما في العقلية وموادها
 وهي القضايا العقلية كما يشير لذلك المعص بقوله اخر الرسالة والعدة هو البرهان
 وهو خاص بالادلة العقلية وايضه ان الخبر ان لا ينبغي ان يدرجها تحت موضوع
 هذا الفن لانه اما جزء من الفلسفة او مقدمة لها فتطبيق هذه الاخبار على
 قواعده لا يليق بالادب لاسيما وقد قيل بتجزع مع عدم الداعي الي ذلك اهر
 واقول كاذب ان يكون هذا منه مجرد تمويه كما لا يخفى على الفطن البصير فتدبره
 خرج به الا قول الناقصة اي لدخولها اولاً في قول كما خرج به سابقاً فالقول
 يشمل المركب التام والناقض وما ذكره الدجعي عن شيخ شيخه وتبعه غيره من ان
 القول خاص بالمركب التام خبر بالكان او انشائياً كما خرج به القطب في شرح السمية
 فاخراج الناقصة من القول غير صحيح لعدم دخولها فيه اهر غير صحيح لتفريقهم
 بخلاف ولدان الذي في القطب ببنافيه ونص عبارته القول جنس يشمل الاقوال
 التامة والناقصة وقوله يصح ان يقال ان الفصل يخرج الاقوال الناقصة والانشائيات
 اهر قال المدقق العطار علي انه لو كان القول هو المركب التام لكان اطلاقه على
 التعريف مجازاً حيث قالوا القول الشارح ومعلوم ان التعريف ليس مركباً تاماً بل
 هو مركب توصيفي تام اهر وفيه للنظر بحال فان القول الشارح اسم وضع لما
 تستلزم معرفته معرفة شئ اخر كما تقدم فلم يرد من القول معناه الاصلي بل لا
 معني له اذن اذهوا كالأري من زيد ح فتدبر والانشائيات في الحنفى تبعاً
 للفتنبي ظاهره انها قول تام عند اهل هذا الفن وان كانت من قبيل التصور
 الخالي عن الحكم اهر قلت وما اقتضاه ظاهره هو الواقع قال في سلم العلوم المركب
 ان صح السكوت عليه قيام منبر وقضية ان قصد به الحكاية عن الواقع والافانثا
 منه امر ونهي وتعن وغير ذلك وان لم يصح فناقص منه تقييدي وامتزاجي غيرها
 اهر ملخصاً والمراد بالقول الخفي الحواسي القطبية للشرع تطلق القضية
 تارة على المفوضة وتارة على المعقولة (ما بالاشتراك او بالحقيقة والمجاز
 والثاني

والثاني اولي لان المعنى هو القضية المعقولة واما المفوضة فانما اعتبرت لاوليتها
 على المعقولة فسميت قضية تسمية للدال باسم المدلول وكذلك لفظ القول يطلق
 على المفوض والمعقول فالقول المفوض جنس القضية المفوضة والقول المعقول
 جنس القضية المعقولة اهر وكتب عليه الفاضل عبد الحكيم قوله لان المعنى اعم
 لانها الموصوفة بالصدق والكذب والايصال وهذا الوجه يختص بهذا المقام والوجه
 العام على ما قالوا ان اللفظ اذا دار بين الاشتراك والمجاز يحمل على المجاز وقوله فسميت
 الخ اي اطلقت عليه لا وصفت والا لكان مشتركاً وقوله وكذلك القول لا التشبيه
 في مطلق الاطلاق فان القول يرادف المركب والمركب صفة اللفظ لانه ما دل جزؤه
 على جزء معناه والمعنى انما يوصف به بالعرض على ما نص عليه قدس سره في اول
 بحث المعاني المقررة فالقول حقيقة في المفوض مجاز في المعقول علي عكس
 القضية ولا يمكن ان يقال لفظ القضية منقول عن القضية المفوضة الي المعقولة
 بنا على ان القدماء جعلوا موضوعات مسایل المنطق الالفاظ والمتأخرون اجروا
 الاحكام على المعقولات لان المنقول يشترط فيه فهم المعنى الاول ولا يجر هنا على
 ان جعل القدماء الالفاظ موضوعات المسایل لا يقتض الوضوح لجواز ان يكون
 ذلك لجعل باقاة الدال مقام المدلول تشبيهاً للفهم كيف وقد اتفقوا على ان موضوع
 المنطق المعقولات الثانية او المعلومات التصورية والتصديقية ام كان كان
 القصد تعريف القضية المعقولة كما هو الظاهر يحمل القول على المعقول او المفوضة كما
 في الحواسي الحتمية فالمراد هنا احداها وتعريف احدها يعني عن تعريف الاخرى
 لان المعقولة مدلولة للمفوضة فتعريفها تعريفها وهذا هو مراد الشرح كما هو
 المتبادر وبه يعلم ما في الحواسي الحتمية وغيرها فتأمل في القضية اللفظية
 قدمها لتيسيرها بقوله يقال لتأويله اذ القول هو اللفظ فان قلت ان القول
 العقلي لا يصدق عليه انه يقال لتأويله قلت حذف المضاف شائع في كلامهم
 ان يقال لتأويل داله افاذه العطار في القضية العقلية قال الشريف فب
 الحواس القطبية العقلية هي المفهوم العقلي المركب من المحكوم عليه وبه
 والحكم بمعنى الوقوع او اللاد وقوع هذه المعلومات من حيث انها حاصلة في

بها يسمى تصديقا عند
 الامام واما عند الاول
 فالتصديق هو العلم
 الذهب تسمى قضية والعلم بالمعلوم الذي هو وقوع النسبة اول وقوعها كما عرفت
 وقد يطلق التصديق بمعنى المصدق به على القضية لان العلم التصديقي لا يتعلق
 الابهام بجميع اجزاها او بعضها اه وحاصله الفرق بين القضية العقلية
 والتصديق ان القضية من قبيل المعلوم والحصول في الذهب شرط لها والتصديق
 من قبيل العلم واطلاق التصديق عليها اما على التجوز باعتبار انه متعلق
 التصديق او على ارادة المصدق به عن التصديق ومراده بالعلم بالمعلوم
 الادغام والتسليم له لا بمعنى التصور له وقوله فالمعلوم ان من حيث
 الحصول المعلومات حصول ظلي وحصول العلوم حصول اصلي فلا يرد
 انه اذا اعتبر الحصول في الذهب في القضية يلزم اتحاد التصديق والقضية
 اذ لا فرق بين المعلوم والعلم عند القائل بحصول الاشياء بانفسها في الذهب
 الا باعتبار القيام في الذهب وعدم القيام به على ما تقرر في محله وقوله
 لا يتعلق الابهام بخلاف اطراف القضية فانه كما يتخلف التصديق بها ينطق
 بماعداها اعني الوقوع واللا وقوع فليس لها اختصاص بالتصديق صحيح
 لان يطلق بمعنى المصدق به نوع اختصاص بالقضية ذكره عبد الحكيم وهو
 محض جليل يجب ان ينظم في سبط الفكرة وهي ملحمة الزعمارة
 ظاهرة في تقسام القضية الى ثلاثة اقسام حملية وشرطية متصلة وشرطية
 منفصلة وهو الموافق لما ذكره عليه الشيخ في الاشارات والشرح رحمه
 الله تعالى اخرجها عن ظاهرها وجعلها مفيدة لانقسام القضية الى
 حملية وشرطية فقط وانقسام الشرطية الى متصلة ومنفصلة وذلك حمل
 لما عليه جمهور المناطقة وهو الاول وجعل صاحب الاشارات تقسيمها
 من تقسيم الجنس الى اضافة نظر الى اتحاد القضية من حيث معناها ايماء
 واختلافها انما هو بحسب العوارض التركيبية وقيل من تقسيم الجنس الى
 انواعه نظر الى اختلاف القضية من حيث التركيب والصورة فتأمل
 يكون طرفا مفرد من هذا التعريف مطابق لما ذكره الشيخ في الشفا واعتبر
 في السمية تبعاً لصاحب الكشف ومن تبعه قيد الادلخل فاورد عليه ما

اورد

اورد قال السيد الشريف قاله ولي تركه وحمل المفرد على ما يعم المفرد بالفعل و
 بالقوة كما ذكره القطب ثم قال ومن انصف من نفسه عرف ان كل حملية يمكن
 ان يعبر عن طرفيها مع ملاحظة الارتباط بمفردين وان الشرطية لا يمكن
 فيها ذلك قال الفاضل عبد الحكيم والسرفي ذلك ان الحكم في الجملة با اتحاد
 الطرفين في الوجود وهو يقتضي ملاحظتها اجمالا فلا بد ان يكونا مفردين
 بالفعل او بالقوة بخلاف الشرطية فان الحكم فيها باتصال وقوع النسبة بين
 شيئين بوقوع اخري او بالافتصال بينهما ولا شك انه يقتضي ملاحظة النسبة
 والطرفين قصدا وقولنا هذا ملزوم لذلك ليس تعبير عن الشرطية بل هو
 قضية حملية معناها معنى الشرطية اه بالفعل اي لفظا كقوله قد يقيم وقوله
 او بالقوة المراد به ما يمكن التعبير عنه بلفظ مفرد حال كونه خبر جزاء من تلك
 القضية وعند افادة حكمها يجوز ان يقيم قضية والحوان الناطق ينتقل بقدومه
 ويريد عالم يقتضيه زيد ليس بعالم فان الاطراف في هذه القضايا وان لم تكن مفردات
 بالفعل الا انه يمكن التعبير عنها بالفاظ مفردة واقلاها ان يقال هذا اذا كان هو
 هو والموضوع محمول الى غير ذلك بخلاف الشرطيات فانه لا يمكن ان يعبر عن
 اطرافها بالفاظ مفردة فلا يقال هذه القضية تلك القضية بل ان تحقق
 هذه تحققت القضية تلك القضية واما ان تتحقق هذه القضية او تتحقق
 تلك القضية وهي ليست بالفاظ مفردة باعتبار طرفيها الاخير اي المتأخر
 من الترتيب الطبيعي وان تقدم ذكرا نحو لهم على ذنب وانما نسب اليه دون
 الموضوع فيقال وضعية لان المحمول محط الفائدة لا يقال ظاهر النسبة ح
 ان يقال محمولية لانا نقول نعم ولكن في النسبة مبدأ الاشتقاق كما افاده بعضهم
 فسقط ما قبل هنا وقيل سميت بذلك لما فيها من الحمل المعنوي قال القطب
 واجراء التسمية على الجملة السلبية ليس بحسب مفهوم اللفظ بل بحسب مفهوم
 الاصطلاح ومفهومها الاصطلاحي كما يصدق على الموجبة يصدق على السلبية
 نعم المناسبة المحققة للنقل في الموجبة ظ لتتحقق الحمل وفي السلبية لمشايرتها
 اياها في الاطراف اه قال السيد ويتوهم من هذه العبارة انهم اطلقوا هذا الاسم

علي الموجبة أولا لتحقق المعنى اللغوي فيها ثم نقلوا منها الى السلبية لئلا
الموجبة في الاطراف وليس كذلك بل المراد انهم نقلوا الغلط حملية من المعنى
اللغوي الى المفهوم الاصطلاحي بنا على وجود المناسبة في بعض افراد
هذا المفهوم اعني الموجبة فان هذا القدر من المناسبة كان في صحة النقل
فلا حاجة الى التزام النقل مرتين اه يعني ان الاطراف في المناسبة غير
لازم فيكون في الاطلاق على كل الافراد وجود المناسبة في بعضها ولا حاجة
الى القول بان اطلاقه على السلبية لشبهها بالموجبة في الاطراف مثلا
ويجعل هذا وجه التسمية ويلزم اننا نقلت عن الموجبة الى السلبية
لتحقق هذه المناسبة فيلزم النقل مرتين وايضا على تقدير نقلها من
الموجبة الى السلبية يكون اطلاقها على الموجبة مهجورا لان النقل مشروط
بهجر المعنى الاول افاده عبد الحكيم وقال الحفني تبعا لغيره قوله سميت
حملية الوجه التسمية ظ في الموجبة واما السالبة فلا حمل فيها الا ان يقال
كثيرا ما يسمون الاعداد باسماء ملكانتها وان لم يظهر وجه التسمية فيها
اه واقول لا ينبغي ان يغلف هذا على ما جري عليه الشر من تلك التسمية
فانه مطرد في الموجبة والسلبية لتحقيق المحمول في كل منهما كما قررناه
سابقا وانما يظهر هذا على جعل وجه التسمية ما فيها من الحمل المعنوي
كما سبغ يانه فافهم لا يكون طرفاها مفردين اي لا بالفعل ولا بالقوة
قال السعد في شرح التسمية على قول صاحبها ان الحملية تنحل الى شيئين اي
يمكن ان يعبر عنها بلفظين مفردين حال كونها محكوما عليه ومحكوما
به وهذا بخلاف الشرطية فانه لا يصح فيها ان هذا اذاك والتعبير عن
طرفيها بالمقدم والثاني لا يصح عند افادة الحكم بالضرورة والعناد فهي
لا تنحل بطرفيها الى شيئين يمكن التعبير عنهما بلفظين مفردين عند قصد
افادة الحكم الذي في الشرطية اه وبذلك يندفع ما وقع للدجى وغيره تبعا
لشارح القطبي كما افاده العطار والاولي اي التي حكم فيها بصدق
قضية الخ والثانية اي التي حكم فيها بالصدقها ليس ان كانت

الخ

الخ فهذه القضية حكر فيها بان وجود الليل عند طلوع الشمس غير
ثابت لعدم التلازم بينهما لوجود طرف الشرط اي ادلة لان اللفظ
المقتضي للربط قد يكون اسما او يقال اداة الشرط وان كانت اسما الا انها
بحسب المعنى حرف لتضمنها الشرط الذي هو من معاني الحروف ونظر للنطق
الى المعنى واما الجواب بان التغير بالحرف لرعاية المثال فغير ناهض كما لا
يجني فتأمل صدقا اي في الصدق وليس المراد به مقابل الكذب بل التحقق
يعني كلما تحقق احد الطرفين تحقق الاخر اذ من المعلوم انه مني تحقق
وثبت وجود الشمس تحقق وجود النهار وعلى هذا فتكون القضية لازمة
للتحقق اذ معناها اجتماعها ونصاحبها في التحقق وانه لا منافاة بينهما
كما في المنفصلة واما تحقق الصدق بمعنى مقابل الكذب في الشرطية بقها فانه
يرجع لمطابقة الحكم فيها بالاتصال او الانفصال لنفس الامر وكذا به بعدم
هذه المطابقة بالتنافي بين القضيتين اي يكون كل واحدة منهما مانفة
للاخرى فخرج ما لا تنافي بينهما فليس من المنفصلات وان وجدت فيها اما
كقولنا رابت اما زيد او اما عمر او قولنا العالم اما ان يعبد الله واما ان يبيع
الناس وذلك لان الشيخ في الاشارات صرح بان غير الحقيقي من المنفصلات
قد يكون له اصناف غير منع الجمع والخلو قال الحفني ونقل المدقق العطار عن
اليوس ان المثال الاول مانع جمع انتافي او تنقيهي اي نفي ذلك التنافي
بالنسبة الى السالبة العدد اما ان يكون الخ اي الحكم فيها يكون
العدد زوجا بنا في كونه فردا والحكم فيها يكون فردا بنا في كونه زوجا
نقد لنا فبا اذ لا يجتمعان على عدد واحد ولا يخلو العدد عن احدهما وقولنا
في السالبة ليس اما ان يكون هذا العدد زوجا او منقسما بمساويين
فان مباينة الانقسام بمساويين للزوجية غير واقعة اه فيوم
وللقضية اي حملية او شرطية موضوعا بيتنا ولد الميتد والفاعل
ايضا فان زيدا اي قال زيد موضوع وقال محمول لان محصل معناه زيد قابل
او ذو قول في الزمان الماضي اه سيد قل عبد الحكيم وقوله لان محصل معناه

اي الذي لا يستدل بتغيير العبارات وبهذا الاعتبار وحصر القضية في
الحلية والشرطية وان اختلفت القضيتان في المدلول الاول الذي يختلف
بحسب تغيير العبارات وللإشارة لذلك ان لفظ محصل فاقيل لا نسلم ان
محصل معناه ذلك بل هو معني اخر لا زرم لمعني هذه القضية وهم اه وفي
الحواشي العطارية نقلا عن السعد في شرح التسمية ظ احكام المنطق ان
لا تستعمل الجملة الفعلية فيه اللهم الا بالتاويل وقال المولى مير جان
السيرازي في بعض تصانيفه تقسيم القضية الى اقسامها لا يشمل الفعلية
لان المقسم هو القضية المستعملة في القياس والفعلية ليست مستعملة فيه
اه ورد بان لا نسلم عدم شمول تقسيم القضية للفعلية وبان لا نسلم عدم استعمال
الفعلية في القياس فانها بعد التاويل مستعملة فيه قطعا انظر الكنتري قال العلامة
العطار المحكوم عليه وبه يعان المقدم والثاني وتوهم الاختصاص بالموضوع باطل
لا اصل له كذا في بعض حواشي الكنتري فان قلت جعل المقدم محكوما عليه فخص
اسميته لان الكون محكوما عليه من خواص الاسم وهو ليس باسم لانه قصده حلية
اذا طرأ الشرطية قضيا حلية والجواب انا لا نعلم ان الكون محكوما عليه من
خواص الاسم فانه متحقق في قولنا مثلا زيد قائم قضية حلية تامل اه واقول
لا يخفى ان نحو ما مثل به محكوم عليه قطعا وهو ان لم يكن اسما ظاهرا الا انه في المعنى
اسم لغرض لفظه فالكون محكوما عليه من خواص الاسم ولا بد فافهم هذا وقد رايت
في الحواشي الكنترية ما ملخصه صرح كبير منهم الدواني بان المقدم محكوم عليه
والثاني محكوم به وهو مبني على كون الحكم في الشرطية بين المقدم والثاني وهو
محل نزاع اه وقد بسطته في اوائل التصديقات من كثر المنطق النسبة الواقعة
بينها الزقية تصرح بان اجزاء القضية ثلاثة وهو مذهب القدماء وصرح به في الشفا
فيكون ادراك النسبة الثالثة بين الموضوع والمحول هو الحكم وليس مسبوقا
عندهم بتصور نسبة هو مورد الحكم فان اثبات تلك النسبة من تدقيقات المتأخرين
قاله العطار في الحواشي الكنترية اختلفوا في اجزاء القضية فذهب المتأخرون
الي انها اربعة الموضوع والمحول والنسبة بين وقوع النسبة اول وقوعها والمتقدمون

ذهبوا

ذهبوا الي انها ثلاثة الموضوع والمحول والنسبة التامة الجزئية وانكروا النسبة
بين بين واحالوه الي الوجدان فعند القدماء النسبة صفة المحمول ومعني قولنا مثلا
زيد قائم ان القيام متحد مع زيد وربما يعبرونه عن النسبة التامة بالوقوع و
اللا وقوع بمعنى الثبوت والانتقال بمعنى وقوع النسبة ولا وقوعها وعندهم
يتعلق كل من التصور والتصديق بهذا الجزء الثالث ولا يجري التصور بل
يتعلق بكل شيء فلا امتياز بينهما الا بحسب الذات لا باعتبار المتعلق ومن هنا
قبل اجزاء القضية عند القدماء ثلاثة ذاتا واربعة اعتبارا واما المتأخرون
فلما اثبتوا اجزاء اخرى وهي النسبة بين بين جعلوا الجزء الواسع اعني وقوع النسبة
ولا وقوعها صفة للنسبة بين بين ولم يجعلوه صفة المحمول معني قولنا زيد قائم
عندهم نسبة القيام الي زيد واقعة ومطابقة لما في نفس الامر فاجزاء القضية عندهم
اربعة ذاتا واعتبارا والتصديق كما يمتاز عندهم عن التصور ذاتا يجتزأ عنه بحسب
المتعلق ايضا اه قال القطب ولا حاجة الي الدلالة على النسبة التي هي مورد الايجاب
والسلب فان اللفظ الدال على وقوع النسبة دال على النسبة ايضا فالجزان يتايدان
بعبارة واحدة ولذلك اخذ اجزا واحدا حتى حصرت الاجزاء في ثلاثة اه وقولنا فان
اللفظ الدال على وقوع النسبة دال الخ اي دلالة واضحة مطردة وان كانت التزامية
قاله الشريف في حواشيه وقوله وان كانت التزامية اي كما يدل عليه التعبير بوقوع النسبة
اي وقوع النسبة التي ادركت بين الموضوع والمحول اي بينهما في نفس الامر وقوله القطب
ولذا اخذ اجزا واحدا اي في القضية الملفوظة وهذا متفق عليه بين الفريقين اغا
الكلا في اجزاء القضية المقولة وقوله حتي اخصرت الاجزاء اي اجزاء القضية
الملفوظة قاله عبد الحكيم وقد يدل عليها بلفظ الخ قال القطب العرب ربما تستعمل
الرابعة وربما تحذفها بشهادة القراني الدالة عليها ولغة اليونان فوجب ذكر الرابعة
الزمانية دون غيرها على ما نقله الشيخ ولغة العجم تستعمل القضية خالية عنها اما
بلفظ كقولهم هست دوز واما بحركة كقولهم زيد دبير بالكسرة وقوله العرب
ربما الخ اي سوا كانت الرابطة زمانية او غير زمانية في الاستعمال والحذف كما
قاله مفتي زاده قال ومراده بلغة العجم الفارسية بقرينة الامثلة والمقابلة باليونان

وقال الشريف قوله ولغة الجمع لا يستعمل الخ نقص ذلك بمثل قولهم زيد دبير است
ومعجم فان قولهم ومعجم قضية خالية عن الرابطة الخ ودفعه محشوه بانه في مثل
هذه العبارة يكفى اهلها عن ذكر الاداة في المعطوف والمعنى زيد معجم است اه
وقال الفاضل عبد الحكيم علي قول الرازي ثم الرابطة اداة هي قضية مفعلة
فلا بد انما قد تكون حركة اه يشير به لدفع ما اورده العصام علي عبارة الرازي
بانها دعوي باطلة لان كسر دبير رابطة باطلة لان كسر دبير رابطة وليست
باداة لانها ليست بلفظ لان اقل اللفظ حرف واحد صرح به الشيخ ابن المحاسب
الا ان ثبت تحالف الاصطلاحين في اللفظ لكن ما ذكره السيد في بعض كتبه
من ان ما يسميه القوم اداة هو الحرف عند النجاة يرد التحالف اه فتدبر
تسمي رابطة اي تسمية بلذل باسم المدلول اذ الرابطة هو النسبة قال الرازي والوا
اداة وهي غير مستقلة لتوقعها علي الطرفين قال السيد يعني ان النسبة التي بينها
يرتبط الطرفين معقولة من حيث انها حالة بينهما والله لتعرف حالهما فلا يكون
معني مستقلا حتي يصلح لان يكون محكوما عليه وبه فاللفظ الدال عليها يكون
اداة اه والرابطة قد تكون اسما الخ اي قد تكون في قالب الاسم كما قاله الرازي
قال الكفني وانما لم يسم رابطة اسمية لكونها بالاسم لانه لا حجر في الاصطلاح
وان كان ما ذكرنا نسب اه يعني انما لم يسم رابطة اسمية بالنظر لصورتها الظاهرية
وان لم تكن في الواقع اسما كما علمت لانهم اصطحو علي عدم توصيفها بالاسمية
بناء علي عدم النظر للصورة وان كان النظر للصورة انبى بالمقابلة بالرابطة
الزمانية هذا مراده وانه اندفع رد العلامة العطار عليه بانها ليست اسما
عندهم بل هي اداة في صورة والاسم وعندهم وج فلا يحسن ان تسمي رابطة اسمية
فضلا عن كون ذلك انبى اه فتدبر منتصف وتسمي رابطة غير زمانية الخ
قال السعدي في شرح التسمية لفظة هو في زيد هو عالم ضمير عايد لزيد وهو في العربية
مبتد اولاد لالة له علي النسبة اصلا وان ارد ما يسمونه ضمير الفصل والمواد
فهو لا يكون في نحو زيد هو عالم وعلي تقدير ان يكون فهو ما يغيد الحصر والتاكيد وتحقيق
ان ما بعد مخبر لا نعت ولا دلالة علي النسبة اصلا والذي يغم منه الربط في اللغة

العربية

العربية هو الحركات الاعرابية بل حركة الرفع تقدير او تحقيقا لا غير لانا اذا قلنا
زيد عالم علي سبيل التقدير اذ بل حركة اعرابية لم يغم منه الربط والاسناد واذا قلنا
زيد عالم بالرفع فهم منه ذلك فالرابطة هي الحركة الاعرابية وبالجملة كون لفظة
هو موضوعا للربط ما لا ينبغي ان يجني علي احد من المحصلين فضلا عن الحكم المد
اه وشارفني تهذيبه الي الجواب عن ذلك بان هو في الاصل موضوع للمعنى
اسم ثم نقل عنه الي الربط وهو معني غير مستقبل بالمفهومية علي سبيل الاستقارة
ورد الجلال الدواني البحث بجملة الشيخ في الدشارة ورد عبد الحكيم الجواب
بان لا داعي لهم الي الاستقارة المذكورة اذ لم تكن في لغة العرب لفظة هو رابطة
بل الواجب عليهم ان يقولوا لا رابطة في لغة العرب سوي الحركة اه وقال الجلال
الدواني اي المنطقيون لا يسمون رجوع هو للموضوع ليكون عينه بحسب
المعني ويصرحون بانه اداة في صورة الاسم وينكرون اختصاص الفصل بالموضع
المخصوصة ولا يلزمهم موافقة النجاة اه قال عبد الحكيم ولا يجني انه تحكم لان
اختلافه نجو لتذكير والتانيث ينادي علي كونه مستقلا في لغة العرب سوي
الحركة اه وقال الجلال الدواني اي للربط واي دليل علي ما ادعوا وانما هو رجم
بالغيب من غير داع يدعوا اليه اه لا في شرح السلم تحقيق هذا البحث فافهم
اما ثنائية قال الرازي القضية المحلية باعتبار الرابطة اما ثنائية او ثلاثية
لانها اذا ذكر فيها الرابطة كانت ثلاثية استمالها علي ثلاثة الفاظ لثلاث
معان وان حذفت لشعور الذهن بمعناها كانت ثنائية لعدم استمالها الا علي
جرين باز امينين اه قال الفاضل عبد الحكيم قوله وان حذفت اي تركته فنجو
ضرب ثنائية والقول نانه خارج عن القسمة لعدم احتياجه الي الرابطة والتقسيم
لغضبية فيها رابطة فقيه انه ان ارد بقوله فيها رابطة مدلول الرابطة فهو
لازم في كل قضية وان ارد بها لفظها فيصح جعل الثانية فيما لها وقوله لشعور
الذهن ليس قيد للحذف بل بيان لوجه الحذف اه وقال الكفني قوله اما ثنائية
اي لفظ وتقدير كزيد قائم او ثنائية لفظ ثنائية تقدير كالانسان جسم لان
المحول لما كان جامدا احتاج لتقدير ما يربطه بالموضوع لكونه لا يتحمل ضميرا وذلك

تقنين

المقدر هو الرابطة ومحله التوسط بين الموضوع والمحمول وقوله وثلاثية اي لفظ
ومعني كقولنا الانسان هو جسم او ثلاثية لفظ ثنائية معني كقولنا زيد هو
يقوم فان وجود الرابطة كالعدم لكون المحمول متحدا للضمير الذي يحصل به
الربط فلا حاجة لذكره وذلك علمت انه ينبغي ان لا يصرح بالرابطة عند كون
المحمول مشتقا خوفا من التكرار او رده المدقق العطار ربا به تقسيم مناه الاحد
بالظن واما يجب تدقيق الوقوف على اصطلاحهم فليست القضية الانشائية
او ثلاثية كما حصره التمهيد وصرح به السعد وبيانه ان مدلول الرابطة هو النسبة
بين الطرفين فحلها التوسط بين بينهما كما اعترف بذلك ولا يخفى ان الضمير المستتر
في الخبر المشتق ليس بالاعلى النسبة لان المشتق بعد استناده اليه اعتبر استناده
الي المبتدأ ولذلك حكم النجاة بان الخبر في نحو زيد يقوم رجلة ولا يصح ان يكون
ذلك الضمير بالاعلى النسبة لان المشتق بعد استناده اليه اعتبر استناده الي
المبتدأ نسبة نبوت المشتق للمبتدأ الاستغناء في معناه وهو الفاعلية وكان
استنبه عليه الرابطة التي اعتبرها النجاة عند وقوع الخبر رجلة برابطة المناطقة
لا شتر اكهما في الاسم وقد يتقارب الوضعا جدا وموصوفا هما من حيث انات
واين هذا من ذاك اهو واقول كل من الرد والمردود مخرج به في شرح المطالع
والحق ما عليه الرد فرجه ان ثبت ثلاثية اي مركبة ثلاثة الفاظ
وفي الدجى او رباعية ايضا باعتبار الجهة من ورده بعض شيوخنا بانها ليست
جزا من القضية وبانهم نصوا على ان القضية لا تكون رباعية باعتبار الجهة
لعدم لزومها اهو واقول سياتي لنا عند بحث الموجهات ما يصح الردود ويبطل
الرد ومحصله انهم صرفوا بان القضية كما تسمى موجهة تسمى رباعية باعتبار
الجهة واما قوله لعدم لزومها فسيف نظر من السور الي الجهة فانهم قالوا امر
يقبل خامسة نظر للسور لعدم لزومها واما الجهة فلا تنفك اصلا بحال من
الاحوال وسياتيكم ما يناسبه فتقطن او لعدم الاحتياج اليها الخ محل نظر يعلم
وجهه مما تقدم فربما عن الفاضل عبد الحكيم وقال المدقق العطار لعدم الاحتياج
اي في اللغة العربية لقيام الحركات الاعرابية مقامها اهو وهو توجيه غير
قام

قام في دفع النظر فتامله وان ذكرا اخر اي جواز المبتدأ الذي لم يتضمن
معنى الاستفهام نحو قايم زيد او وجوبا كالفاعل والمبتدأ مع الخبر المتضمن معني
الاستفهام نحو اين زيد لان المعتبر عند المناطقة انما هو المعني لتقدمه
لفظا اي ان كان الشرط مقدما على الجزاء وقوله او حكما اي ان كان مؤخر انما
على مذهب المبرد والكوفيين والبصريين وابو زيد يمتنعون تقدم الخبر اعلى
الشرط فنحو النهار موجود ان كانت الشمس طالعة الجزاء فيه محذوف والذي
تقدم على الشرط دليله عندهم وعليه هذا فهو مقدم لفظا دايما قال السعد
القول بحذف الجزاء في نحو المثال المذكور انما هو اعتبار النجاة اهي لان القصد
عند المناطقة للمعني فلا حاجة لتقدير ما يتم بدونه المعني قاله العطار واقول
لفظ طال ما توقعت في هذا حتى رايت في حواشي شرح سلم العلوم بعد ان ذكر
عبارة الفاضل عبد الحكيم ما نصه فيه ان عذر عدم جريان العدول والتحصيل
فيها بعينه يجري في عدم جريانها في الحملات بان يقال حرف السلب اذا كان جزا
من الموضوع او المحمول كان العدول في اطرافها لا في الحملية لان الحكم فيها
بالنبوت او السلب سواء كان حرف السلب جزء من طرف اول او لا وكذا عذر
عدم كونها موجهة بان يقال الضرورة والدوام من اقسام الحكم الحكمي لا كلفية
ولا استحالة في ان يخص الحكم في الشرطية على التقادير المحققة وتسمى خارجية
وما كان الحكم فيها على مطلق التقادير الممكنة تسمى حقيقية فالصواب
ان يقال لما لم يكن في هذه التقسيمات مع صحتها فائدة معتد بها ولم يتعلق
بذلك عرض لم يلتفتوا اليها اهو فليتنامل الطالب للصحة اي الملزوم و
بالثاني المطلوب لها اي اللازم وهذا انما يخرج على كل من القولين قاله العطار
بحسب اتباع الخفية اشارة الي ان هذا التقسيم للقضية باعتبار ما يرضى
لها بخلاف ما سبق فانه باعتبار ذاتها ولذا اقدمه كون ما بالذات اقوى
موجبه بفتح الجيم على معني ان المتكلم اوجب النسبة اي اثبتها فيها وهو المشهور
او بكسرها على معني ان القضية اوجب ان اثبتت النسبة على سبيل الاسناد
المجازي وهذا هو الانسب بالمقابلة بسالبة والموجبة اما محصلة الزهنا

قول من جوز تقديم الجزاء
والاول اعني قوله لفظا او
حكما يخرج على كل نحو

شروع في بحث العدول والتحصيل ذكره لتتميم بحث الحلية وظم صنيعه تخصيص
ذلك بالحلية ويؤيده ان القوم اسما اوردوا مباحث العدول والتحصيل في
الحليات وفي حاشية بسن علي الجبيل انه يجري في الشرطيات لكن الذي حققه
الفاضل عبد الحكيم انها لا يجريان في الشرطيات لان حرف السلب اذا كان جزا
من المقدم والتالي كان العدول في اطرافها باعتبار الحكم الذي فيها بالقوة لا في
الشرطية لان الحكم فيها بالاتصال بين النسبتين او الانفصال او سلبهما سواء كان
النسبتان موجبتين او سالبتين او معدولتين وكذا الجهة اذ اللزوم والعناد
الاتفاق اقسام الحكم الشرطي لا كيفية وكذا الحقيقة والخارجية اذ الحكم في كل
شرطية شامل لجميع التقادير الممكنة ولا يقتصر على التقادير المحققة اهـ واقول
لفظ طال ما توقع في هذا حتى رايت في حواشي شرح سلم العلوم بعد ان ذكر
عبارة الفاضل عبد الحكيم ما نصه فيه ان عذر عدم جريان العدول والتحصيل
فيها بعينه يجري في عدم جريانها في الحليات بان يقال حرف السلب اذا كان جزا
من الموضوع او المحمول كان العدول في اطرافها لا في الحلية لان الحكم فيها بالثبوت
او السلب سواء كان حرف السلب جزا من طرف اوله وكذا عذر عدم كونها موجبة
بان يقال الضرورة والدوام من اقسام الحكم الحلي لا كيفية ولا استحالة في ان
يخص الحكم في الشرطية على التقادير المحققة ويسمى خارجية وما كان الحكم فيها
على مطلق التقادير الممكنة تسمى حقيقية فالصواب ان يقال لما لم يكن في هذه
التقسيمات مع صحتها قاعدة معتد بها ولم يتعلق ببلد غرض لم يلتفتوا اليها
اهـ فليتأمل وهي الوجودية اي التي حكم فيها بوجوده على موجود نحو زيد
كاتب لان حرف السلب الخا موافق لاصطلاحهم التغير بالاداءة بل الظاهر ان
يقال لفظا السلب ليشمل غير وليس واصافة حرف السلب باعتبار اصل وصفه
والا فهو المعدولة لم يستعمل في السلب وقوله عدل به عن اصل مدلوله اي عن مدلوله
الاصلي وهو سلب الحكم فتوصيف القضية بالمعدولة من قبيل وصف الشيء بحال
جزيه وهو حرف السلب وفيه اشارة الى ان اصل المعدولة المعدول بها بناء على
الحذف والايصال والاستنار كما في لفظ مشترك اوله لان الاصل في التعبير عن

الاطراف

الاطراف هو الامور النبوتية لان الوجود هو السابق والسلب مضاف اليه
ففي التعبير عن طرفي القضية باسلب عدوله عن الاصل ثم المحصلة الخ قال
الرازي ربما يخص اسم المحصلة بالموجبة وتسمى السالبة بسيطة لان البسيطة
ما لا جز له وحرف السلب وان كان موجودا فيها الا انه ليس جزا من طرفيها
اهـ ووجه اختصاص السالبة بالبسيطة دون الموجبة كثرة توهم ان يكون حرف
السلب في السالبة جزا من الطرف بخلاف الموجبة قاله مغني زاده كل
انسان هو لا كاتب صرح بالرابطة هنا فرق بين المعدولة للمحمول والسالبة البسيطة
اذ لو قدرت سالبة اخرى اداة الربط عن السلب فلا استسار علي عند ذكرها
وعند ذكرها تصلح المادة لكونها معدولة للمحمول وسالبة بحسب تقدير الرابطة
بعد السلب وقبله والسالبة ايضا في الانقسام الى اربعة اقسام فيكون
جميع الاقسام ثمانية محصلة الطرفين ومعدولها ومحصلة الموضوع معدولة
المحمول والعكس وكل من الاربعة اما موجبة او سالبة وقد ذكر الشرح الجميع ومن
اخذ بالظن جعلها اثني عشر قسما مع اندراج بعضها في بعض كما لا يخفى على المتفطن
ومرادهم عند الاطلاق الرقيق هذا مردود بان المراد محصلة الموضوع عند
اطلاق المحصلة ومعدولة المحمول عند اطلاق المعدولة اهـ وفيه قائل تقضي
وجود الموضوع الخ قال الدواني معناه انها تقتضي وجوده حال ثبوت المحمول له
او اتحاده معه في طرف ذلك الثبوت ان ذهنا قد هنا وان خارجا في رجا وان وقتا
فوقتا وان دايما فدايما اهـ يعني ان الوجود خارجي وذهني والذهني اما منظور
فيه لحالة الحكم فقط او لحالة المحمول فالوجود الذهني المعتبر حالة ايقاع الحكم
مشترك فيه لموجبة والسالبة واما الوجود المنظور فيه لحالة المحمول فان كان المحمول
ثابتا في الذهن للموضوع على الدوام فال موضوع ثابت في الذهن وموجود فيه على
الدوام وان ساعة فساعة وكذا ان كان ثابتا له في الخارج دايما وساعة كان
موجودا في الخارج دايما وساعة فال موضوع تابع للمحمول فتقولهم الموجبة المحمول
يقتضي وجود المحمول يخرج على هذا النحو يخرج على هذا النحو فيكون انفرادها
عن السالبة بهذا الوجود كما افاده غير واحد من المحققين وبه يندفع توقف

العلامة السنوسي بان هذا ان كان اصطلاحا فالسمع والطاعة والا فالحق التفصيل
فان كان المحمول موجودا في الخارج اقتضي وجود الموضوع لاستحالة انصاف معدوم
بوجوده والا فلا يجوز ان يمكن او مذكورا ومعلوم فان هذه المحمولات ينصف بها
المعدوم ايضا فلا تقتضي وجود الموضوع او وقد سبقه لذلك بعضهم افاده العطار
فتأمل بخلاف السالبة اي فانها لا تقتضي وجوده لان سلب شيء عن
شيء يقتضي عدم المسلوب بخلاف اثبات شيء لشيء فانه بالاثبات له في
نفسه لا يثبت له غيره لكن تحقق مفهوم السالبة في الذهن يستلزم وجود
موضوعها فيه حالة الحكم فقط والحاصل ان انتقا المحمول عن الموضوع لا يقتضي
وجوده وان كان ثبوته للموضوع يقتضي وجوده والحكم بالانتقا والحكم
بالثبوت فلا فرق بينهما في اقتضا الوجود الذهني قاله العطار وكل
ما حدة الخ هذه اشروع في تقسيم الحلية باعتبار الموضوع ولو خط في اسام
الاقسام حال ما وقع التقسيم باعتبارها وحاصل هذا التقسيم ان الموضوع
اما جزئي بمعنى اول والثاني اما مبني جزئية او كليته او لا يكون مبينا
جزئية ولا كليته فالاقسام اربعة الاول ما موضوعها معنى كزبد انسان
والثاني ما ليس موضوعها جزئيا معينا وبنيت جزئية نحو بعض الانسان
والثالث ما ليس موضوعها جزئيا معينا وبنيت كلية نحو كل جوهر متحيز
والرابع ما ليس موضوعها جزئيا معينا ولم تبين جزئية ولا كليته نحو
الانسان في خر وتسمى مهملته في المثالين المذكورين اي زبد كاتب زيد
ليس بكاتب خصوص موضوعها اي لكالم خصوصه او يقال لكالم
خصوص الحكم لعدم اشتراكه بين موضوعات ويقال لها شخصية التسمية
الاولي هي الاول لشمولها لخواصه موجود عالم بوصف موضوعها
بالتشخيص افاده الحفي تشخيص موضوعها اي تعيينه وكونه جزئيا
حقيقيا فدخل فيه سام المعارف ثم لا يخفى ان مدار الكلية والجزئية على
الاستعمال وقد اتفق القوم على ان نحو الضارب واسما الاشارات لا تشمل الا
في الجزئيات فلا فرق بين المذهبين فيها بالنظر لما نحن فيه فاندفع ما في حواشي
الدجى

الدجى من التفرقة هنا فتأمل لدلالته على كثيرين وجه التسمية لا يوجبها
فلا يرد ان الجزئية والمهملية كذلك او يقال كما لا يخفى في الحفي ايضا المراد دلالتها
على ما ذكره قطعا صراحة بخلاف الجزئية فانها يحتمل الواحد كذلك او وقد
نصر الايراد على الجزئية فقط فتأمل اللفظ الدال على كمية النسبة الي كنه
لكونها يسال عنه بها وهي بتحقيق الميم لا بتشديد ها على التحقيق لان
النسبة الي التاني الصحيح الثاني غنية عن التضعيف ولكن المشهور على
الالسة قراته بالتشديد وهذا التعريف مبني على المشهور وفي بعض
حواشي القري التحقيق ان يقال ان السؤال امر دال على الافراد حتى
يكون شاملا لوقوع النكرة في سياق النفي فانه دال على الاستغراق وهو
بمعنى قول الحفي ذكر بعضهم انه لا يختص اللفظ بل كل ما دل على كمية الافراد
يسمى سورا لكن تغفل عن الشيخ الرئيس ان كانت اللام تعيد العموم والتنوين
يعيد النكرة التذكير والافراد حلا مهملية في لغة العرب سور بالدمت
تشبيه المعقول بالمحسوس بجامع الاحاطة في كل والسور في الموجهة
الكلية كل اي الافراد لا المجموعي لعدم اعتباره في القضية المحصورة ولا يلزم
على ذلك بطلان تحصر القضايا بخروجه هذه القضية التي دخل عليها الكل
المجموعي لانها غير معتبرة في العلوم والقيامات والمختصر القضايا المعنوية
او هي موجهة كلية والمعتبر من الموجهة قسم منها وهي ما كان الحكم فيها على
كل الافراد وجعلها جزئية بتاويل ان الكل بهذا المعنى بعض الافراد تكلف وقال
العصام انها مهملية ولفظ كل عنوان الموضوع لا سورة وضعفه الفاضل عبد
الحكيم واختار انها شخصية لا متناع صدق موضوعها على كثيرين ذهنا وخار
وفاقتبه بعض شيوخنا بما اورد عنه مع ما فيه في كثر المنطق هذا وقد عد بعضهم
من الاسوار نحو الاثنان والثلاثة ونظريه المولي ميرزا هذبان المعترف في
المحصول ان الكل والبعض الافراد يان دون المجموعيين على ما صرحوا به ولو كان
الامر كما ذكره لكان قولنا سبعون رجلا حاملون لهذا الحجر منافيا لقولنا كل رجل
منهم ليس حاملون لهذا الحجر مع انه ليس منافيا له او رده شارح الهم مولوي

حمد الله بانه لا يبعد ان يقال الكل والبعض كما يصلحان للاستعمال في الكل المجموعي
 الافرادي وبهذا المعنى بعد ان من السور كذلك الاعداد فانها تستعمل بمعنى
 الكلام المجموعي من حيث هو مجموع كما في هذا المثال وتستعمل بمعنى الافرادي كما في
 قولنا جاني سبعون رجلا فانه بمعنى جاني كل واحد واحد من السبعين وتنتظم
 في صدور سور السور بهذا الاستعمال فتأمل اهـ او العهدية المراد العهد
 الخارجي ويراد به استغراق افراد اليهود في كلبية بهذا الاعتبار فلا يرد انه
 ان اريد العهد الذهني فالمنشأ اليه حصنة غير معينة وان اريد الخارجي
 فالمنشأ اليه مشخص وج فالقضية جزئية علي الاول وشخصية علي الثاني فاده
 الحفني وهو محل لا يجدي فالاولي كما قاله العطار حذف قوله او عهدية فتأمل
 لاشيئ الى قال ابن سعيد في حواشي الحبيب لا يختص سور السلب الكلي بعمل
 الثاني فيما بعده عمل اهـ وان كان هو الغالب بل يعم العاملة عمل ليس وغير العاملة
 راسا ثم ورده المدقق العطار في حواشيه ايضا بان السيد في حواشي المطول
 صرح بان وقوع النكرة في سياق النفي مفيد للعموم اذ افترض منه نفي الجنس
 دون الواحدة اهـ وقول فيه نظر يدركه من تدبر فتأمل لدلالة علي بعض
 افراد الخا علم ان الحكم علي البعض لا ينافي الحكم علي الكل فان بعض الانساق
 حيوان كما ان كلهم حيوان بل الحكم الكلي يصدق معه الجزئي ولا ينعكس و
 لذلك كان الجزئي اعم صدقا من الكلي قال في شرح الاشتادات وقد سفت الي بعض
 الاوهام ان تخصيص البعض بالحكم يدل علي كون الباقي بخلافه والافلا فائدة
 في التخصيص وذلك ظن لا يجب ان يحكم علي امثاله انما الواجب ان يحكم علي ما يدل
 الكلام عليه بالقطع دون ما يحتمله والخاص ان صفة المحصورة الجزئية يدل
 علي الحصر الجزئي بالقطع مع الاحتمال الكلي ان لم يتعرض للباقي ومع عدم احتماله
 ان تعرض وذكر ان الباقي بخلافه اهـ افاده الكنتري وبه يندفع توقف من ذهب
 دهنه النخب بهذا الوهم من بعض المحشيين فتأمل لا شتمها علي السور
 الخ في الحفني كون القضية كلبية او جزئية انما هو اذا كان حكم السور مسلطا علي
 الموضوع اما اذا كان مسلطا علي المحمول فانها تسمى ح منخرقة لاخراف السور

عن

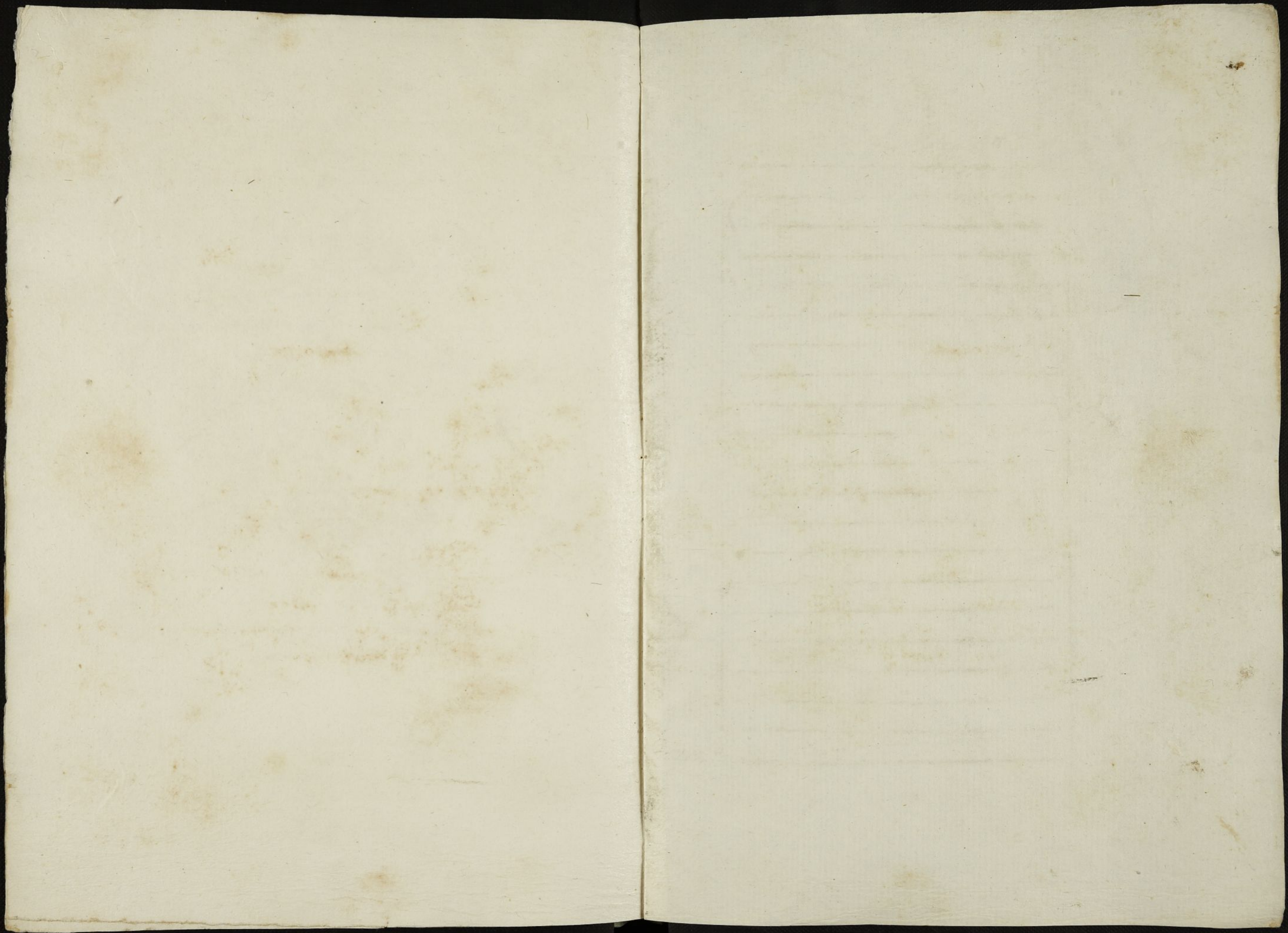
٩١
 عن محله وهو الموضوع وتحو له الى المحمول وتنتهي صورها الى ست وسبعين
 صورة لا يتعلق بها كبير فائدة وانما تذكر نذريا ان اردتها فارجعها فب
 المطولات تختصر السنوسي اهـ وقول اما اذا كان مسلطا علي المحمول الخ فيه
 اهـ قاصر قال العلامة العطار القضية المنخرقة هي التي اخرف السور فيها عن
 محله بان قرن بالمحمول او بالحرس لان حذف السور ان يدخل علي ماله اخرا
 يصح ان يكون مقصودة بالحكم عليها وهو الموضوع الكلي فان دخل السور
 علي ماله افراد الا انها غير مقصودة في الحكم الاول وهو المحمول الكلي او دخل
 علي ما لا افرادها اصلا وهو الجزئي موضوعا كان او محمولا فقد اخرف عن موضع
 اللابق به وبهذا الاعتبار سميت القضية منخرقة لوقوع الاخراف فيها كما
 سميت موجبة وسالبة اهـ وقوله وتنتهي صورها الى ست وتسعين الخ فيه ان
 الذي في مختصر السنوسي ان صورها تنتهي الي مائة واثنى عشرة وقد بينها باقتصر
 بيان ولولا طول العبارة وعدم كفاية الاشارة لذكرتها وفي حواشي الدجبي
 تفسير الاخراف بما لم يفسره به القوم فرجعه بعض واحد الخ قيل تقلا عن
 شرح التسمية هو تمثيل واعتبار للاكثر لا تعيين والافكل ما يفهم منه بحسب لغة
 عن اللغات ان الحكم علي كل الافراد وبعضها فهو سور كلام الاستغراق والنكرة
 في سياق النفي والتنوين في الاثبات كالذي بعده للبعضية وهو بالنسبة للتنوين
 اغلب لا كلي اذ النكرة المئوية قد تعم في الاثبات نحو مائة خير من جواده
 وعلمت نفس ما قدمت علي ما قرره وهذا وتقدم لك بعض ما يتعلق بهذا
 فتدبر ليس بعض الفرق بينهما ان الاول لا يصلح الا للسلب فلا يصلح للعدول
 الذي هو ايجاب واما الثاني فيجوز مجيئه للعدول الذي هو ايجاب كما بينه السعد
 في شرح التسمية وليس كل الفرق بينه وبين اللذين قبله انه يدل علي رفع
 الايجاب الكلي مطابقة وعلي السلب الجزئي التزاما وهما يدلان علي السلب الجزئي
 مطابقة وعلي دفع الايجاب الكلي التزاما فاده الحفني بايضاح واستعمال الاول
 في السلب الجزئي اكثر لا لزم ولا فقد ورد للسلب الكلي في نحو والله لا
 يجب كل محتال فخور كما قاله غير واحد فتدبر لا مجال لبيان كمية الخ اولادها

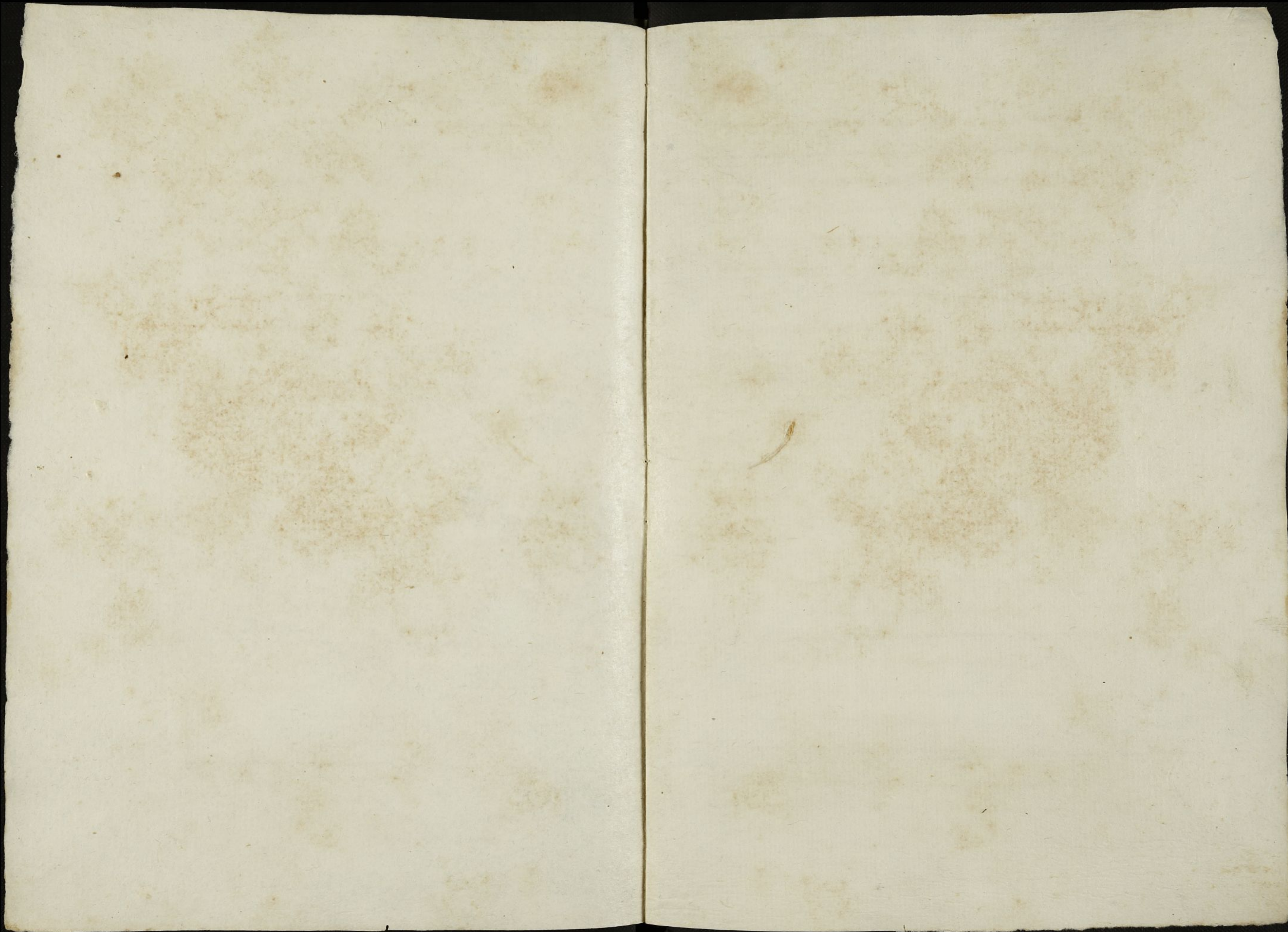
عن الاستعمال استغنا عنها بالجزئية الانسان كاتب اي يجعل الجنسية
 كما لا يخفى والمهمة في قوة الجزئية اي ولازمة لها اذ حيث صدق الحكم
 في الطبيعة من حيث هي فاما ان يصدق عليها في ضمن جميع الافراد او بعضها
 وعلى كل التقديرين تصدق الجزئية قال العصام في اطول حصار باب الميزان
 بان كل مهمة في قوة الجزئية لا ينافي ان بعض المهمات في قوة الكلية فقد
 نقل عن الشيخ ان مهمات العلوم كلية والشخصية في حكم الكلية اي لكنها
 غير معتبرة في العلوم والطبيعية كما قاله الطواس في شرح الاشارات قال العلامة
 العطار وانما تفرضوا لها في التقسيم لانهم لما تفرضوا في باب التصديقات
 ايضا لها استطراد مع كونها قد تقع كرى القياس بنا على ظم الحال وهذا القدر
 كان في ذكرها في التقسيم دون الطبيعة فالمعتبر في العلوم اعني الحكيمية سوى
 المنطق علي ما قاله العصام هو المجموعات الاربع والطبيعية والشخصية
 غير معتبرين بينها فتأمل الشكل الاول وكذا الثاني لا اعتبار كلية الكبرى
 في كل منهما يسمى الطبيعية هي قضية قد اخذت الطبيعية اي الحقيقة
 فيها من حيث انها شئ واحد بالوحدة الذهنية فيصدق عليها بهذا الاعتبار
 ما لا يتقدي لافرادها كالنوعية مثلا في قولنا الانسان نوع ولذلك لا يصح الحكم
 عليها بتقييم ولا تخصيص بل هي شخصية كما يشربه كلام الشيخ في كتبه واما
 المهمة فقد اخذت الحقيقة بينها من حيث هي بلذيادة شرطا فيصالح الحكم
 الصادق عليها بهذا الاعتبار للتخصيص والتقييم اي الكلية والجزئية فظهر
 الفرق بين الطبيعية والمهمة كذا نقله العطار عن الدواني في حواشي التهذيب
 وللعلامة ميرزا هدي في حواشيه في بيان الفرق تحقيق جليل يجب الوقوف عليه
 فراجع واما بركته لطوله لم يبين فيها كمية الافراد اي لعدم صلاحيتها لذلك
 فقول بعد ولم تصلح الا من قبيل عطف اللازم على الملزوم فتأمل الحيوان
 جنس فالمحكوم عليه حقيقة الحيوان وهو الجسم النامي الى الافراد وكذلك
 الانسان نوع ليست بمعتبرة في العلوم اي الحكيمة بمعنى انه لا تقع مسيلة
 فيها كما قاله بعضهم واما الشرطية ان كانت اما التفصيل المجمل مع التاكيد فلا

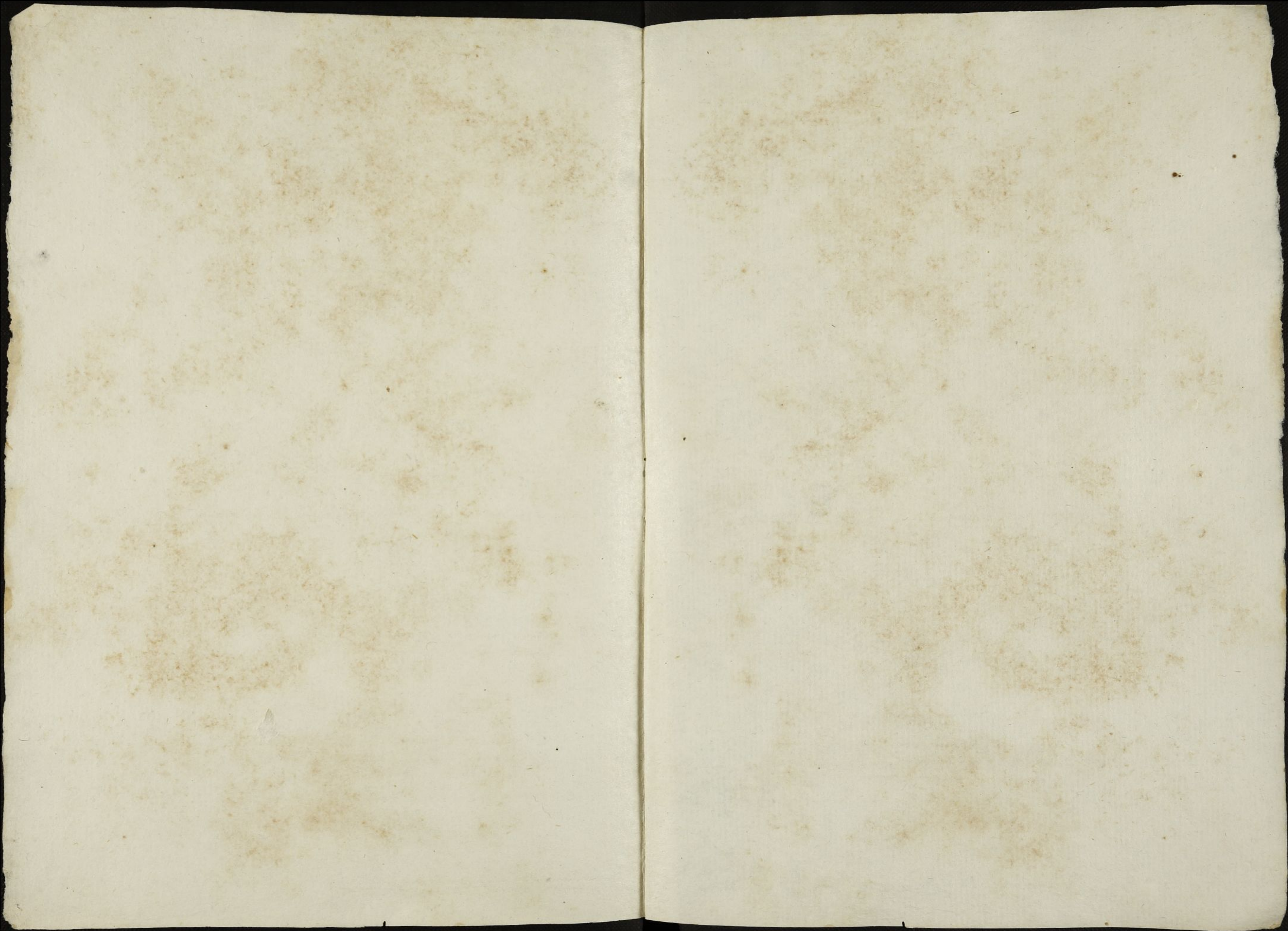
بدلها من عدليه كانه قيل اما التقسيم

شرط الملاحظة ونحوه لا ما يعتمدها والله الهادي العاشر
 ال في قوله الاستاذ الناظم العلاقات عهدية والمعهود
 علاقات المجاز المرسل لانها هي التي تفرض لها فهي دالة
 علي معنى الاضافة العهدية من غير

Handwritten text in Arabic script, likely a title or heading, located in the upper right portion of the right page. The text is faint and partially obscured by a diagonal crease or fold in the paper.



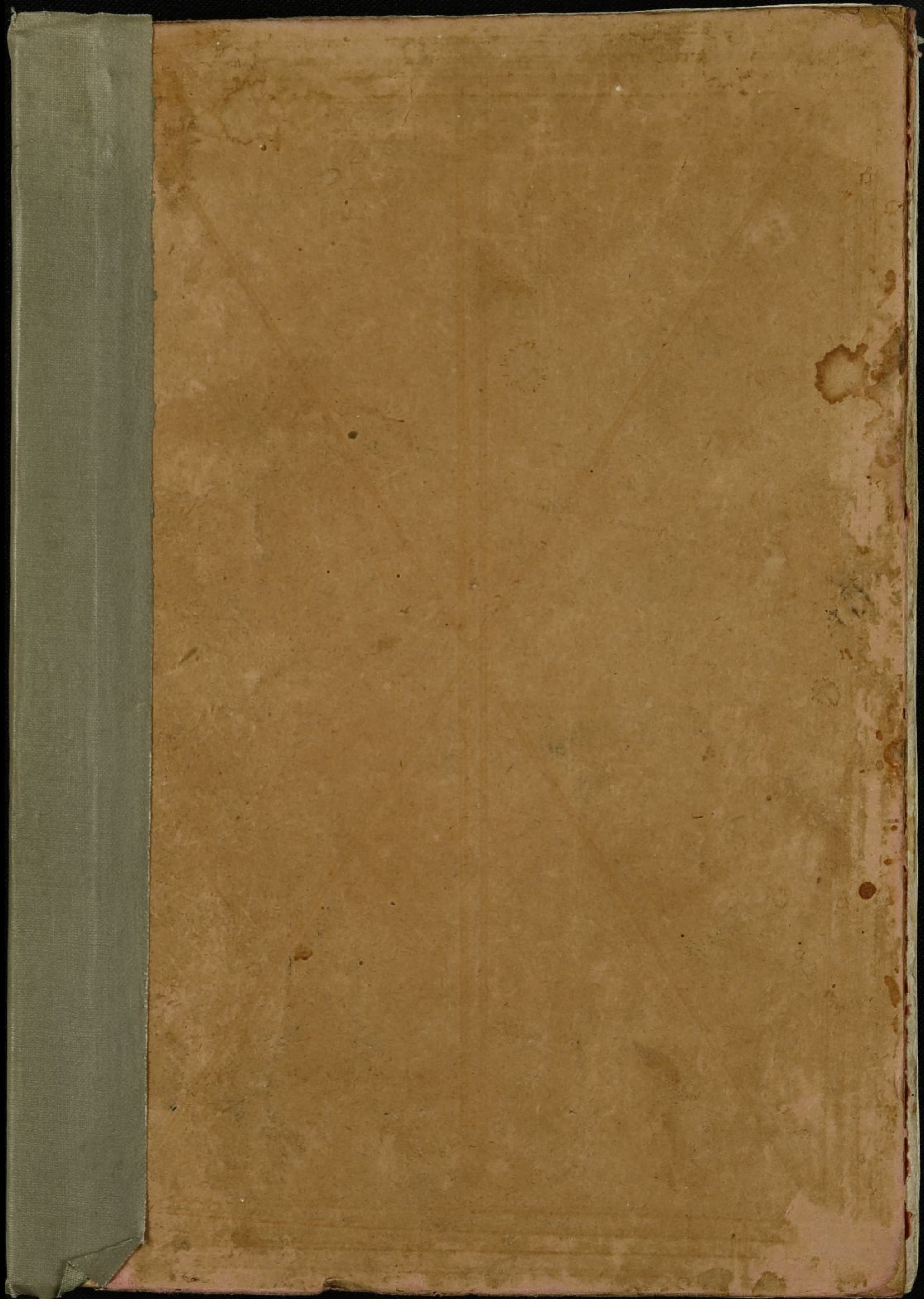




كحالة ٤ : ١٩١

زين بن أحمد بن زين الصياد المصنف الأزهرى

المتوفى ١٣١



حمد الله بانه لا يبعد ان يقال الكل والبعض كما يصلحان للاستعمال في الكل المجموعي
 الافرادي وبهذا المعنى بعد ان من السور كذلك الاعداد فانها تستعمل بمعنى
 الكلام المجموعي من حيث هو مجموع كما في هذا المثال وتستعمل بمعنى الافرادي كما في
 قولنا جاني سبعون رجلا فانه بمعنى جاني كل واحد واحد من السبعين وتنتظم
 في صدر سورة السور بهذا الاستعمال فتأمل اهـ او العهدية المراد العهد
 الخارجي ويراد به استغراق افراد المهود في كلية بهذا الاعتبار فلا يرد انه
 ان اراد العهد الذهني فالمنشأ اليه حصص غير معينة وان اراد الخارجي
 فالمنشأ اليه مشخص وحال القضية جزئية على الاول وشخصية على الثاني فاده
 الحفني وهو محل لا يجدي فالاولي كما قاله العطار حذف قوله او عهديه فتأمل
 الاشياء التي قال ابن سعيدي في حواشي الحبيص لا يختص سور السلب الكلبي بعمل
 الثاني فيما بعده عمل اهـ وان كان هو الغالب بل يعي العاملة عمل ليس وغير العاملة
 راسا اهـ ورده المدقق العطار حواشيه ايضاً بان السيد في حواشيه المطول
 صرح بان وقوع النكرة في دون الواحدة اهـ واقول لدلائلها على بعض
 افراد الخوازم ان الحكم على حيوان كما ان كلهم حيوان
 لذلك كان الجزئي اعم من الاوهم ان تخصيصه في التخصيص وذلك في
 الكلام عليه بالقطر على الحصر الجزئي بالان
 ان تعرض وذكر ان الباقي جسد من ذهب
 دهنه النخبه الوهم من بعض المحشيين فتأمل لا يستعملها على السور
 الا في الحفني كون القضية كلية او جزئية انما هو اذا كان حكم السور مسلطاً على
 الموضوع اما اذا كان مسلطاً على المحمول فانها تسمى ح منخرقة لاخراف السور
 عن



عن محله وهو الموضوع وتحو له الى المحمول وتنتهي صورها الى ست وسبعين
 صورة لا يتعلق بها كبير فائدة وانما تذكر ذريبات ان اردتها فارجعها فب
 المطولات تختصر السنوسي اهـ واقول اما اذا كان مسلطاً على المحمول الحفني
 اهـ قاصراً فالعلامة العطار القضية المنخرقة هي التي اخترف السور فيها عن
 محله بان قرن بالمحمول او بالحريس لان حذف السور ان يدخل على ماله اخبر
 بيج ان يكون مقصودة بالحصر عليها وهو الموضوع الكلبي فان دخل السور
 على ماله افراد الا انها غير مقصودة في الحكم الاول وهو المحمول الكلبي او دخل
 على ما لا افرادها اصلاً وهو الجزئي موضوعاً كان او محمولاً فقد اخترف عن موضع
 اللابيق به وبهذا الاعتبار سميت القضية منخرقة لوقوع الاخراف فيها كما
 سميت موجبة وسالبة اهـ وقوله وتنتهي صورها الى ست وسبعين الحفني ان
 الذي في مختصر السنوسي ان صورها تنتهي الى مائة واثنى عشرة وقد بينها بأكثر
 بيان ولولا طول العبارة وعدم كفاية الاشارة لذكرتها وفي حواشيه الدجبي
 تفسير الاخراف بما لم يفسره به القوم فرجعه بعض واحد الخليل نقلاً عن
 شرح التسمية هو تمثيل واعتبار للاكثر لا تعيين والافضل ما يفهم منه بحسب لغة
 عن اللغات ان الحصر على كل الافراد وبعضها فهو سور كلاد الاستغراق والنكرة
 في سياق النفي والتنوين في الاثبات كالذي بعده للبعضية وهو بالنسبة للتنوين
 اغلب لا كلي اذ النكرة المنونة قد تعم في الاثبات مخومة خير من جوادة
 وعلمت نفس ما قدمت علي ما قرره وهذا وتقدم لك بعض ما يتعلق بهذا
 فتدبر ليس بعض الفرق بينهما ان الاول لا يصلح الا للسلب فلا يصلح للعدول
 الذي هو ايجاب واما الثاني فيجوز مجيئه للعدول الذي هو ايجاب كما بينه السعد
 في شرح التسمية وليس كل الفرق بينه وبين اللذين قبله انه يدل على رفع
 الايجاب الكلبي مطابقة وعلى السلب الجزئي التزاماً وهما يدلان على السلب الجزئي
 مطابقة وعلى رفع الايجاب الكلبي التزاماً فاده الحفني بايضاح واستعمال الاول
 في السلب الجزئي اكثر من اللازم ولا فائدة ورد للسلب الكلبي في نحو والله لا
 يجب كل محتمل فخور كما قاله غير واحد فتدبر لاهال بيان كمية الخوازم الهال